# تحليل إجراءات تصدير واستيراد بعض المنتجات

# تصدير الرخام والجرانيت

## ورقة العمل رقم 232

## نوفمبر 2023

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر USAID TRADE (عقد رقم 217798 - Trade FFP Subcontract-ECES BPA)؛ حيث تضمن فريق العمل البحثي في المركز المصري للدراسات الاقتصادية القائم على إعدادها كلا من د. راما سعيد، اقتصادي أول، وأحمد داود، اقتصادي، وذلك تحت إشراف دكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز. ويتقدم المركز بالشكر لباقي فريق العمل الذي شارك في إعداد هذه الدراسة ولمجموعة رجال الأعمال الذين ساهموا بتوفير المعلومات اللازمة، كل في قطاعه.

© 2023 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجميع الآراء الواردة فيها لا تعكس بالضرورة رؤية/ وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

**ملخص**

تلعب الصادرات دورا مهما في زيادة الإنتاج المحلي، وتوفير النقد الأجنبي والتشغيل، وتحسين ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن التصدير يشكل أحد أهم الدعائم اللازمة للنهوض بالاقتصاد المصري ووضعه على المسار الصحيح وفي المكانة التي يستحقها. في هذا الإطار، أعد المركز هذه الدراسة بهدف تحليل جميع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بتصدير مجموعة من المنتجات؛ حيث طبق في دراسته للمنظومة الحالية نموذج توثيق الأعمال التجارية (BPA Model) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لتيسير التجارة (UN/CEFACT)، مستخدما، لأول مرة في مصر، لغة نمذجة موحدة عالميا بما يسمح بمقارنة الوضع في مصر مع باقي دول العالم. وتحديدا، تختص هذه الدراسة بتحليل إجراءات تصدير منتجات الرخام والجرانيت بالتركيز على منتجات رمز النظام المنسق HS Code 6802، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث يعتمد التحليل على مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة/ الأطراف المعنية بكل منتج، بالإضافة إلى مراجعة اللوائح والدراسات المختلفة ذات الصلة، ودراسة العديد من الخبرات الدولية من أجل مقارنة العمليات والإجراءات التجارية المتبعة في هذه الدول، مع تلك المتبعة في مصر، والاستفادة منها في تحسين الإجراءات ذات الصلة في مصر. وتتكون الدراسة من جزئين رئيسيين؛ حيث يستعرض الجزء الأول الوضع الحالي للإجراءات والعمليات التجارية المتعلقة بالمنتجات محل الدراسة، بينما يطرح الجزء الثاني بعض السيناريوهات المقترحة لتحسين الإجراءات، مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل الخبراء في المركز.

**Abstract**

Exports play a crucial role in boosting domestic production, foreign currency revenue, employment opportunities, and enhancing the balance of payments. Therefore, exports are a fundamental pillar for advancing the Egyptian economy and positioning it in the right direction. This study aims to comprehensively assess both the formal and informal procedures associated with the export process of a specific set of products. In this analysis, ECES has employed the Business Process Analysis (BPA) Model issued by the UN Centre for Trade Facilitation and Electronic Business (UN/CEFACT). Notably, this marks the first time in Egypt that a globally standardized modeling language has been used, enabling a comparative evaluation of Egypt's export processes on a global scale. Specifically, the study delves into the export process of marble and granite, focusing on products categorized under HS Code 6802. This analysis covers document requirements, the time required to complete various procedures, and the involved entities. To gather these insights, ECES conducted interviews with different stakeholders for each specific product and reviewed pertinent regulations and studies. International experiences were also studied to benchmark Egypt's trade process against global standards and extract valuable lessons for enhancing the Egyptian trade process. The study comprises two main parts. Part I examines the current state of the detailed trade process pertaining to the reviewed products, labeled as the "As Is" situation. Part II presents scenarios for improving this process, the "To Be" scenario, along with recommended corrective actions based on stakeholders' input, international best practices, and ECES' analysis.

# تصدير منتجات الرخام والجرانيت (رمز النظام المنسق 6802)

## *الجزء الأول: الوضع الحالي*

**مقدمة**

تركز هذه الدراسة على تحليل إجراءات تصدير منتجات الرخام والجرانيت المصرية باستخدام منهج تحليل إجراءات الأعمال التجارية؛ حيث تنقسم إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول، ويقوم بتحليل الوضع الحالي (الوضع كما هو) ويضم خمسة أقسام على النحو التالي:1- وصف كلي للمنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى والمنتجات المعدنية اللافلزية غير المصنفة في موضع آخر[1] 2- سرد لعمليات الإنتاج والتجارة في أحجار النصب والبناء (الرخام والجرانيت) (رمز النظام المنسق 6802)؛ 3- تحديد أوجه التشابه أو/ والاختلاف بين إجراءات تصدير المنتجات برمز النظام المنسق 6802، والمنتجات الأخرى في قطاع أحجار النصب والبناء؛ 4- توثيق مفصل لإجراءات تصدير المنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 6802)، و5- الخريطة الزمنية لإجراءات تصدير الرخام والجرانيت. أما الجزء الثاني فيطرح سيناريوهات مقترحة لتحسين الإجراءات، ويتضمن المنهجية المستخدمة في إعدادها.

**1- وصف القطاع: المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى والمنتجات المعدنية اللافلزية غير المصنفة في موضع آخر**

يبدأ وصف القطاع بإلقاء نظرة عامة على المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى ككل، ثم ينتقل إلى عرض معلومات محددة حول المنتجات المعدنية اللافلزية غير المصنفة في موضع آخر، وتشمل الرخام والجرانيت.[2] ويتضمن الوصف أحدث توزيع نسبي للمنشآت والتشغيل في القطاع في المحافظات المصرية ومدلولات ذلك، والأداء التجاري للقطاع والتحديات الرئيسية التي يواجهها خاصة عقب ظهور جائحة كوفيد 19 والتطورات العالمية الأخيرة.

***1-أ توزيع المشروعات والتشغيل في قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية الاخرى بين جميع المحافظات المصرية***

يحتل قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى المركز السادس بين الصناعات التحويلية من حيث عدد العمالة به، وذلك من إجمالي 24 صناعة في 2019 (على النحو المبين في الشكل 1-1)؛ حيث يستوعب 6.6% من إجمالي العمالة في الصناعات التحويلية (95% ذكور) كما هو الحال في جميع الصناعات التحويلية المصرية (الشكل 1-2).

[1] لتحليل هيكل الصناعة من حيث عدد المنشآت والتشغيل، تتوفر البيانات باستخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد ( ISIC 4 ) وتندرج صناعة الرخام والجرانيت في الباب 239 (منتجات معدنية لافلزية غير مصنفة في موضع آخر) والذي يشمل صنع المنتجات الوسيطة والنهائية اللافلزية المعدنية أو المستخرجة من المحاجر بما في ذلك قطع وتشكيل وصقل الأحجار.

[2] لا توجد بيانات متاحة حول المستوى التفصيلي الرابع، ومن ثم تم التحليل على المستوى التفصيلي الثالث.

**الشكل 1-1: التوزيع النسبي للتشغيل في الصناعات التحويلية، 2019**

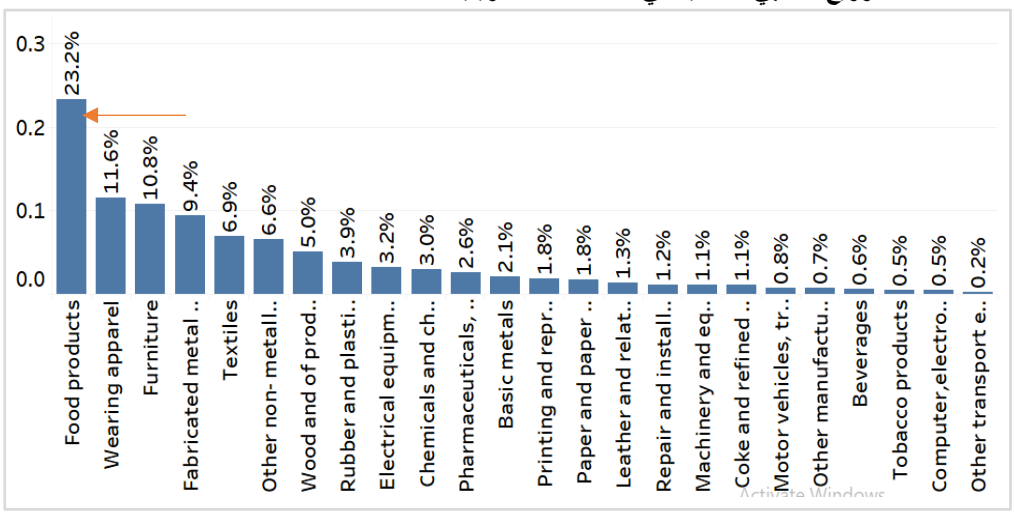


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

**الشكل 1-2: توزيع التشغيل في الصناعة التحويلية وفقا للنوع (الإناث باللون الأزرق)**

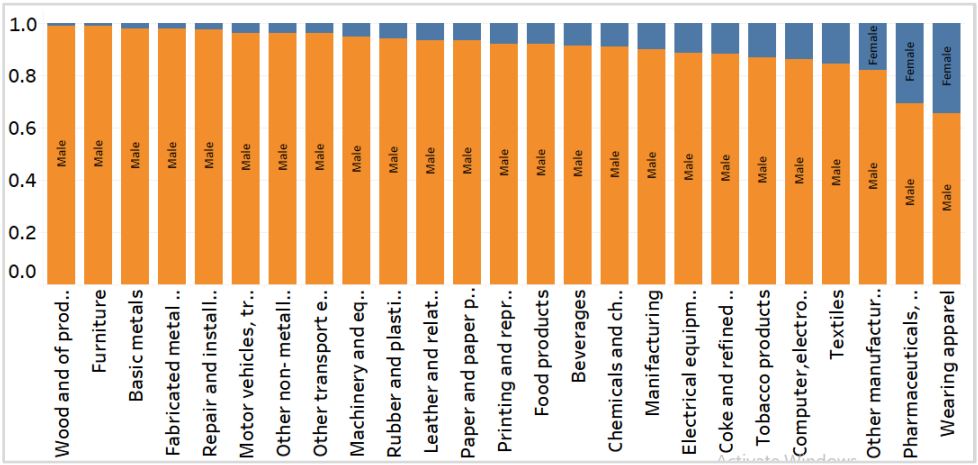


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

تستعرض الأشكال 1-3، 1-4، 1-5، و1-6 توزيع المنشآت والتشغيل في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى على المحافظات المصرية والتوزيع النسبي لهما، حيث يبلغ عدد المنشآت في جميع الـ 27 محافظة 17124 منشأة بإجمالي 151450 عامل. وتوضح جميع الأشكال أن محافظتي القاهرة والجيزة تضمان أكبر عدد من العمالة (32.6% من إجمالي العمالة)، والمنشآت في قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى (25.1% من إجمالي المنشآت).

**الشكل 1-3: إجمالي عدد المنشآت في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى في كل محافظة**

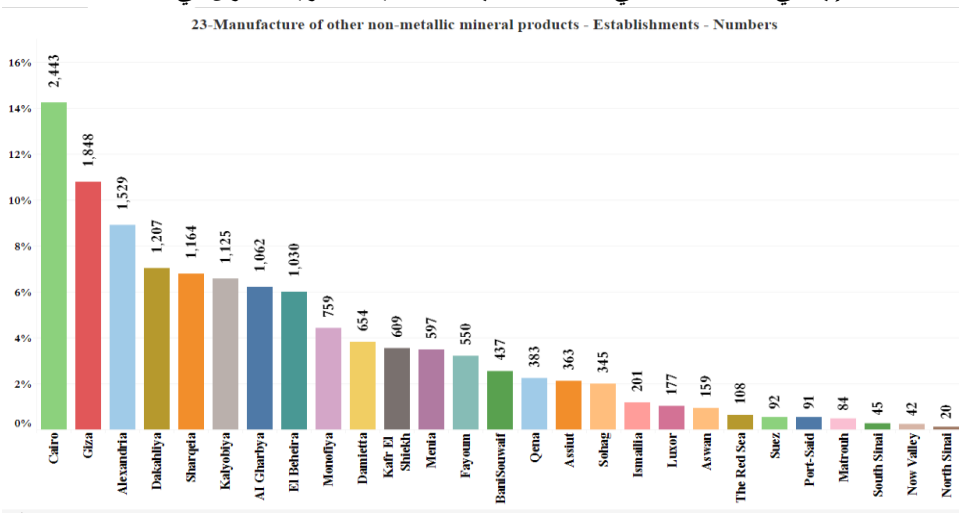


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

**الشكل 1-4: التوزيع النسبي للمنشآت في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى في كل محافظة**

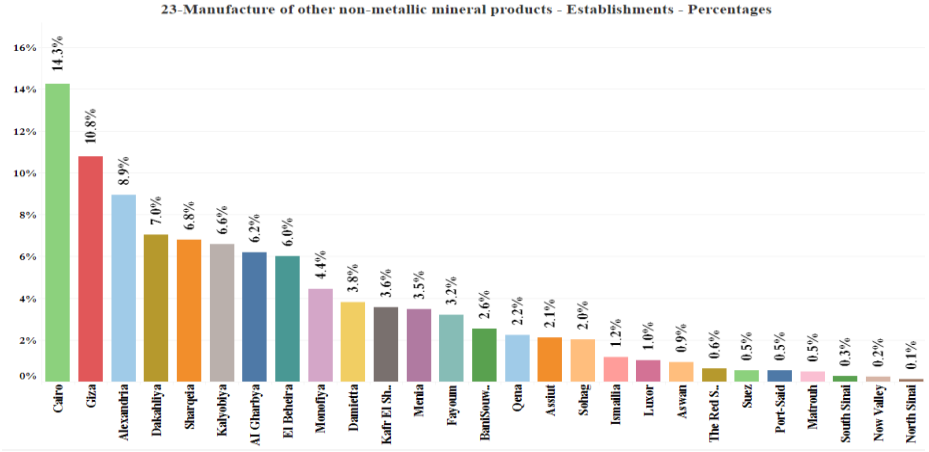


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

**الشكل 1-5: إجمالي عدد العمالة في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى في كل محافظة**

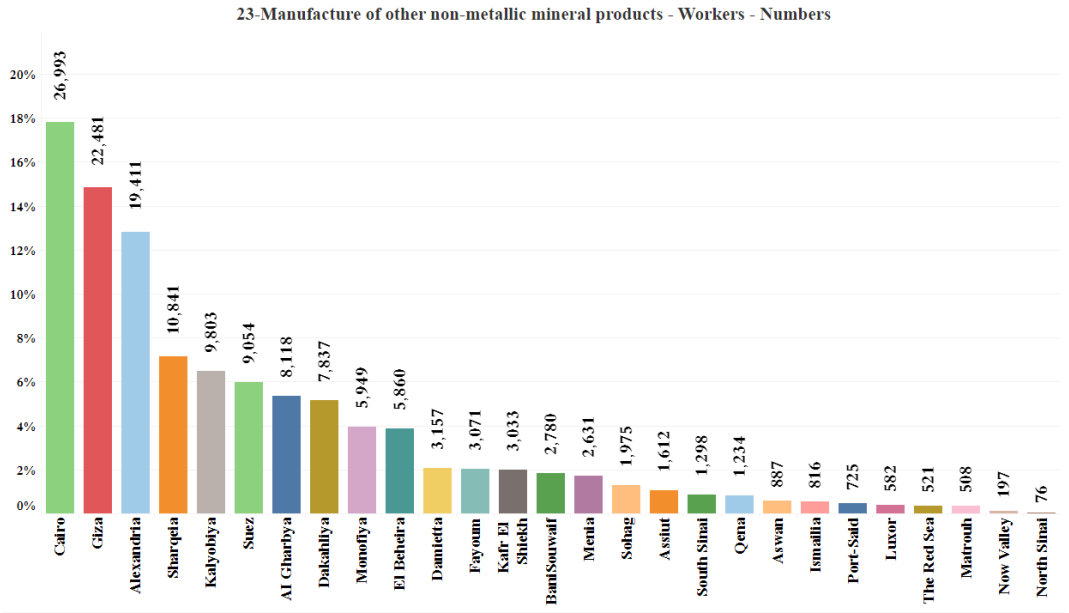


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

**الشكل 1-6: التوزيع النسبي للعمالة في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى في كل محافظة**

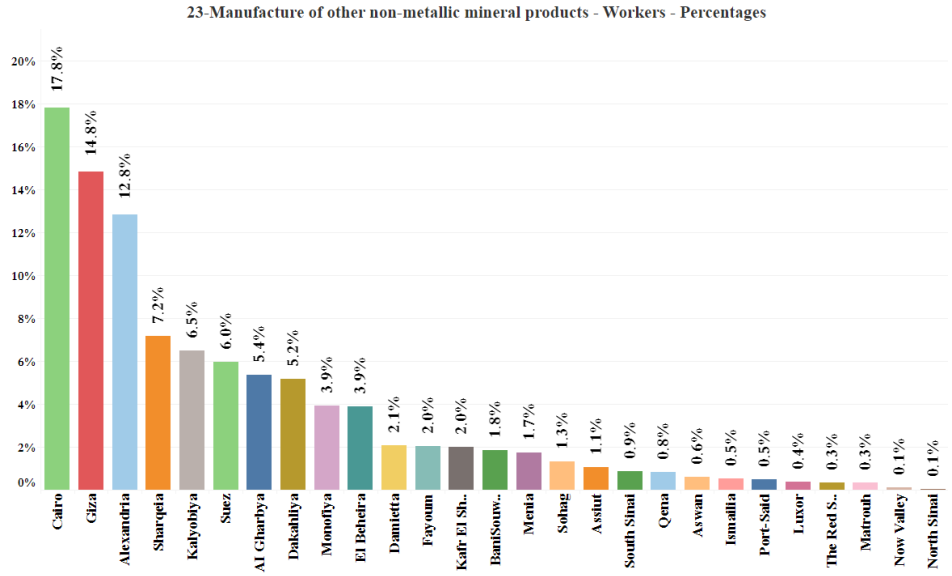


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

يقسم الجدول 1-1 التالي (والأشكال الدائرية اللاحقة له) المحافظات إلى 4 مجموعات وفقا لمستوى تركز المنشآت والعمالة بكل مجموعة؛ حيث تضم المجموعة (أ) 54.4% من إجمالي المنشآت، و64.3% من إجمالي العمالة، وتشمل محافظات: القاهرة (14%) والجيزة (11%)، والإسكندرية (8.9%) والدقهلية (7%)، والشرقية (6.8%)، والقليوبية (6.6%)، وتقع جميعها في

الدلتا ما عدا الجيزة والتي تقع في الصعيد. ويقل تركز المنشآت والعمالة في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى إلى 24% و17.2% على التوالي في محافظات المجموعة (ب)، وتقع محافظات هذه المجموعة في الدلتا أيضا وعددها 5 محافظات هي: الغربية، البحيرة، المنوفية، دمياط، كفر الشيخ. ويقل مستوى تركز المنشآت (16%) والعمالة (9%) من إجمالي المنشآت والعمالة بدرجة أكبر في المجموعة (ج) والتي تقع معظمها في الصعيد وتشمل: المنيا (3.5%)، الفيوم (3.2%)، بني سويف (2.6%)، قنا (2.2%)، أسيوط (2.1%) وسوهاج (2%). وتضم المحافظات في المجموعات أ، وب، وج مجتمعة 94% من إجمالي المنشآت و90.3% من إجمالي العمالة. وتضم محافظات المجموعة (د) نسبة لا تتجاوز 6% من إجمالي المنشآت و10% من إجمالي العمالة، ولا تتجاوز نسبة المنشآت في أي محافظة منها 1% من إجمالي المنشآت، وتضم جميع المحافظات الحدودية بالإضافة إلى محافظات البحر الأحمر والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والأقصر وأسوان.

ويشير التواجد المحدود لمنشآت صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى في محافظات المجموعتين (ج) و(د) إلى وجود فرص لتنمية هذه الصناعة في هذه المحافظات.

**الجدول 1-1: توزيع المنشآت والتشغيل في قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى بين مجموعات المحافظات**

| مجموعة المحافظات | المنشآت | العمالة |
|---|---|---|
| المجموعة (أ): القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الدقهلية، الشرقية، القليوبية | 54.4% | 64.3% |
| المجموع (ب): الغربية، البحيرة، المنوفية، دمياط، كفر الشيخ | 24% | 17.2% |
| المجموعة (ج): المنيا، الفيوم، بني سويف، قنا، أسيوط، سوهاج | 15.6% | 8.8% |
| المجموعة (د): البحر الأحمر، السويس، بور سعيد، اسماعيلية، جنوب سيناء، مطروح، شمال سيناء، الوادي الجديد، الأقصر، وأسوان | 6% | 9.7% |

**الشكل 1-7: توزيع إجمالي المنشآت بين مجموعات المحافظات في قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى**

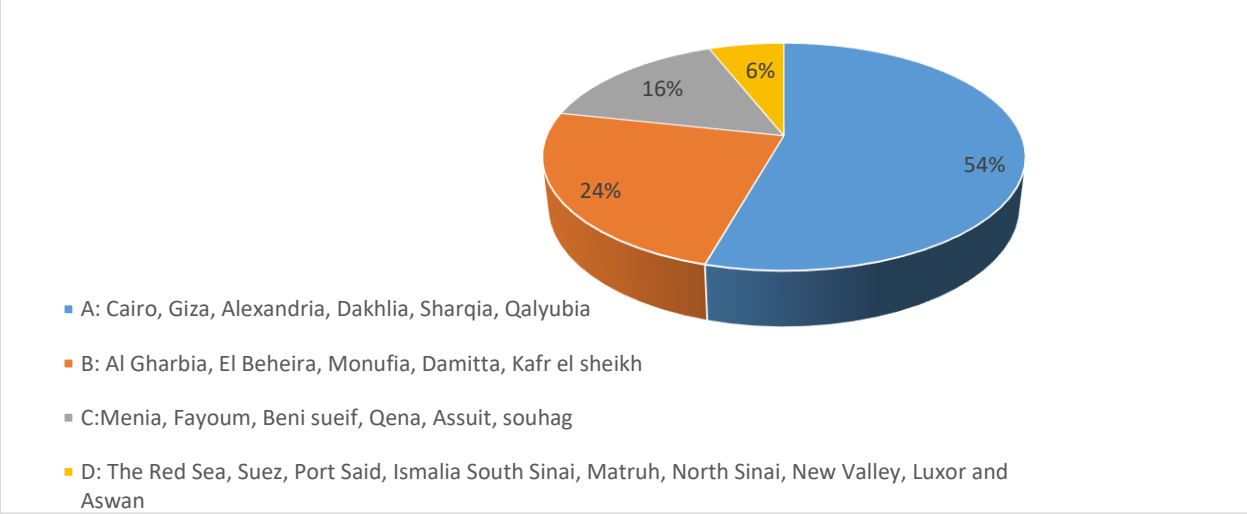


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

**الشكل 1-8: توزيع إجمالي العمالة بين مجموعات المحافظات في قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى**

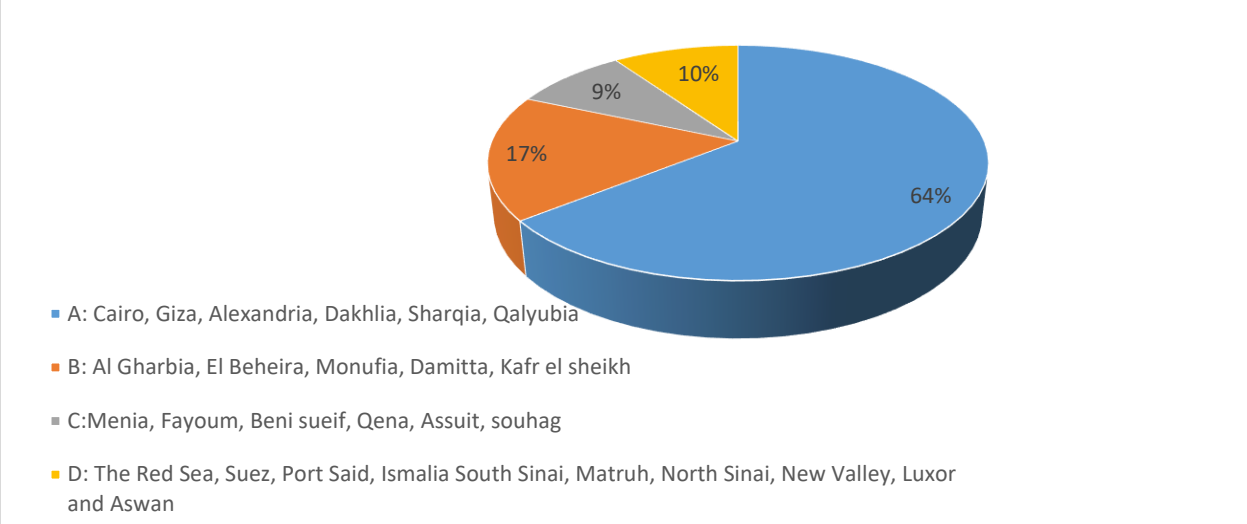


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

### *حجم المنشآت مقاسا بعدد العمالة*

يعرض الشكل 1-9 توزيع المنشآت وفقا لحجمها، في حين يوضح الشكل 1-10 التوزيع النسبي لها؛ حيث يتبين من الشكلين هيمنة المنشآت متناهية الصغر على القطاع (88% من إجمالي المنشآت)، تليها المنشآت الصغيرة بنسبة قدرها 10%، بينما لا تتجاوز نسبة المنشآت المتوسطة 2% وتكاد المنشآت الكبيرة ينعدم تواجدها في القطاع بنسبة قدرها 0.1% من إجمالي عدد المنشآت.

**الشكل 1-9: توزيع منشآت قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى وفقا للحجم مقاسا بعدد العمالة**

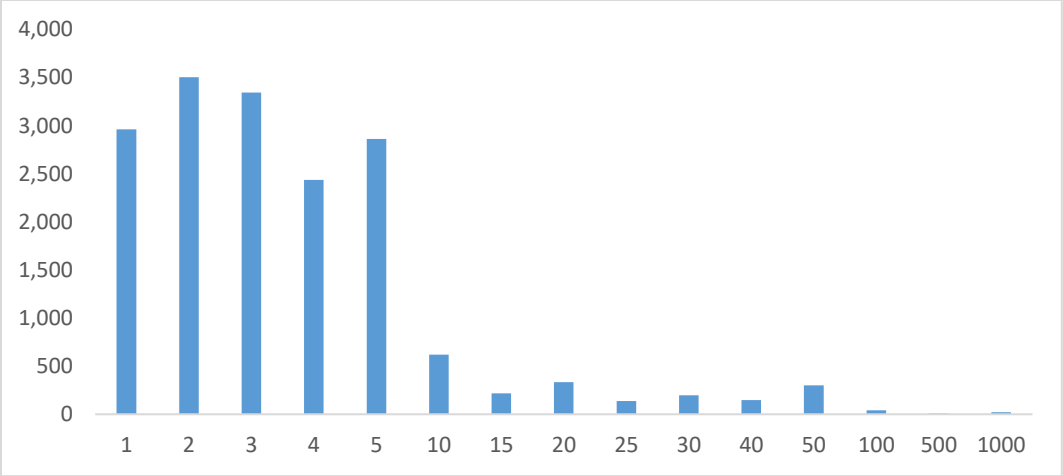


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

**الشكل 1-10: التوزيع النسبي لمنشآت قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى وفقا للحجم (مقاسا بعدد العمالة)**

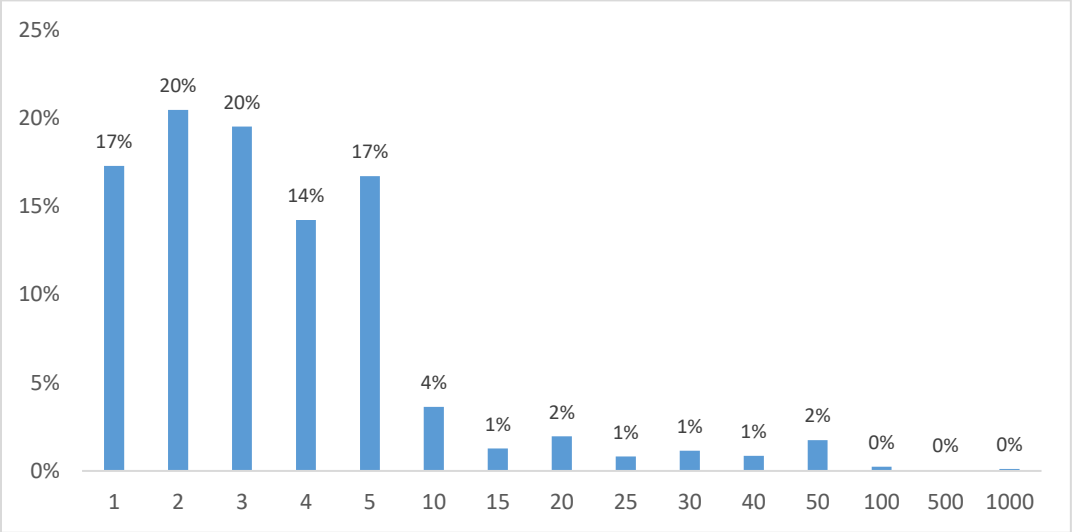


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

### *1-ب توزيع المنشآت والتشغيل في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) على المحافظات المصرية*

تقدر نسبة المنشآت العاملة في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) (رمز ISIC 239) بنحو 79% من إجمالي المنشآت في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الاخرى، وتستوعب 87% من إجمالي العمالة. وبالتالي يتبع توزيع المنشآت والتشغيل في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) نفس نمط صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى سالف الذكر.

وكما يتبين من الأشكال 1-11، و1-12، و1-13، و1-14، يبلغ إجمالي عدد المنشآت في جميع المحافظات المصرية 13538 بإجمالي 132185 عامل. ورغم تواجد صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) في كافة المحافظات بشكل أو بآخر إلا أن غالبية المنشآت العاملة في هذه الصناعة تقع في مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية والدلتا والتي تضم 77% من إجمالي المنشآت وتستوعب 81% من العمالة.

**الشكل 1-11: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) في كل محافظة**

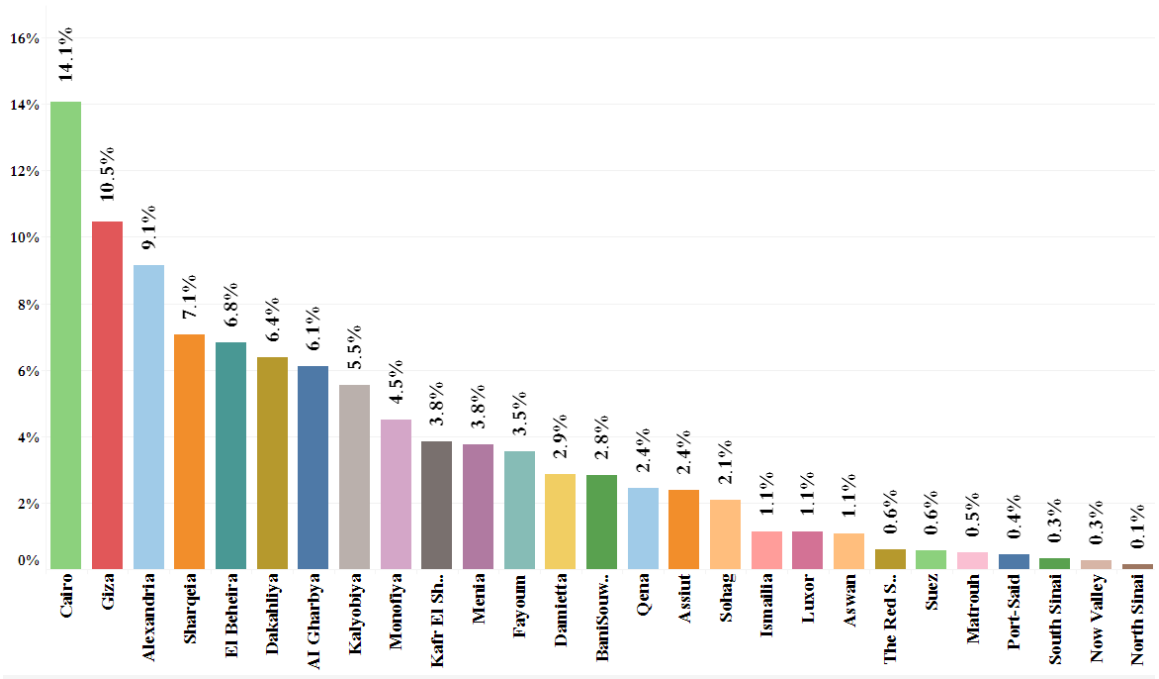


*المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.*

**الشكل 1-12: إجمالي عدد المنشآت العاملة في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر)**

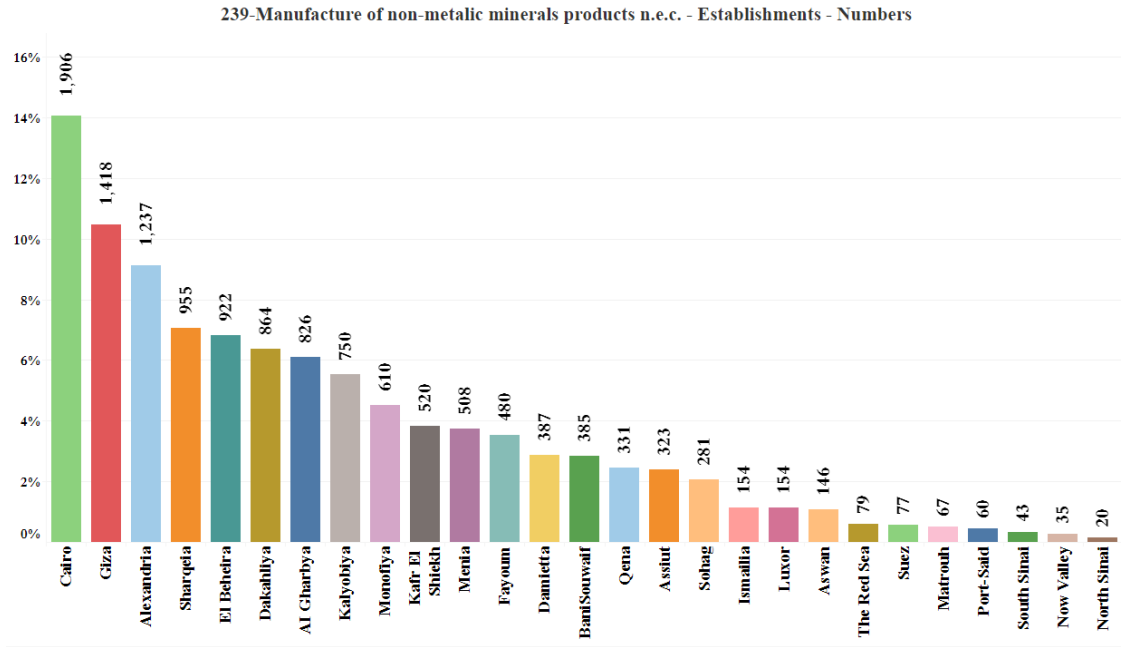


*المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.*

**الشكل 1-13: التوزيع النسبي للعمالة في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) في كل محافظة**

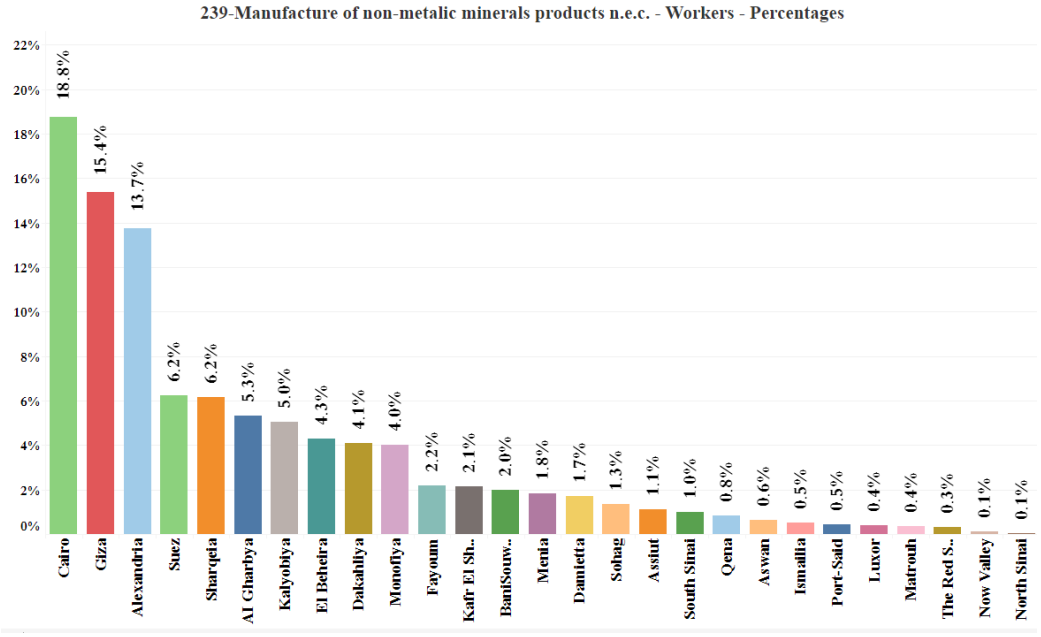


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

**الشكل 1-14: إجمالي عدد العالمين في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) في كل محافظة**

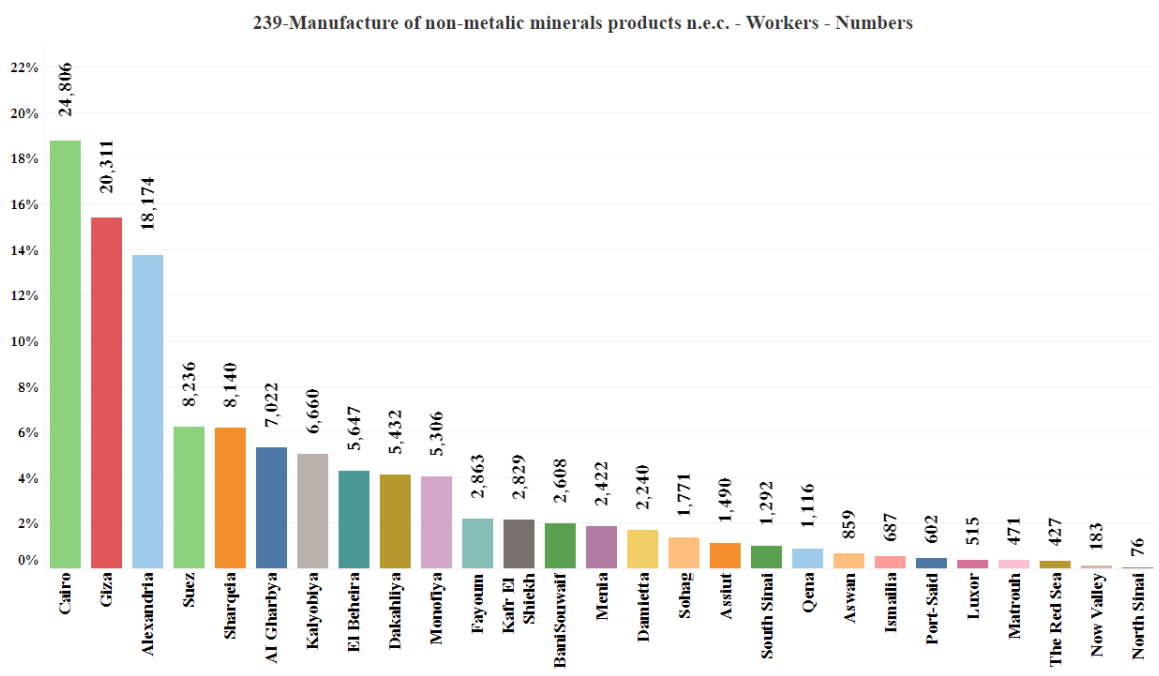


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

يؤكد الجدول 1-2 والأشكال الدائرية التالية له على تركز القطاع من حيث المنشآت والتشغيل؛ شأنها في ذلك شأن صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى؛ حيث تضم المجموعة (أ) 47.64% من إجمالي المنشآت، و58.3% من إجمالي العمالة، وتشمل محافظات: القاهرة (14.1%)، والجيزة (10.5%)، والإسكندرية (9.1%)، والشرقية (7.1%)، والبحيرة (6.8%)،

وتقع جميعها في الدلتا ما عدا الجيزة والتي تقع في الصعيد. ويقل تركز المنشآت والعمالة في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) إلى 30.1% و22.4% على التوالي في محافظات المجموعة (ب) والتي تقع في منطقة الدلتا باستثناء المنيا، ويقل بدرجة أكبر مستوى تركز المنشآت (16.2%) والعمالة (9.1%) من إجمالي المنشآت والعمالة في المجموعة (ج) والتي تقع معظمها في الصعيد: الفيوم (3.5%)، دمياط (2.9%)، بني سويف (2.8%)، قنا (2.4%)، أسيوط (2.4%) وسوهاج (2.1%)، وتضم المحافظات في المجموعات أ، وب، وج مجتمعة 93.8% من إجمالي المنشآت و89.9% من إجمالي العمالة، وتضم محافظات المجموعة (د) نسبة لا تتجاوز 6.2% من إجمالي المنشآت و10.1% من إجمالي العمالة، ولا تتجاوز نسبة المنشآت في أي محافظة منها 1% من إجمالي المنشآت، وتضم جميع المحافظات الحدودية بالإضافة إلى محافظات البحر الأحمر والسويس، وبورسعيد، والإسماعيلية، والأقصر، وأسوان. ولكن تجدر الإشارة أن نصيب السويس من إجمالي العمالة كبير (6.2%) مقارنة بباقي المحافظات في هذه المجموعة.

**الجدول 1-2: توزيع المنشآت والعمالة في قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية (الغير مصنفة في موضع آخر ) بين مجموعات المحافظات**

| مجموعة المحافظات | المنشآت | العمالة |
|---|---|---|
| المجموعة (أ): القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الشرقية، البحيرة | 47.6% | 58.3% |
| المجموع (ب): الدقهلية، الغربية، المنوفية، كفر الشيخ، القليوبية، المنيا | 30.1% | 22.4% |
| المجموعة (ج): الفيوم، بني سويف، قنا، أسيوط، سوهاج، دمياط | 16.2% | 9.1% |
| المجموعة (د): البحر الأحمر، السويس، بور سعيد، اسماعيلية، جنوب سيناء، مطروح، شمال سيناء، الوادي الجديد، الأقصر، وأسوان | 6.2% | 10.1% |

**الشكل 1-15: توزيع إجمالي المنشآت بين مجموعات المحافظات في قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية (الغير مصنفة في موضع آخر)**

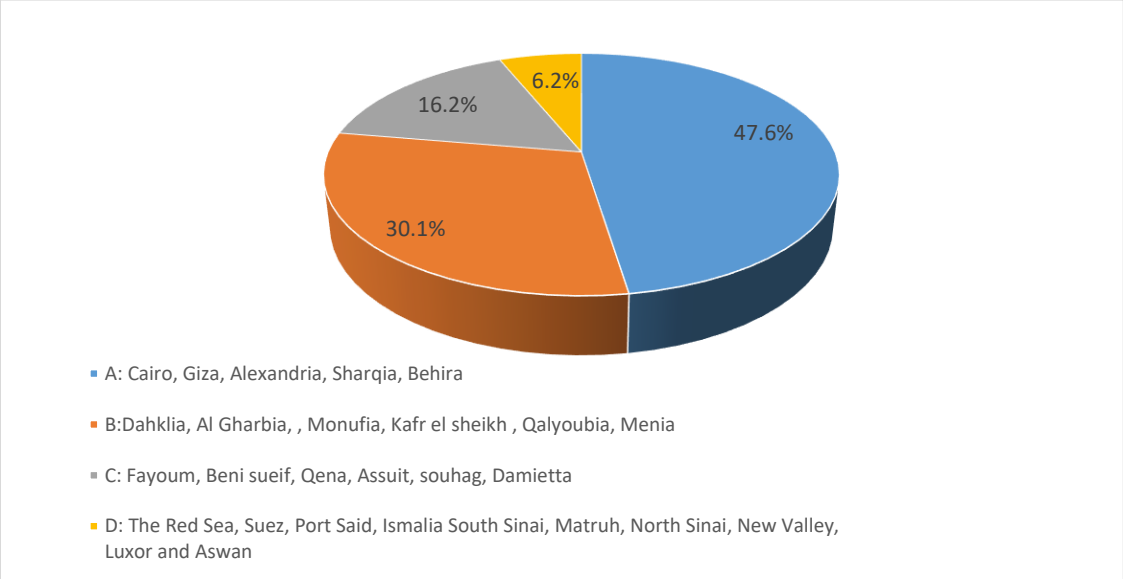


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

**الشكل 1-16: توزيع إجمالي العمالة بين مجموعات المحافظات في صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (الغير مصنفة في موضع آخر)**

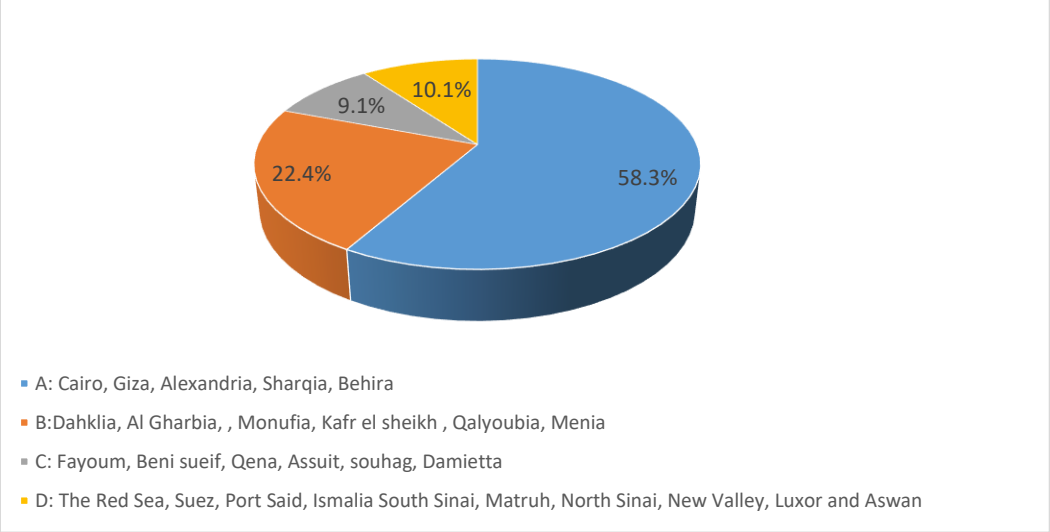


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

***حجم المنشآت مقاسا بعدد العمالة[3]***

يعرض الشكل 1-17 توزيع منشآت القطاع وفقا لحجمها، في حين يوضح الشكل 1-18 التوزيع النسبي لها؛ حيث يتبين من الشكلين هيمنة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة على صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية (غير المصنفة في موضع آخر) حيث يشكلون معا 98% من إجمالي منشآت القطاع، بينما لا تتجاوز نسبة المنشآت المتوسطة 2% وتكاد المنشآت الكبيرة ينعدم تواجدها في القطاع بنسبة قدرها 0.1% من إجمالي عدد المنشآت.

**الشكل 1-17: توزيع منشآت قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية (الغير مصنفة في موضع آخر) وفقا للحجم (مقاسا بعدد العمالة)**

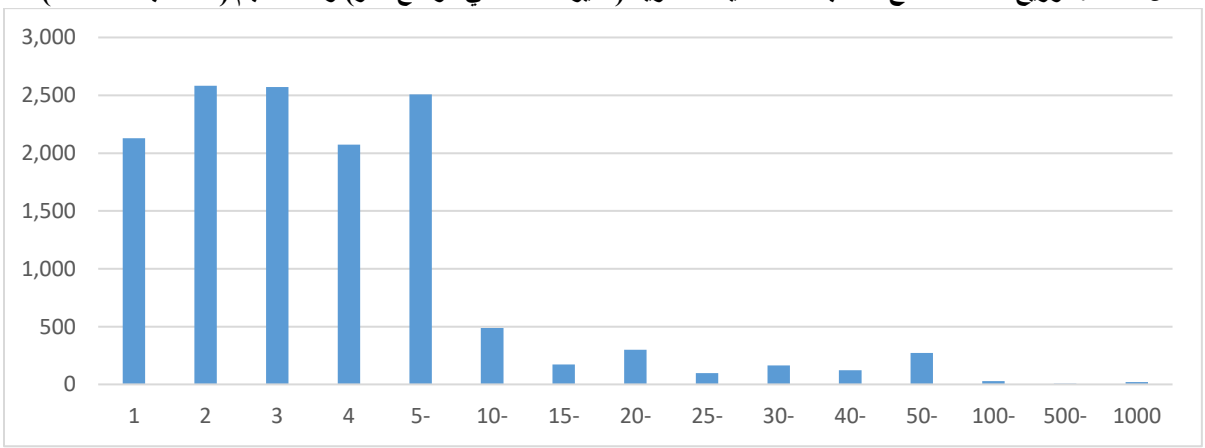


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

[3] في هذه الدراسة، يقدر حجم المنشأة وفقا لعدد العمالة كما يلي: المنشآت متناهية الصغر (1-5 عاملا)، المنشآت الصغيرة (أكثر من 5 عاملين وأقل من 50 عاملا)؛ المنشآت المتوسطة (من 50 إلى 500 عامل)، المنشآت الكبيرة (500 عامل فأكثر).

**الشكل 1-18: التوزيع النسبي لمنشآت قطاع المنتجات المعدنية اللافلزية (الغير مصنفة في موضع آخر) وفقا للحجم (مقاسا بعدد العمالة)**

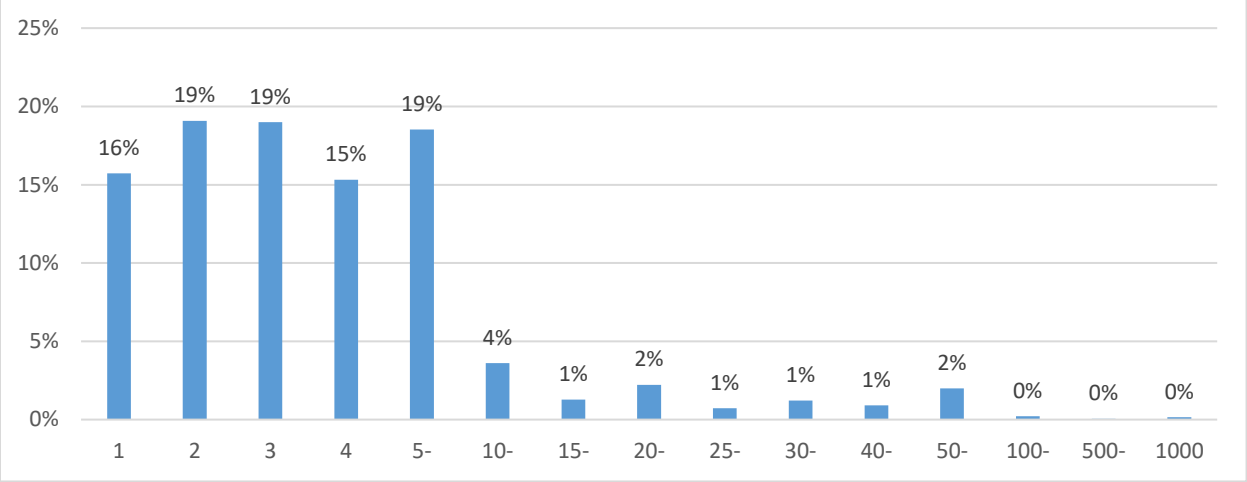


*المصدر*: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

### *1-ج الأداء التجاري لمصنوعات الحجر أو الجبس أو الأسمنت أو الأسبستوس أو الميكا أو المواد المماثلة (رمز النظام المنسق 68) مع التركيز على أحجار النصب أو البناء (الرخام والجرانيت) رمز النظام المنسق 6802*

سجلت واردات مصر من مصنوعات الحجر أو الجبس أو الأسمنت أو الأسبستوس أو الميكا أو المواد المماثلة (رمز النظام المنسق 68) 103.4 مليون دولار في عام 2021. وأهم الدول التي تستورد منها مصر هي الهند، والصين، وإيطاليا، وتركيا، وألمانيا، والسعودية، وسلوفينيا، وفرنسا، وكرواتيا والتي تشكل مجتمعة 77% من إجمالي واردات مصر.

**الجدول 1-3: الأداء التجاري لمصنوعات الحجر أو الجبس أو الأسمنت أو الأسبستوس أو الميكا أو المواد المماثلة(رمز النظام المنسق 68) (2021)**

| قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي واردات مصر في 2021 | % من إجمالي واردات الصناعات التحويلية في 2021 | قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي صادرات مصر في 2021 | % من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية في 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| 103,487 | 0.14 | 0.21 | 320,730 | 0.8 | 1.5 |

*المصدر*: محسوبة بناء على بيانات trade map، 2021.

بلغت قيمة صادرات مصر من مصنوعات الحجر أو الجبس أو الأسمنت أو الأسبستوس أو الميكا أو المواد المماثلة 320.7 مليون دولار في عام 2021 أي أن مصر تحقق ميزان تجاري موجب في هذه المنتجات بقيمة 217.2 مليون دولار. وأهم الدول المستقبلة للصادرات المصرية هي: ليبيا، السعودية، لبنان، الجزائر، كوريا، الصين، المغرب، المملكة المتحدة، وتركيا، حيث تستقبل مجتمعة 57.8% من إجمالي الصادرات المصرية من هذه المنتجات.

وبالنسبة للمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 6802)، فيتضح من الجدول (1-4) الأداء التجاري لجميع المنتجات في رمز النظام المنسق 68 حيث يشير إلى أنها تشكل 86% من إجمالي الصادرات من المنتجات برمز النظام المنسق 68.[4]

**الجدول 1-4: الأداء التجاري للمنتجات برمز النظام المنسق 68 في مواد البناء ووضع رمز النظام المنسق 6802 عام 2021**

| الرمز | المنتج | قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي الواردات من المنتجات برمز النظام المنسق (68) | قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي الصادرات من المنتجات برمز النظام المنسق (68) | الميزان التجاري في 2021 (ألف دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| '6801 | Setts, curbstones and flagstones, of natural stone (excluding slate) | 1,420 | 1.37 | 2,663 | 0.8 | 1,243 |
| '6802 | Monumental or building stone, natural (excluding slate), worked, and articles; mosaic cubes etc. of natural stone, incl. slate, whether or not on a backing; artificially coloured granules, chippings, powder, of natural stone, incl. slate (excluding setts, curbstones, flagstones; articles of fused basalt and of fired steatite; jewelry, clocks, lamps and parts; buttons, chalks, original sculptures and statuary) | 35,432 | 34.2 | 275,970 | 86 | 240,538 |
| '6803 | Worked slate and articles of slate or of agglomerated slate (excluding slate granules, chippings and powder, mosaic cubes and the like, slate pencils, and ready-to-use slates or boards with writing or drawing surfaces) | 310 | 0.3 | 0 | 0 | -310 |
| '6804 | Millstones, grindstones, grinding wheels and the like, without frameworks, for milling, grinding, pulping, sharpening, polishing, trueing or cutting, hand sharpening or polishing stones, and parts thereof, of natural stone, of agglomerated natural or artificial abrasives, or of ceramics, with or | 16,419 | 15.9 | 141 | 0.04 | -16,278 |

[4] تندرج صادرات الرخام والجرانيت الخام (البلوكات) تحت رمزي النظام المنسق 2515 و2516.

| الرمز | المنتج | قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي الواردات من المنتجات برمز النظام المنسق (68) | قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي الصادرات من المنتجات برمز النظام المنسق (68) | الميزان التجاري في 2021 (ألف دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | without parts of other materials (excluding perfumed pumice stones and grinding wheels etc. specifically for dental drill engines) | | | | | |
| '6805 | Natural or artificial abrasive powder or grain, on a base of textile material, paper, paperboard or other materials, whether or not cut to shape or sewn or otherwise made up | 14,280 | 13.8 | 148 | 0.05 | -14,132 |
| '6806 | Slag-wool, rock-wool and similar mineral wools; exfoliated vermiculite, expanded clays, foamed slag and similar expanded mineral materials; mixtures and articles of heat-insulating, sound-insulating or sound absorbing mineral materials (excluding articles of light concrete, asbestos, asbestos-cement, cellulose fibre-cement or the like, mixtures and other articles of or based on asbestos, and ceramic products) | 6,158 | 5.6 | 1,646 | 0.5 | -4,512 |
| '6807 | Articles of asphalt or of similar materials, e.g., petroleum bitumen or coal tar pitch | 486 | 0.5 | 30,861 | 9.6 | 30,375 |
| '6808 | Panels, boards, tiles, blocks and similar articles of vegetable fibre, of straw or of shavings, chips, particles, sawdust or other waste of wood, agglomerated with cement, plaster or other mineral binders (excluding articles of asbestos-cement, cellulose fibre-cement or the like) | 1,194 | 1.2 | 1 | 0 | -1,193 |
| '6809 | Articles of plaster or of compositions based on plaster (excluding plaster bandages for straightening fractures, put up for retail sale; | 8,427 | 8.1 | 8,413 | 2.6 | -14 |

| الرمز | المنتج | قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي الواردات من المنتجات برمز النظام المنسق (68) | قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي الصادرات من المنتجات برمز النظام المنسق (68) | الميزان التجاري في 2021 (ألف دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | plaster splints for the treatment of fractures; lightweight with plaster agglomerated building boards or articles for heat-insulation, sound-insulation or sound absorption; anatomic and other models for demonstration purposes; original sculptures and statuary) | | | | | |
| ‘6810 | Articles of cement, concrete or artificial stone, whether or not reinforced | 4,805 | 4.6 | 388 | 0.12 | -4,417 |
| ‘6811 | Articles of asbestos-cement, cellulose fibre-cement or the like | 1,278 | 1.2 | 18 | 0 | -1,260 |
| ‘6812 | Fabricated asbestos fibres; mixtures with a basis of asbestos or with a basis of asbestos and magnesium carbonate; articles of such mixtures or of asbestos, e.g., thread, woven fabric, clothing, headgear, footwear, gaskets, whether or not reinforced (excluding friction material with a basis of asbestos, and articles of asbestos-cement) | 1,443 | 1.4 | 3 | 0 | -1,440 |
| ‘6813 | Friction material and articles thereof, e.g., sheets, rolls, strips, segments, discs, washers, pads, not mounted, for brakes, clutches or the like, with a basis of asbestos, other mineral substances or cellulose, whether or not combined with textile or other materials (excluding mounted friction material) | 3,849 | 3.7 | 20 | 0 | -3,829 |
| ‘6814 | Worked mica and articles of mica, incl. agglomerated or reconstituted mica, whether or not on a support of paper, paperboard or other materials (excluding electrical insulators, insulating fittings, resistors and | 1,469 | 1.4 | 12 | 0 | -1,457 |

| الرمز | المنتج | قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي الواردات من المنتجات برمز النظام المنسق (68) | قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار) | % من إجمالي الصادرات من المنتجات برمز النظام المنسق (68) | الميزان التجاري في 2021 (ألف دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | capacitors, protective goggles of mica and their glasses, and mica in the form of Christmas tree decorations) | | | | | |
| '6815 | Articles of stone or of other mineral substances, incl. carbon fibres, articles of carbon fibres and articles of peat, n.e.s. | 6,517 | 6.3 | 446 | 0.14 | -6,071 |
| Total HS code 68 | | 103,487 | | 320,730 | | 217,243 |

*المصدر*: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

### *1-د الأداء التجاري لصادرات الرخام والجرانيت خلال وعقب جائحة كوفيد 19*

كان قطاع الرخام والجرانيت من بين القطاعات التي تضررت جراء أزمة كوفيد 19، فنظرا لأنها من بين المنتجات شديدة الارتباط بالبناء والتصميمات الداخلية، هبطت صادرات الرخام والجرانيت بنسبة 7% خلال عامي 2019 و2020. وبالنظر عن قرب إلى معدلات النمو ربع السنوية ما بين عامي 2019 و2020 في الجدول 1-5، يتبين تراجع صادرات الرخام والجرانيت خلال الربعين الأول والثاني من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، ولكنها عادت إلى ارتفاع خلال الربع الثالث.

**الجدول 1-5: معدل النمو ربع السنوي في صادرات الرخام والجرانيت خلال عام 2020 مقارنة بنفس الفترة في عام 2019**

| الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع |
|---|---|---|---|
| -31% | -8% | 12% | 1% |

*المصدر*: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري.

## 2- سرد لإجراءات إنتاج وتجارة الرخام والجرانيت (رمز النظام المنسق 6802)

تعتبر صناعة الرخام والجرانيت من أقدم الصناعات في العالم، وتتسم منتجات هذه الصناعة بتباين شديد في أنواعها وتعتمد أسعارها على عاملين هما: 1- السمات الطبيعية للمنتج، أي النوع والجودة واللون؛ و2-التكنولوجيا المستخدمة في معالجتها لتشكيلها وصقلها والحجم والسُمك.

وتعتبر صناعة الرخام والجرانيت من الصناعات كثيفة رأس المال خاصة خلال المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج، وهي مرحلة قطع الكتل إلى ألواح وهي مميكنة بدرجة عالية، بينما باقي عمليات الإنتاج إما مميكنة بالكامل أو شبه مميكنة أو يمكن القيام بها يدويا. كما أنها صناعة كثيفة الاستهلاك للمياه؛ حيث يقدر متوسط استهلاك مصنع متوسط الحجم بنحو 60 متر مكعب لكل ساعة من التشغيل.

وتتوافر محاجر الرخام والجرانيت في مصر في مختلف المحافظات المصرية؛ حيث ويستخرج منها مختلف الأنواع المعروفة عالميا ومن بينها الرخام الأبيض، والأسود، والحجر الجيري أو الكالسي، الرخام الأخضر سيرابانتين، والأخضر بريشيا فيردى، وبريشيا أحمر، والباستر، ورمادي.

ويجب الحصول على ترخيص يتم تجديده سنويا لاستخراج الرخام والجرانيت من المحاجر، مع دفع 240 ألف دولار كرسوم استئجار للمحجر الواحد لتشغيله، بالإضافة إلى إتاوة يتم دفعها على قيمة الرخام الذي يتم استخراجه وتقدر بنحو 15.20 جنيها لكل طن من الرخام و34.20 جنيها لكل طن من الجرانيت. ويتم تحصيل هذه الرسوم كل 3 أشهر.

وبوجه عام، هناك 3 أنواع من المصانع العاملة في مصر:

1- مصانع متخصصة فقط في قطع كتل أحجار الرخام إلى ألواح

2- مصانع تعمل في قطع وصقل ألواح الرخام (التي يتم الحصول عليها من النوع الأول من المصانع سالفة الذكر في رقم 1)

3- مصانع تتولى جميع مراحل الإنتاج بالكامل وتقدم المنتج النهائي

ورغم انتشار مصانع الرخام بطول البلاد وعرضها إلا أن أشهر تجمع عنقودي لمصانع الرخام والجرانيت هو شق الثعبان بمنطقة القطامية، والذي ينتج نحو 90% من صادرات الرخام والجرانيت المصرية.[5]

وكما سبقت الإشارة، فإن معظم مصانع الرخام والجرانيت في مصر هي منشآت متناهية الصغر وصغيرة ومن ثم تعاني من مشكلات عدة من بينها استخدام تكنولوجيا بدائية في عملية الإنتاج، والافتقار إلى البنية التحتية الكافية، وعدم كفاءة الإنتاج، فضلا عن ندرة العمالة الماهرة.[6]

ويعاني في الوقت الحالي جميع منتجو الرخام والجرانيت من تأخر صدور التراخيص؛ حيث يستغرق استخراج الترخيص ما يصل إلى 5 أشهر، بالإضافة إلى ارتفاع القيمة الإيجارية للمحاجر والإتاوة والتي يتم حسابها على أساس تقديري (60 طن للشاحنة) لا على أساس وزن الشاحنة بصرف النظر عما هو مذكور في رخصتها.

ورغم وجود كثير من الملاحظات الأفقية بشأن منتجات الرخام والجرانيت مثلها في ذلك مثل باقي المنتجات التصديرية (جميعها في الملحق (أ))، إلا أن هناك ملاحظات معينة تتعلق بإجراءات الإنتاج والتجارة في منتجات الرخام والجرانيت (رمز النظام المنسق 6802) على النحو الآتي:

[5] Kandil, Azza & Selim, Tarek. (2011). Characteristics Of The Marble Industry In Egypt: Structure, Conduct, And Performance. International Business & Economics Research Journal (IBER). 5. 10.19030/iber.v5i3.3466

[6] Haggag, F. (2012).Economic and financial valuation of the marble industry in Egypt [Master's Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain

**الملاحظة رقم 1:**

تصدر مصر الرخام والجرانيت في صورتين: إما بدون معالجة ككتل حجرية أو كمنتج نهائي (مقطعا بسُمك معين ومصقولا وفقا للمواصفات التي يحددها العميل). وهناك 3 فوارق أساسية فيما يتعلق بتصدير كلاهما:

1- يتم فرض رسم صادر على صادرات كتل الرخام، باستثناء الشحنات التي يتم تصديرها للمشروعات الإنتاجية العاملة في المناطق الحرة وفي حدود الكميات التي توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة؛ فوفقا للقرار الوزاري رقم 50 لسنة 2022، هناك رسم صادر على كتل الرخام المشذب تشذيبا أوليا بواقع 400 جنيه للطن، 1200 جنيه للطن على مجروش التالك، 500 جنيه على مسحوق (بودرة) التالك، و300 جنيه على بودرة التالك فائقة النعومة (50 ميكرون فأقل)، و150 جنيه للطن من حجر الكوارتز، و150 جنيه للطن للرمال.

2- يجب الحصول على موافقة كل من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية والشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات لتصدير كتل الرخام. ورغم أنه يمكن الحصول على الموافقات على كميات معينة يمكن تخصيم حمولة كل شحنة منها، إلا أنه في الواقع تحصل الشركات على الموافقات لكل شحنة على حده لعدم معرفتها مسبقا للكميات ودولة الاستيراد. ويتم تحصيل رسوم لكل جهة مقابل الحصول على هذه الموافقات (1800 جنيه للهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية مقابل كل موافقة، ودولارا واحدا لكل طن و50 جنيها للطن للشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات.

3- يجب الحصول على شهادة من الحجر الزراعي لتصدير الرخام والجرانيت كمنتج نهائي؛ حيث يجب تبخير الصناديق التي يتم التعبئة فيها لحمايتها من الحشرات، وتتولى عملية التبخير شركة خاصة مرخصة ومعتمدة من وزارة الزراعة وتحت إشراف الحجر الزراعي، بعدها يحصل المنتج على شهادة صالحة لمدة 6 أشهر. ولا يتم ذلك في حالة تصدير الكتل الرخامية لعدم الحاجة للصناديق الخشبية للتعبئة.

**الملاحظة رقم 2:**

يشكل التعامل مع الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات أحد أكبر المعوقات التي تواجه تصدير الرخام والجرانيت؛ فمنذ إنشائها في عام 2020 تلعب دورين متعارضين؛ كونها جهة تنظيمية وفي نفس الوقت شركة تعمل في مجال الاستخراج والتصدير، فهي كجهة تنظيمية تقوم بإلزام الشركات المصدرة بالكشف عن معلومات تتعلق بمعاملاتهم التصديرية للموافقة على التصدير، ما يعني أن الشركات مجبرة على الكشف عن أسرار عملها أمام شركة منافسة لها.

ويعتبر الحصول على تصريح للتصدير من الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات بمثابة عنق الزجاجة في إجراءات التصدير؛ فالشركة كونها مسؤولة أيضا عن منح وتجديد تراخيص تشغيل المحاجر وتحصيل رسوم الاستخراج (لكل طن يتم استخراجه) (اتاوة)، ترفض منح المصدر الموافقة على التصدير إذا كان مدينا لها بأي مبلغ فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها، وذلك بالنسبة لجميع المحاجر التي يقوم المصدر بتشغيلها سواء ترتبط بالشحنة التي يتقدم للحصول على الموافقة بشأنها من عدمه. وبالتالي وللحصول على الموافقة على التصدير، يتعين على المصدر الحصول على بيان مخالصة من الإدارة

المالية بالشركة مبينا به أنه ليس مدينا للشركة بأي مبالغ مالية. كما يجب أن يكون الترخيص ساريا ليتمكن المنتج من التصدير، فإذا انتهت مدة الترخيص عند أي مرحلة خلال إجراءات التصدير، يتم إيقاف الشحنة بأكملها لحين تجديد الترخيص.

**الملاحظة رقم 3:**

هناك 3 جهات تشارك في فحص منتجات الرخام والجرانيت: اللجنة الجمركية، لجنة من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتحديد نوع المنتج المصدر، وممثلا عن الحجر الزراعي. ويتم الفحص إما في مقر المصنع أو في الميناء. ولكن غالبية مصدري الرخام والجرانيت يؤدون الفحص الجمركي في الميناء نظرا لارتفاع تكلفة أدائه في المصنع (تقدر التكاليف الإضافية المتعلقة بالفحص الجمركي في المصنع بنحو 1000 جنيه لكل شهادة تصدير بالإضافة إلى الرسوم التي يتم دفعها للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والحجر الزراعي). وكبار المصدرين فقط هم القادرون على استقبال لجان الفحص في مقر المصنع. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه في حالة أداء الفحص في المصنع لا يزال للجنة الجمركية سلطة إعادة الفحص في الميناء. وتتسم عملية الفحص في الميناء بطول الوقت الذي تستغرقه ويتعين على المصدرين انتظار دورهم في كل مرحلة من مراحل الفحص.

**الملاحظة رقم 4:**

رغم أن مجمع منطقة شق الثعبان مسؤول عن تصدير نحو 90% تقريبا من الرخام والجرانيت المصري إلا أنه لا يوجد به منطقة لوجستية- جمركية تقوم بتسهيل الفحص الجمركي فيه.

**الملاحظة رقم 5:**

عدم وعي موظفي الجمارك بمنتجات الرخام والجرانيت الجديدة واتجاهات التشطيب يخلق خلافات بينهم وبين المصدرين حول طبيعة المنتجات وهل هي كتل رخامية وبالتالي تخضع لرسم الصادر أم أنها منتج نهائي. ورغم أن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات هي الجهة المختصة بتحديد طبيعة المنتج، إلا أن مصلحة الجمارك ترفض أحيانا رأيها. ولا يعرض ذلك المصدر فقط لدفع رسم الصادر ولكنه أيضا يؤدي إلى تأخير إجراءات التصدير لأنه يتعين على المصدر استيفاء المستندات التي يقدمها والحصول على الموافقات اللازمة من كل من الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات، والهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية مع سداد كافة الرسوم المفروضة والتعقيدات المرتبطة بالحصول على هذه الموافقات التي تم ذكرها في الملاحظة رقم 2. ورغم أن صندوق تنمية الصادرات سبق وأصدر قائمة بكافة منتجات الرخام والجرانيت النهائية في عام 2007 إلا أنها لم تستخدم سوى لعام واحد.

وللتغلب على ذلك، في حالة المنتجات غير المعتادة، يستفسر المصدرون قبل إبرام العقد مع المستورد من موظفي الجمارك عما إذا كانوا سيسجلون المنتج على أنه كتل رخامية أم منتج نهائي.

**الملاحظة رقم 6:**

لا تسري نظم السماح المؤقت والدروباك على منتجات الرخام والجرانيت، مما يحرم الصناعة من إمكانية استيراد أنواع رخام غير متوفرة محلية ككتل أو إعادة تصديرها كمنتج نهائي مرتفع القيمة المضافة.

**الملاحظة رقم 7:**

بالنسبة للشركات الصغيرة، يمكن التصدير عبر شركة تجارية تكون مسؤولة عن استيفاء المواصفات الفنية التي يحددها العميل، ولكن في بعض الحالات القليلة لا تقوم الشركة التجارية بفحص الجودة مما يؤدي إلى تصدير منتجات منخفضة الجودة ويخاطر بسمعة الصادرات المصرية من الرخام والجرانيت.

**الملاحظة رقم 8:**

نظرا لثقل وزن منتجات الرخام والجرانيت يجب أن يتوافر في الحاويات المستخدمة لتصديرها مواصفات فنية معينة. وتحديدا، يتم تصدير الرخام والجرانيت في حاوية حجمها 20 قدما، ويتوقف مدى توافرها على كثافة التدفق التجاري بين مصر وباقي دول العالم.

**الملاحظة رقم 9:**

مخالفة لقرار رئيس الوزراء رقم 791 لسنة 2018 بتمديد عمل الموانئ ليكون 24 ساعة لجميع الصادرات والواردات بدون فرض رسوم إضافية، يجب الانتهاء من إجراءات تصدير الرخام والجرانيت خلال ساعات العمل اليومية الرسمية للميناء (نهارا). ومن ناحية أخرى، لا يعمل مكتب النافذة MTS ليلا فضلا عن عدم تواجد موظفي الهيئة العامة للصادرات والواردات والحجر الزراعي بعد السادسة مساء. كما تختلف قيمة الرسوم التي تفرضها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات مقابل الفحص وفقا لتوقيت الفحص حيث يتم تحصيل 150 جنيه إذا كان الفحص قبل الثانية ظهرا، تزيد إلى 300 جنيه إذا كان الفحص ما بين الساعة الثانية ظهرا والسادسة مساء.

ويشكل عدم القدرة على الالتزام بمواعيد عمل موظفي الهيئة مشكلة متكررة بالنسبة لمنتجي الرخام والجرانيت نظرا لبعد المسافة بين المصانع (التي يقع غالبيتها في شق الثعبان) والموانئ التصديرية فضلا عن التأخيرات بسبب الانتظار عند بوابات الميناء وعدم تواجد موظفي الجمارك قبل العاشرة صباحا.

الملاحظة رقم 10:

نظرا لثقل وزن عينة الرخام والجرانيت لا يمكن نقل العينات التي يزيد وزنها عن 50 كجم عن طريق شركات الشحن (courier)، وفي هذه الحالة تمر بإجراءات التصدير بكامل تفاصيلها. ولتجنب ذلك تلجأ الشركات الكبيرة غالبا لإرسال العينة كجزء من الشحنة. أما إذا كان وزن العينة أقل من 50 كجم فيمكن إرسالها عن طريق شركات الشحن (courier) وفي هذه الحالة يمنح المصدر لشركة الشحن فاتورة موضحا بها أن المنتجات المرسلة هي مجرد عينات، ولكن لا يزال عليه سداد التكاليف المرتبطة بالنافذة MTS بالإضافة إلى أي رسوم نقل حتى يتم إيصال العينة للعميل.

**الملاحظة رقم 11:**

نظرا لأن صناعة الرخام والجرانيت تعتمد على الموارد الطبيعية، حيث تقوم في الأساس على الرخام والجرانيت المستخرج من المحاجر المحلية، فالمكون المستورد الأساسي بها هو الآلات والمعدات المستخدمة في الاستخراج من المحاجر وقطع الكتل

الرخامية إلى ألواح وصقلها. ويعاني استيراد هذه الآلات من نفس التعقيدات المتعلقة بنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI (الملاحظة رقم 1 في الملحق (أ)).

**الملاحظة رقم 12:**

نظرا لاختلاف الإجراءات المطبقة في الموانئ المختلفة، ورغم وجودها في جميع القطاعات، إلا أن تأثير اختيار ميناء معين بسبب سهولة الإجراءات به واضحا للغاية في حالة الرخام بسبب وزنه وتكلفة النقل المرتبطة به.

وتشمل المشكلات الأخرى المتعلقة بكفاءة العمل بالميناء ما يلي:

- قانونا، يجب أن تمر جميع صادرات الرخام والجرانيت بجهاز الكشف X- ray، ولكن في بعض الموانئ (مثل الإسكندرية) أجهزة الأشعة X- ray معطلة معظم الوقت مما يتسبب في تأخر عملية التصدير.
- يجب دخول الميناء من بوابة واحدة (ميناء الإسكندرية على سبيل المثال)، مما يتسبب في اختناقات وتأخير يطول لعدة ساعات.
- تكرار الإجراءات في ميناء السخنة، حيث يتعين وزن الحاويات في هذه الميناء سواء كانت مختومة في المصنع أم لا، بينما في جميع الموانئ الأخرى يتم وزنها فقط في حالة الفحص في الميناء، ولا يتم إعادة وزن الحاويات مرة أخرى إذا كان قد تم فحصها ووزنها وختمها في المصنع.

**الملاحظة رقم 13:**

وفقا للمادة رقم 53 من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 يتم تسجيل جميع الصادرات على أساس تسليم على ظهر الباخرة (fob)، ولكن في بعض الحالات يطلب العميل أن يتم التسليم من الباب إلى الباب. وبالتالي لا يستطيع المصدر المصري حساب رسوم النقل حتى التسليم للمستورد في الفاتورة مما يؤثر بدوره على مستحقاته من برنامج رد أعباء الصادرات.

### 3- أوجه الشبه والاختلاف بين المنتجات رمز النظام المنسق 6802 وباقي المنتجات رمز النظام المنسق 68

تخضع باقي المنتجات برمز النظام المنسق 68 لنفس إجراءات التصدير والاستيراد التي تخضع لها المنتجات برمز النظام المنسق 6802. ولكن وكما سبقت الإشارة في الملاحظة رقم 1، يتم تصدير الرخام والجرانيت إما ككتل من الحجر الرخامي ويتم تصديرها تحت رمز النظام المنسق 25، أو كمنتج نهائي ويندرج تحت رمز النظام المنسق 68، وكما سبقت الإشارة هناك اختلاف في إجراءات تصدير كلاهما.

ونظرا لارتباط تصدير الكتل الرخامية بتصدير المنتجات النهائية من الرخام والجرانيت في ظل حقيقة أن مصلحة الجمارك تقرر أحيانا إدراج بعض منتجات الرخام والجرانيت ذات سمات التشطيب الخاصة على أنها كتل، فإنه سيتم فيما يلي توثيق إجراءات التصدير الخاصة بالمنتجات النهائية والكتل الرخامية بالتفصيل.

## 4- توثيق مفصل لإجراءات التصدير المتعلقة بالمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 6802، 2515، و2516)

يوثق هذا الجزء من التقرير بالتفصيل الإجراءات التي يتعين على المصدرين المصريين الانتهاء منها لتصدير **منتجات الرخام والجرانيت** وتحديدا المنتجات برمز النظام المنسق 6802، و2515، و2516؛ حيث يبدأ بإلقاء نظرة عامة موجزة على الشروط التي يجب استيفائها قبل التصدير.

### *4-أ شروط يجب استيفائها قبل التصدير*

- التسجيل لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
- التسجيل لدى هيئة التنمية الصناعية (الحصول على ترخيص تشغيل منشأة صناعية) – ويجب أن يشمل الترخيص جميع المنتجات التي يتم تصديرها ولا يجوز للشركة تصدير أي منتجات غير مدرجة فيه وعليها أن تتقدم بطلب لهيئة التنمية الصناعية لإضافة المنتجات الجديدة له.
- تصريح تصدير كتل رخامية من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية والشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات (الملاحظات رقم1 و2).
- التسجيل لدى صندوق تنمية الصادرات (للحصول على مستحقات برنامج رد أعباء الصادرات). وتختلف رسوم التسجيل وفقا لحجم الصادرات. وتشمل المستندات اللازمة للتسجيل التراخيص التجارية، والترخيص الصناعي، وتراخيص التصدير، وشهادة الأيزو، بالإضافة إلى إقرار من مصلحة الجمارك به شهادة جميع الصادرات لإثبات حجم الصادرات.
- وبوجه عام، يستغرق استيفاء هذه الشروط وقتا طويلا ويتسم بالتعقيد كون التسجيل يتم لدى عدة جهات لا يوجد بينها تنسيق كافي وتكاد الميكنة تنعدم تماما فيها. على سبيل المثال، عملية التسجيل في صندوق تنمية الصادرات قد تستغرق أكثر من شهر بحسب سرعة الحصول على الإقرارات الجمركية من جميع الموانئ المصرية. بالإضافة إلى التعقيدات المرتبطة بالحصول على تصريح التصدير في حالة تصدير كتل الرخام (الملاحظات رقم1 و2).

ويستغرق المصدرون وقتا أكبر ويتحملون تكلفة أعلى كثيرا عما هو معلن على الإنترنت بسبب التغييرات غير المعلنة في الشروط وعدم إمكان الشكوى.

### *4-ب توثيق مفصل لإجراءات التصدير*

يضم الشكل 4-1 والجدول 4-1 عدد 15 إجراء يجب الانتهاء منها عند تصدير منتجات الرخام والجرانيت (رمز النظام المنسق 6802، و2515، و2516)، و20 جهة يتعامل معها المصدرون بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتنقسم الإجراءات إلى 3 مراحل وفقا لنموذج الأمم المتحدة المرجعي للسلسلة الدولية للإمداد UN/CEFACT International Supply Chain Model (نموذج الشراء والشحن والسداد):

1- **الشراء:** إتمام شروط التجارة وإبرام عقد بيع

2- **الشحن**: ترتيب حركة شحن البضائع والانتهاء من الإجراءات اللازمة لاستيفاء كافة الشروط التنظيمية الخاصة بالدولتين المصدرة والمستوردة على السواء.

3- **السداد**: المطالبة بسداد مقابل البضائع التي تم شراؤها والمدفوعات المحلية.

لا تقتصر عملية "السداد" في مصر على المدفوعات التي يسددها المشتري مقابل الشحنة المصدرة، بل تتضمن كذلك مدفوعات محلية ترتبط ببرنامج رد أعباء الصادرات؛ لذا، سوف يتم توثيق إجراءات إضافية تتعلق بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإجراءات المظللة باللون الأخضر في الجدول 4-1 تختلف بشكل كبير في حالة منتجات الرخام والجرانيت عن الملابس الجاهزة والمنسوجات والطماطم بينما باقي الإجراءات تقريبا نفسها.

**الشكل 4-1: مخطط إجراءات تصدير الرخام والجرانيت**

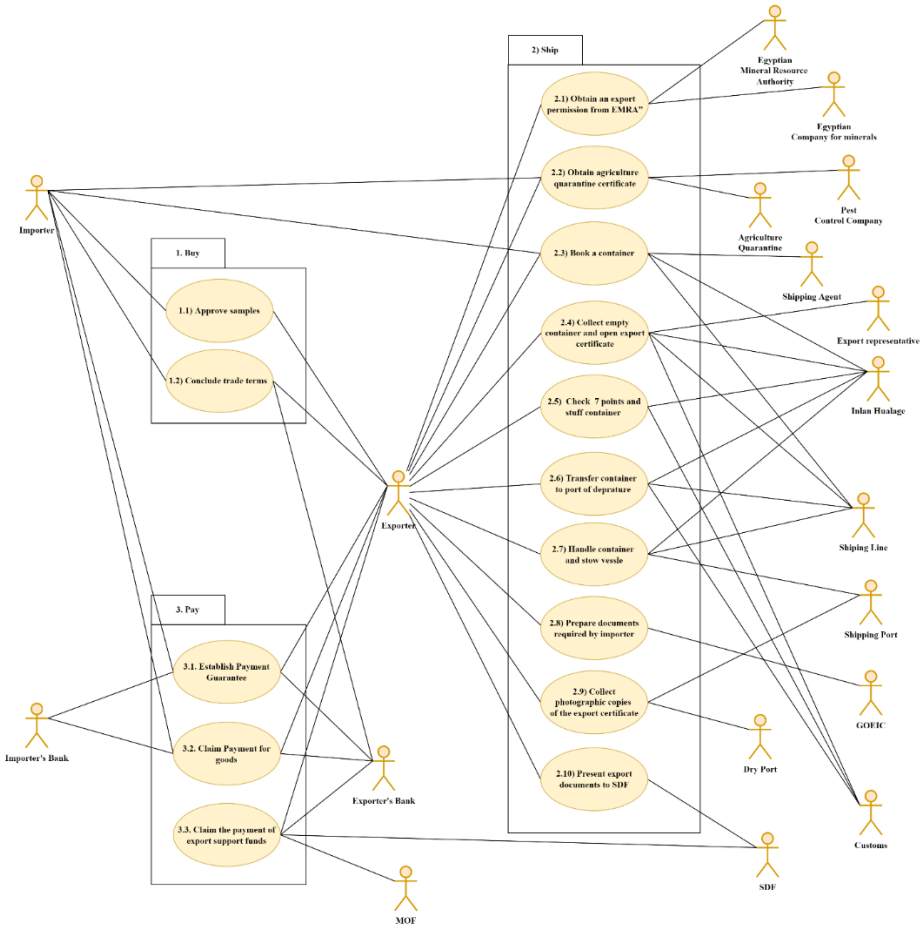

**الجدول 4-1: الإجراءات والجهات الرئيسية المعنية بتصدير الرخام والجرانيت**

| الجهة المعنية/ الطرف / المراحل والإجراءات الرئيسية | المستورد (المشتري الأجنبي) | الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات | مفتش خاص | شركة النقل الداخلي | خط الشحن | وكيل الشحن | الجمارك | ممثل عن المصدر | الشركة المصدرة/ المصدر | ميناء الشحن | الميناء الجاف | البنك الخاص بالمصدر | البنك الخاص بالمستورد (المشتري الأجنبي) | صندوق تنمية الصادرات | وزارة المالية | الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية | الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات | شركة مكافحة الحشرات | الحجر الزراعي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1- الشراء** | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 1-1 الموافقة على العينات | X | | | | | | | | X | | | | | | | | | | |
| 1-2 الاتفاق على الشروط التجارية | X | | | | | | | | X | | | X | | | | | | | |
| **2- الشحن** | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 2-1 الحصول على تصريح تصدير من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية | | | | | | | | | X | | | | | | | X | X | | |
| 2-2 الحصول على شهادة الحجر الزراعي | | | | | | | | | X | | | | | | | | | X | X |
| 2-3 حجز حاوية | X | | | | X | X | | | X | | | | | | | | | | |
| 2-4 الحصول على حاوية فارغة وفتح شهادة تصدير | | | | X | X | | X | X | X | | | | | | | | | | |
| 2-5 فحص الحاويات وفقا لسبع معايير محددة وتحميل الحاوية بالبضائع | | | | X | | | X | | X | | | | | | | | | | |
| 2-6 نقل الحاوية للميناء | | | | X | X | | X | | | | | | | | | | | | |
| 2-7 مناولة الحاوية وتخزينها بالسفينة | | | | X | X | | | | | X | | | | | | | | | |
| 2-8 إعداد المستندات المطلوبة من المستورد | | X | | | | | | | X | | | | | | | | | | |
| 2-9 استلام نسخ ضوئية لشهادة التصدير | | | | | | | | | X | X | X | | | | | | | | |

| الجهة المعنية/ الطرف / المراحل والإجراءات الرئيسية | المستورد (المشتري الأجنبي) | الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات | مفتش خاص | شركة النقل الداخلي | خط الشحن | وكيل الشحن | الجمارك | ممثل عن المصدر | الشركة المصدرة/ المصدر | ميناء الشحن | الميناء الجاف | البنك الخاص بالمصدر | البنك الخاص بالمستورد (المشتري الأجنبي) | صندوق تنمية الصادرات | وزارة المالية | الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية | الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات | شركة مكافحة الحشرات | الحجر الزراعي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2-10 تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات | | | | | | | | | X | | | | | X | | | | | |
| **3- السداد** | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 3-1 ضمان السداد | X | | | | | | | | X | | | X | X | | | | | | |
| 3-2 المطالبة بسداد مقابل السلع/ البضائع المصدرة | X | | | | | | X | | X | | | X | X | | | | | | |
| 3-4 المطالبة برد أعباء الصادرات | | | | | | | | | X | | | X | | X | X | | | | |

***المرحلة الأولى: الشراء***

**الشكل 4-2: مخطط إجراءات الشراء**

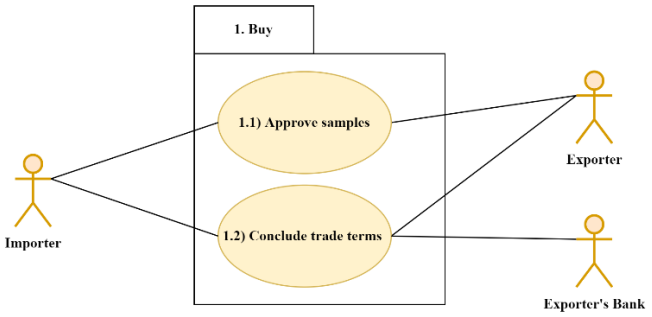


تتضمن عملية الشراء في مجال تصدير الرخام والجرانيت إجراءين رئيسيين، كما يتبين من الشكل 4-2، يتعلقان بالموافقات على العينات وإبرام شروط التجارة، وهما المتبعان في اتفاقات الشراء الدولية. إلا أن الفترة التي يستغرقها إبرام العقود تعتمد على مدى سرعة موافقة المشتري على العينة.

***المرحلة الرئيسية الأولى 1-1: الموافقة على العينات***

**الشكل 4-3: مخطط الموافقة على العينات**

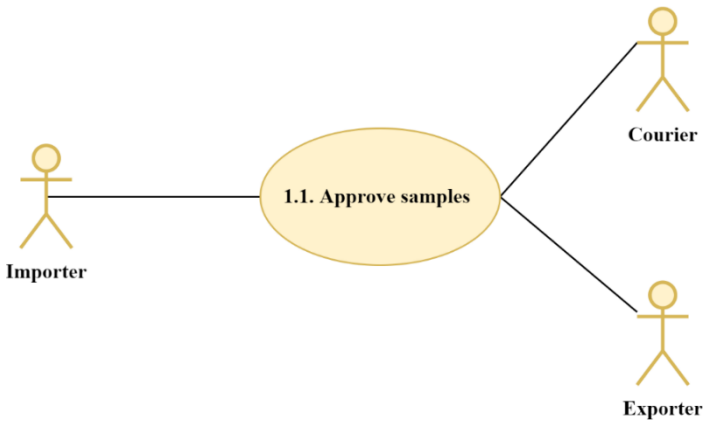


تشكل **"الموافقة على العينات"** أول خطوة رئيسية في مرحلة الشراء، وتتطلب، كما يتبين من الشكل 4-3، مشاركة كل من:

- المستورد (المشترى الأجنبي)
- المصدر
- شركة الشحن (courier)

**الشكل 4-4: مخطط إجراءات "الموافقة على العينات"**

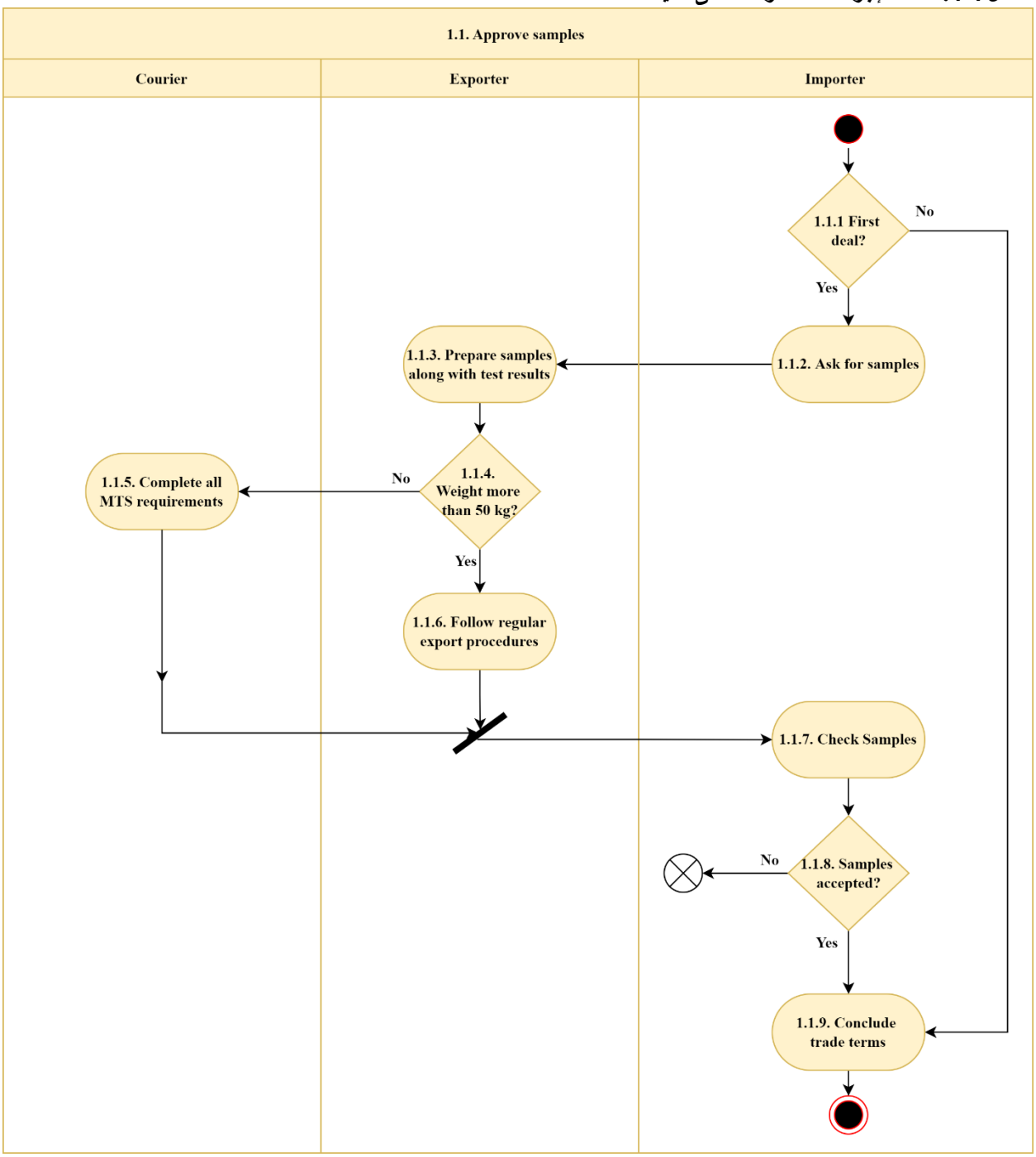

| | |
|---|---|
| **المرحلة** | 1- **الشراء** |
| **الإجراء** | ***1-1 الموافقة على العينات*** |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة** | - |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | • المصدر<br>• المستورد<br>• شركة الشحن |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء الإجراءات** | إذا كان العميل جديدا يتحرى المصدر عن الشركة المستوردة للتأكد من أنها موثوقة، ويكون ذلك عن طريق شركة تأمين وضمان السداد (مثل شركة ضمان الصادرات) |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 1-1-1 إذا كان ذلك أول تعامل بين المصدر والمستورد (المشتري الأجنبي)، يطلب المستورد عينة للتأكد من أن المصدر قادر على تسليم المنتج وفق المواصفات التي يحددها. أما إذا لم يكن أول اتفاق بينهما يتم التغاضي عن هذه الخطوة ويتم التفاوض على السعر مباشرة وإبرام شروط التجارة.<br>2-1-1 يطلب المستورد من المصدر تصنيع عينة، وعادة ما يطلب أيضا اختبار كيميائي لكل عينة كإثبات على ملائمة العينة للغرض الذي يتم استيرادها من أجله. على سبيل المثال إذا كان المنتج لاستخدام حمام سباحة يكون على المستورد أن يتأكد من خلال الاختبارات الكيميائية أن امتصاصه للمياه لا يتجاوز حدا معينا.<br>3-1-1 يقوم المصدر بتصنيع العينات<br>• يرسل المصدر مع العينات أيضا نتائج الاختبارات المطلوبة والتي دائما ما يقوم بها المصدر بانتظام لتكون جاهزة عند طلب أي عميل لها.<br>4-1-1 يجب على المصدر وزن العينة ليقرر كيفية إرسالها للمستورد<br>• إذا كان وزن العينة أقل من 50 كجم يتم إرسالها عبر شركة شحن، وفي هذه الحالة يجب على شركة الشحن القيام بكافة الإجراءات التي تطلبها النافذة MTS (الملاحظة رقم 10).<br>• أما إذا كان وزن العينة يتجاوز 50 كجم، يقوم المصدر بإرسالها وفقا للإجراءات المعتادة لأي عملية تصدير (الملاحظة رقم 10).<br>5-1-1 يتسلم المستورد (المشتري الأجنبي) العينة ويقوم بفحصها<br>• في حالة عدم قبول العينة يتم إلغاء العملية ويبحث المستورد (المشتري الأجنبي) عن مصدر آخر يمكنه تسليم منتج مطابق للمواصفات التي يطلبها.<br>• أما في حالة قبول العينات، يبدأ المستورد (المشتري الأجنبي) في التفاوض على الأسعار وشروط التجارة. |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | الموافقة على العينات |
| **متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء** | 3 أيام |

***المرحلة الرئيسية 1-2: إبرام عقد البيع وشروط التجارة***

**الشكل 4-5: مخطط "إبرام عقد البيع وشروط التجارة"**

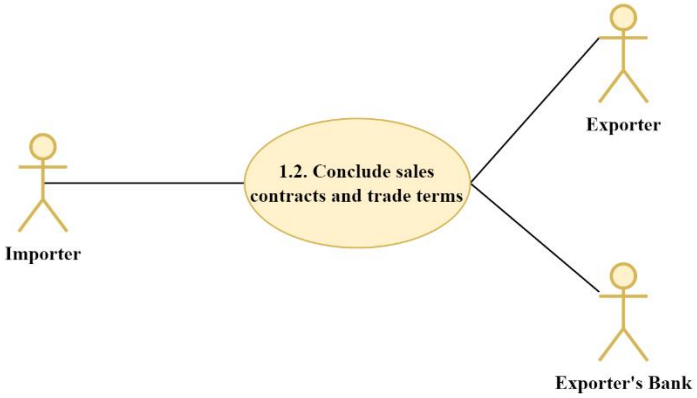


يشكل إبرام عقد البيع وشروط التجارة ثاني خطوة رئيسية في عملية الشراء، وتتم، كما يتبين من الشكل 4-5، بين:

- المستورد (المشتري الأجنبي)
- المصدر
- بنك المصدر

**الشكل 4-6: مخطط إجراءات إبرام عقد البيع وشروط التجارة**

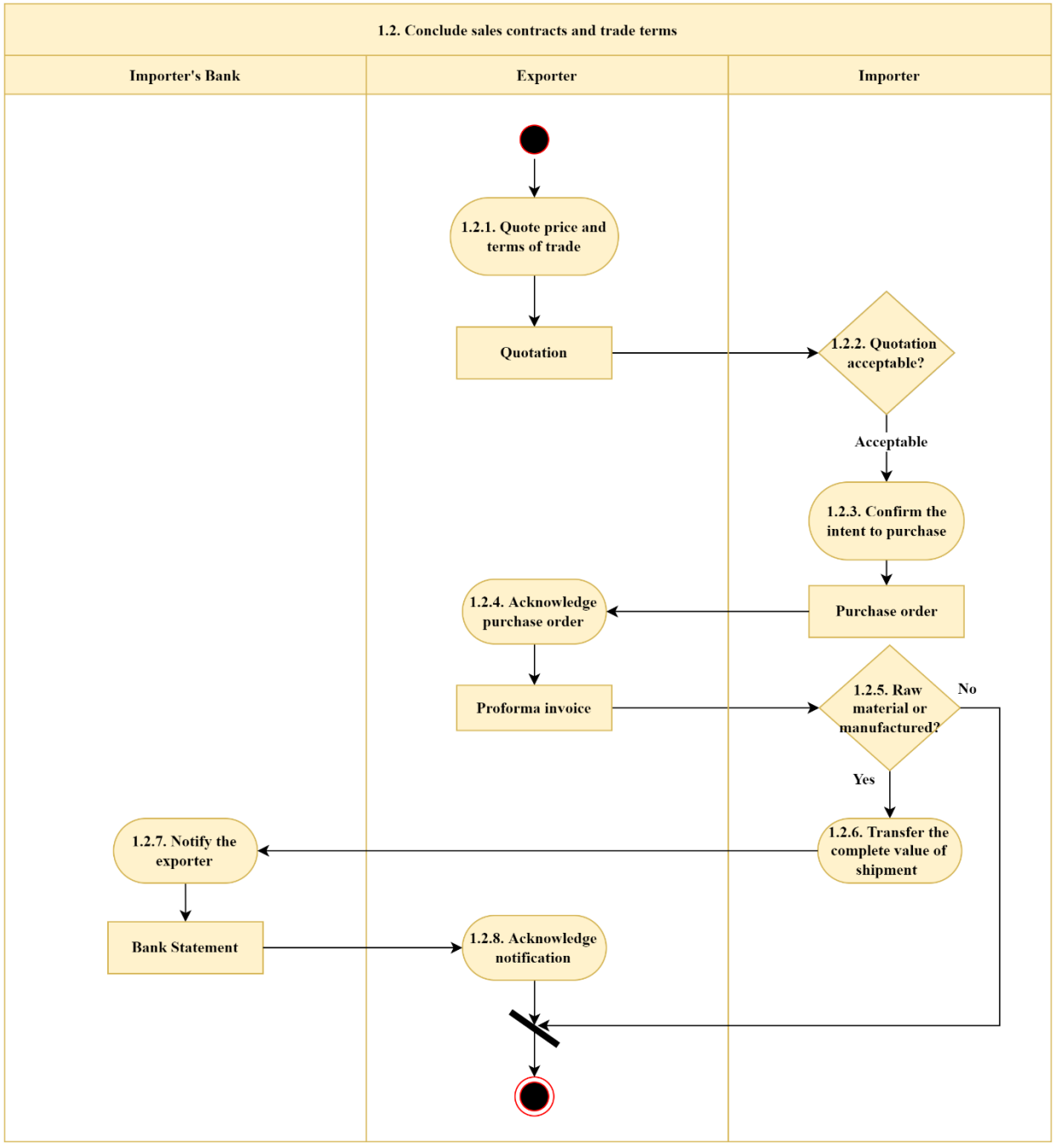

| المرحلة | 2- الشراء |
|---|---|
| الإجراء | *2-1 إبرام عقد البيع وشروط التجارة* |
| القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة | |
| الأطراف المشاركة في هذا الإجراء | • المصدر<br>• بنك المصدر<br>• المستورد (المشترى الأجنبي) |
| الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية | الموافقة على العينات |
| الإجراءات والمستندات اللازمة | 1-2-1 يقوم المصدر بإعداد عرض أسعار ويرسله إلى المستورد (المشتري الأجنبي) ويخطره بشروط البيع<br>2-2-1 يطلع المستورد (المشتري الأجنبي) على عرض الأسعار ويحدد ما إذا كان عرض الأسعار وشروط البيع مقبولا بالنسبة له، وفي حالة عدم القبول يطلب من المصدر تعديل/ مراجعة السعر وشروط البيع.<br>3-2-1 في حالة قبول عرض الأسعار وشروط البيع يؤكد المستورد (المشتري الأجنبي) نية الشراء بإرسال "أمر شراء".<br>4-2-1 يقر المصدر بتسلمه أمر الشراء ويؤكد على تسليم "منتجات الرخام والجرانيت" وفقا للشروط والمعايير المتفق عليها وذلك من خلال إرسال "فاتورة أولية (Proforma Invoice)" للمستورد (المشترى الأجنبي).<br>5-2-1 إذا كان المنتج المصدر قد مر بمستوى تصنيعي معين ولا يتم تصديره كمادة خام، تتوقف الإجراءات عند هذه النقطة وينتقل الطرفان للإجراء التالي.<br>6-2-1 إذا كان المنتج المصدر كتلة رخامية (خام بدون أي قيمة مضافة على الإطلاق) يجب أن يسدد المستورد كامل قيمة الشحنة مقدما.<br>7-2-1 يقوم بنك المصدر بإخطار المصدر فور إيداع المبلغ.<br>8-2-1 يقر المصدر بالإخطار ويتسلم مستند التسوية لسداد الجمارك عند فتح شهادة التصدير. |
| معايير الانتهاء من هذا الإجراء | • إصدار فاتورة أولية بين المستورد والمصدر تثبت أنهما أبرما عقد وشروط التجارة.<br>• يقوم المصدر بإعداد السلع لغرض التصدير وفقا لأمر الشراء. |
| متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء | 3-7 أيام بحسب البنك الذي يتعامل معه المصدر |

***المرحلة الرئيسية الثانية: الشحن***

**الشكل 4-7: مخطط عملية الشحن**

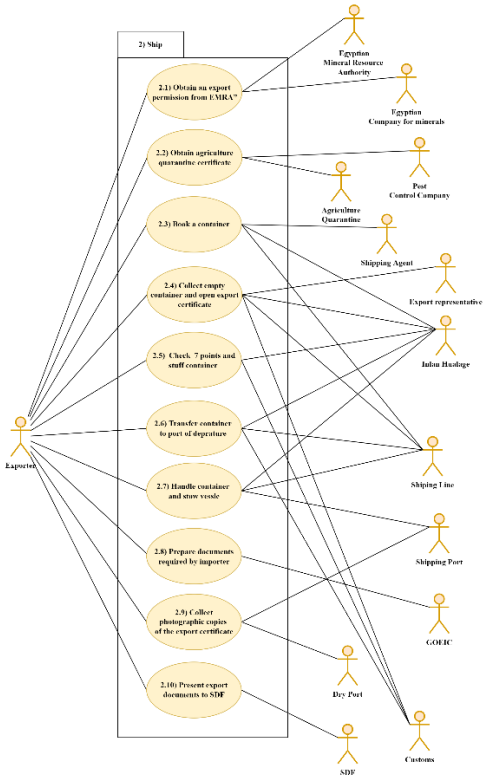


تتضمن عملية تصدير منتجات الرخام والجرانيت 10 إجراءات رئيسية، تتعلق كما يتبين من الشكل 4-7 بالنقل والشروط التنظيمية، حيث تشمل ترتيب حركة البضائع والانتهاء من الإجراءات الجمركية والإجراءات اللازمة لاستيفاء شروط التصدير التي تفرضها الأجهزة الحكومية المصرية.

***المرحلة الرئيسية 2-1: الحصول على تصريح تصدير من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية***

**الشكل 4-8: مخطط الحصول على تصريح تصدير من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية**

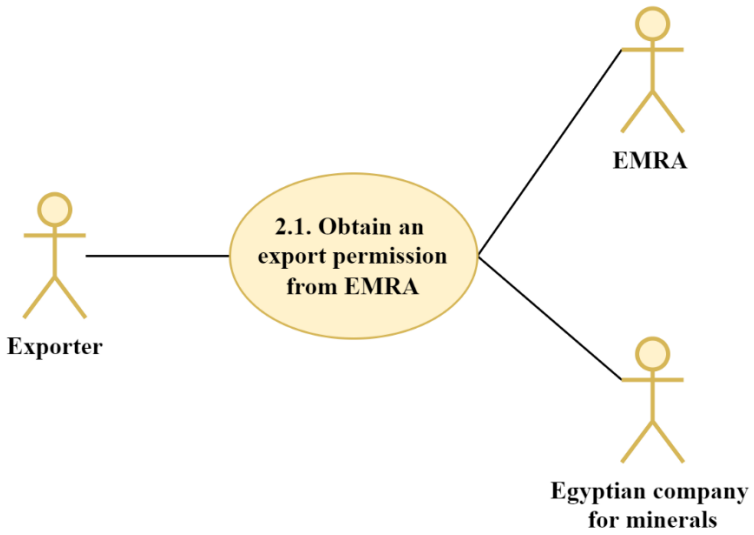


وفقا للشكل 4-8، خطوة الحصول على تصريح تصدير من الهيئة العامة للثروة المعدنية تتضمن مشاركة كل من:

- المصدر
- الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات
- الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية

**الشكل 4-9: مخطط إجراءات الحصول على تصريح تصدير من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية**

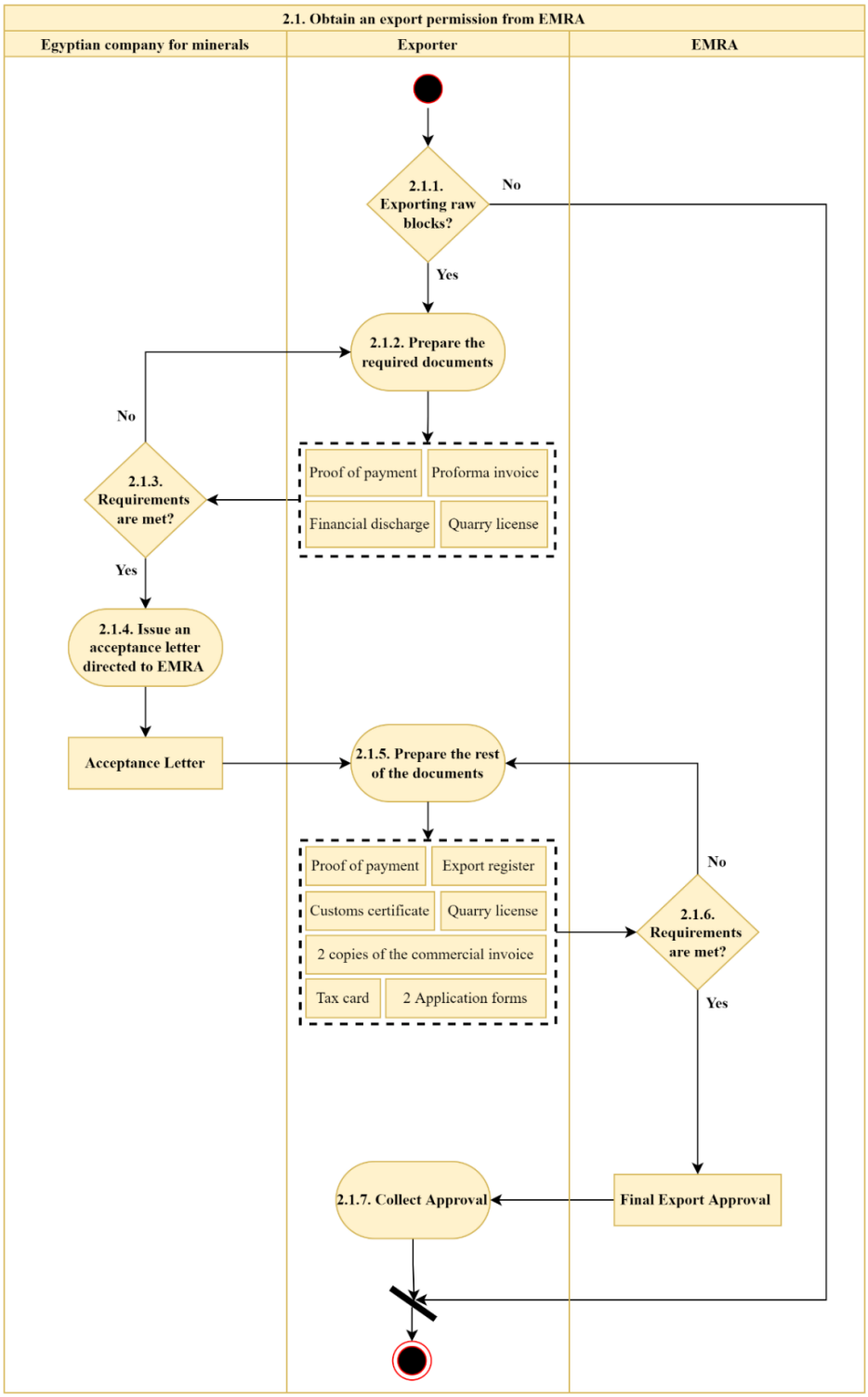

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | ***2-1 الحصول على تصريح تصدير من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية*** |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية** | • قانون الثروة المعدنية رقم 198 لسنة 2014<br>• قانون الثروة المعدنية رقم 145 لسنة 2019<br>• اللائحة التنفيذية رقم 108 لسنة 2020 |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | • المصدر<br>• الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات<br>• الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية<br>• قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2292 لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1657 لسنة 2015 |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | أن يكون قد تم بالفعل إبرام عقد التجارة بين المصدر والمستورد (المشتري الأجنبي) |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 2-1-1 في البداية إذا كان المنتج هو منتج نهائي تم إجراء عمليات تصنيعية عليه فإنه ليس من الضروري الحصول على تصريح تصدير لأنه لا يتم الحصول عليه إلا في حالة تصدير كتل رخام وجرانيت خام<br>• نتيجة لتعدد تشطيبات الرخام لا سيما الحديثة منها تعتبر الجمارك في كثير من الحالات المنتج الذي يتم تصديره أنه منتج خام بينما هو في الحقيقة مصنع.<br>2-1-2 في حالة الحاجة لتصريح تصدير يجب على المصدر إعداد وتقديم المستندات التالية للشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات:<br>• **ما يثبت السداد**: إيصال من البنك يثبت سداد المصدر لكامل الرسوم المفروضة. وهناك نوعان من الرسوم، الأول إيداع المصدر دولارا لكل طن في حساب الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات؛ والثاني إيداع 50 جنيها لكل طن، ويتم إيداع كل منهما على حده.<br>• **المخالصة المالية/ إبراء الذمة**: مخالصة مالية من الإدارة المالية بالشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات تثبت أن المصدر قام بسداد كافة المدفوعات للشركة، سواء كانت تتعلق مباشرة بالشحنة الحالية أو لا. وفي حالة وجود مستحقات للشركة لم يتم سدادها لا يتم إصدار التصريح للمصدر حتى لو كانت هذه المستحقات لا تتعلق بالشحنة.<br>• **نسخة إلكترونية من الفاتورة الأولية**<br>• **ترخيص محجر ساري**<br>2-1-3 تقوم الإدارة المعنية بالشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات بمراجعة المستندات، وفي حالة عدم اكتمالها يقوم المصدر بإجراء التعديلات اللازمة.<br>2-1-4 أما إذا كانت المستندات كاملة، تقوم الشركة بإصدار خطاب موجه للهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية يفيد بعدم وجود أي اعتراض لديها على إصدار تصريح التصدير لهذه الشحنة فقط.<br>2-1-5 يتسلم المصدر الخطاب ويقدمه للهيئة مع باقي المستندات والتي تشمل:<br>• **ما يثبت السداد**: إيصال من البنك يثبت إيداع المصدر مبلغ 1800 جنيه في حساب الهيئة.<br>• صورة من شهادة التصدير<br>• ترخيص محجر ساري<br>• صورتين من الفاتورة التجارية |

| | |
|---|---|
| | • بطاقة ضريبية سارية<br>• نموذجين طلب<br>• صورة من سجل المصدرين<br>2-1-6 تقوم الإدارة المعنية بالهيئة بمراجعة المستندات، وفي حالة عدم اكتمالها يكون على المصدر إجراء التعديلات اللازمة أما إذا كانت المستندات كاملة، تقوم الهيئة بإصدار تصريح التصدير النهائي لهذه الشحنة فقط.<br>2-1-7 يتسلم المصدر خطاب الموافقة |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | الموافقة على تصدير كتل الرخام والجرانيت الخام |
| **الوقت المستغرق للانتهاء من هذا الإجراء** | 5 أيام |

***المرحلة الرئيسية 2-2: تبخير صناديق الشحن والحصول على شهادة الحجر الزراعي***

**الشكل 4-10: مخطط التبخير والحصول على شهادة الحجر الزراعي**

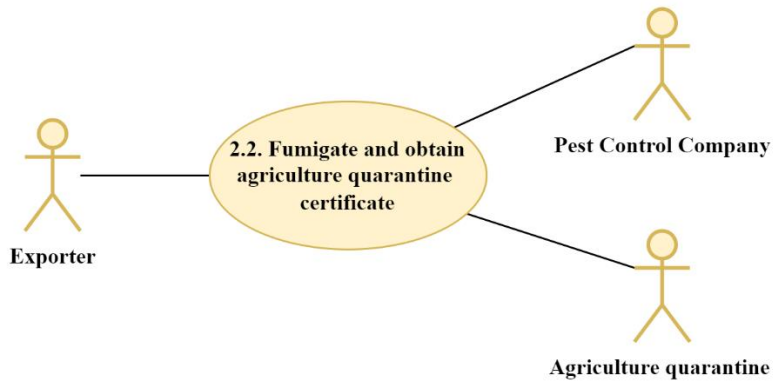


وفقا للشكل 4-10، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- شركة مكافحة الحشرات
- الحجر الزراعي

**الشكل 4-11: مخطط إجراءات التبخير والحصول على شهادة الحجر الزراعي**

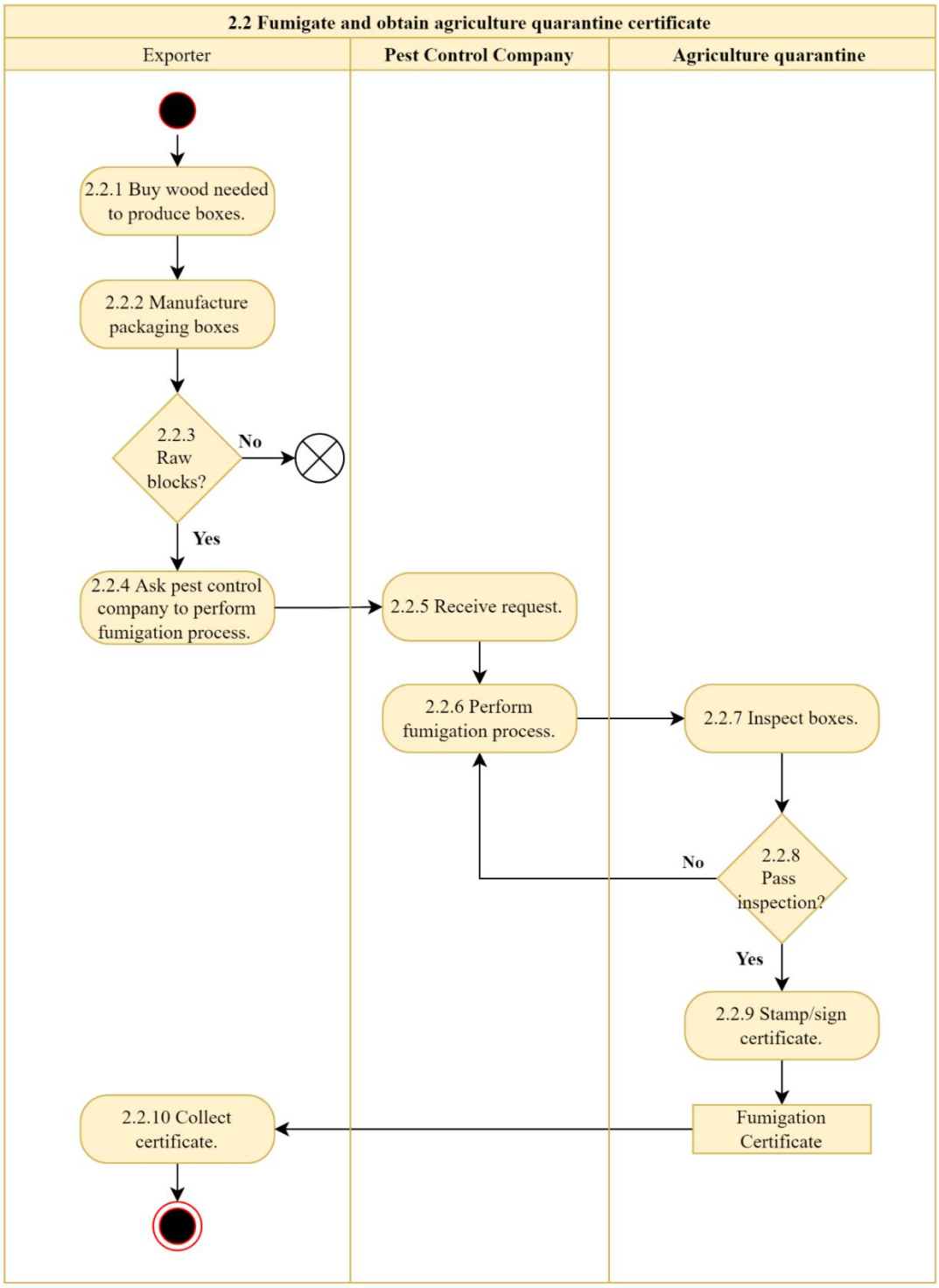

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | *2-2 التبخير والحصول على شهادة الحجر الزراعي* |
| القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية | --- |
| الأطراف المشاركة في هذا الإجراء | • المصدر<br>• شركة مكافحة الحشرات<br>• ممثل الحجر الزراعي |
| الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية | |
| الإجراءات والمستندات اللازمة | 2-2-1 يقوم المصدر بشراء الخشب اللازم لصناديق الشحن/ الصناديق الخشبية للشحن<br>2-2-2 إذا كان المنتج المصدر كتل رخام وجرانيت خام ليس من الضروري الحصول على شهادة تبخير<br>2-2-3 أما إذا كان المنتج المصدر منتجا نهائيا (مر بمستوى معين من التصنيع وبه قيمة مضافة)، يكون على المصدر أن يستعين بشركة لمكافحة الحشرات كي تقوم بتبخير الصناديق الخشبية التي سيتم شحن المنتج بها.<br>2-2-4 تتسلم شركة مكافحة الحشرات الطلب من المصدر.<br>2-2-5 يجب أن تكون شركة مكافحة الحشرات مرخصة وحاصلة على شهادة من وزارة الزراعة.<br>2-2-6 تبدأ شركة مكافحة الحشرات في عملية تبخير الصناديق (تبخير وتعقيم الصناديق)<br>• عادة ما تترك الصناديق في غلاف بلاستيكي لمدة 24 ساعة.<br>2-2-7 يقوم ممثل الحجر الزراعي بفحص الصناديق بعد الانتهاء من عملية التبخير<br>2-2-8 إذا لم تجتاز الصناديق الفحص، يكون على المصدر إعادة عملية التبخير مرة أخرى، وإذا اجتازتها يتم الانتقال للخطوة التالية<br>2-2-9 يصدر ممثل الحجر الزراعي شهادة مختومة تفيد بأن صناديق شحن المنتج قد تم تبخيرها بالصورة السليمة<br>2-2-10 يتسلم المصدر الشهادة |
| معايير الانتهاء من هذا الإجراء | الحصول على شهادة الحجر الزراعي |
| الوقت المستغرق للانتهاء من هذا الإجراء | يوما واحدا |

***المرحلة الرئيسية 2-3: حجز حاوية شحن***

**الشكل 4-12: مخطط حجز حاوية شحن**

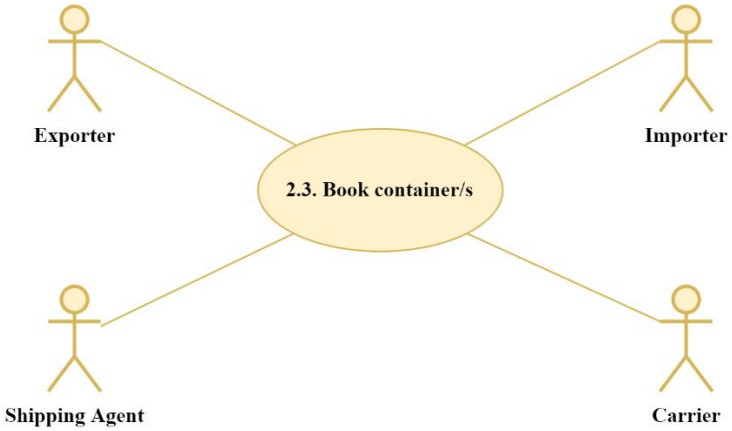


وفقا للشكل 4-12، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- المستورد (المشتري الأجنبي)
- وكيل الشحن
- شركة النقل (خط الشحن)

**الشكل 4-13: مخطط إجراءات حجز الحاوية**

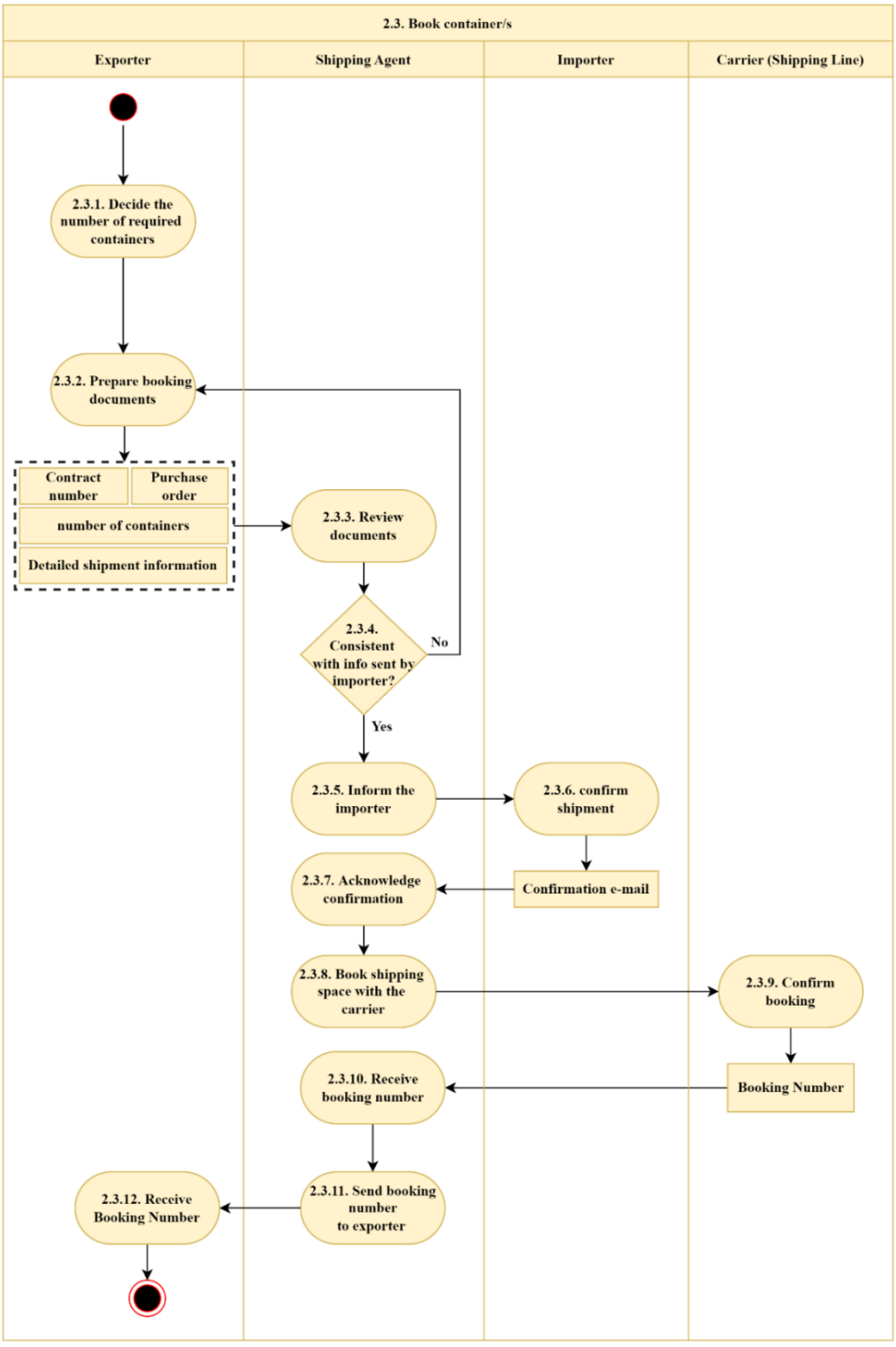

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | *2-3 حجز حاوية* |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية** | • القرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ورسوم الانتفاع بها<br>• الكتاب الدوري رقم 1 لسنة 2022 بشأن إجراءات دخول وخروج الشحنات<br>• القانون رقم 73 لسنة 2019 بإنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | • المصدر<br>• وكيل الشحن<br>• المستورد (المشتري الأجنبي)<br>• شركة النقل (خط الشحن) |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | أن يكون المصدر قد انتهى بالفعل من عملية التصنيع والتعبئة |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 2-3-1 يقرر المصدر عدد الحاويات التي يحتاجها<br>• نظرا لثقل وزن الرخام والجرانيت، يجب أن تتسم الحاويات بمواصفات معينة (20 قدم)<br>2-3-2 يقوم المصدر بإعداد مستندات حجز الحاويات والتي تشمل: رقم العقد، وأمر الشراء، وعدد الحاويات، ومعلومات تفصيلية عن الشحنة<br>• إذا كان اتفاق التصدير على أساس تحمل البائع التكلفة والتأمين والشحن أثناء النقل (on a Cif basis)، يتولى المصدر حجز الحاوية؛ أما إذا كان الاتفاق على أساس تحمل المشتري الاجنبي للمخاطر بمجرد الشحن (on fob basis)، يتواصل المصدر مع وكيل الشحن المسؤول عن حجز الحاوية.<br>2-3-3 يقوم وكيل الشحن بمراجعة المستندات لضمان توافق المعلومات مع تلك التي أرسلها المستورد (المشتري الأجنبي) من قبل.<br>2-3-4 في حالة عدم مطابقة المعلومات لتلك المرسلة من قبل المستورد (المشتري الأجنبي) يتم إعادتها للمصدر لإعدادها مرة أخرى<br>2-3-5 في حالة توافق المعلومات مع تلك المرسلة من قبل المستورد (المشتري الأجنبي) يقوم وكيل الشحن بإخطار المستورد<br>2-3-6 يؤكد المستورد (المشتري الأجنبي) الشحنة ويرسل بريدا اليكترونيا بالتأكيد إلى وكيل الشحن مع كافة المعلومات التفصيلية الخاصة بالشحنة<br>2-3-7 يتسلم وكيل الشحن البريد الإلكتروني ويقر التأكيد<br>2-3-8 يبدأ وكيل الشحن في حجز مساحة للشحن مع شركة النقل أو خط الشحن<br>2-3-9 شركة النقل تؤكد الحجز وترسل رقم الحجز لوكيل الشحن<br>2-3-10 وكيل الشحن يتسلم رقم الحجز<br>2-3-11 وكيل الشحن يرسل رقم الحجز للمصدر<br>2-3-12 يتسلم المصدر رقم الحجز الخاص بشحنته |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | حجز رقم الشحنة ومن ثم يكون للمصدر مساحة على خط الشحن |
| **الوقت المستغرق للانتهاء من هذا الإجراء** | ساعة واحدة |

***المرحلة الرئيسية 2-4: الحصول على شهادة تصدير وتسلم الحاوية الفارغة***

**الشكل 4-14: مخطط الحصول على شهادة تصدير وتسلم الحاوية الفارغة**

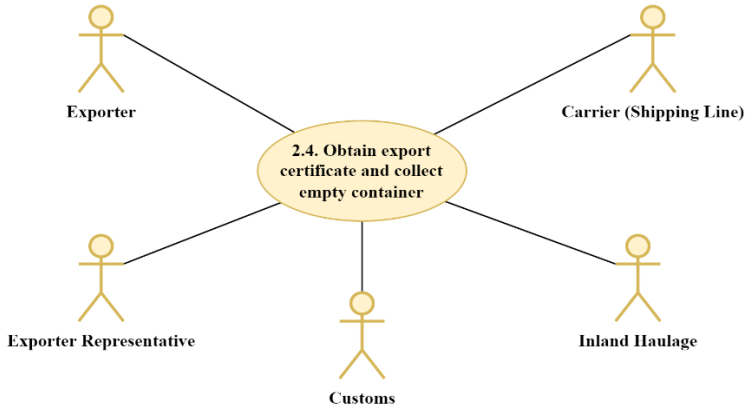


وفقا للشكل 4-14، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- ممثل المصدر
- الجمارك
- شركة النقل الداخلي
- شركة النقل (خط الشحن)

**الشكل 4-15: مخطط إجراءات الحصول على شهادة تصدير وتسلم الحاوية الفارغة**

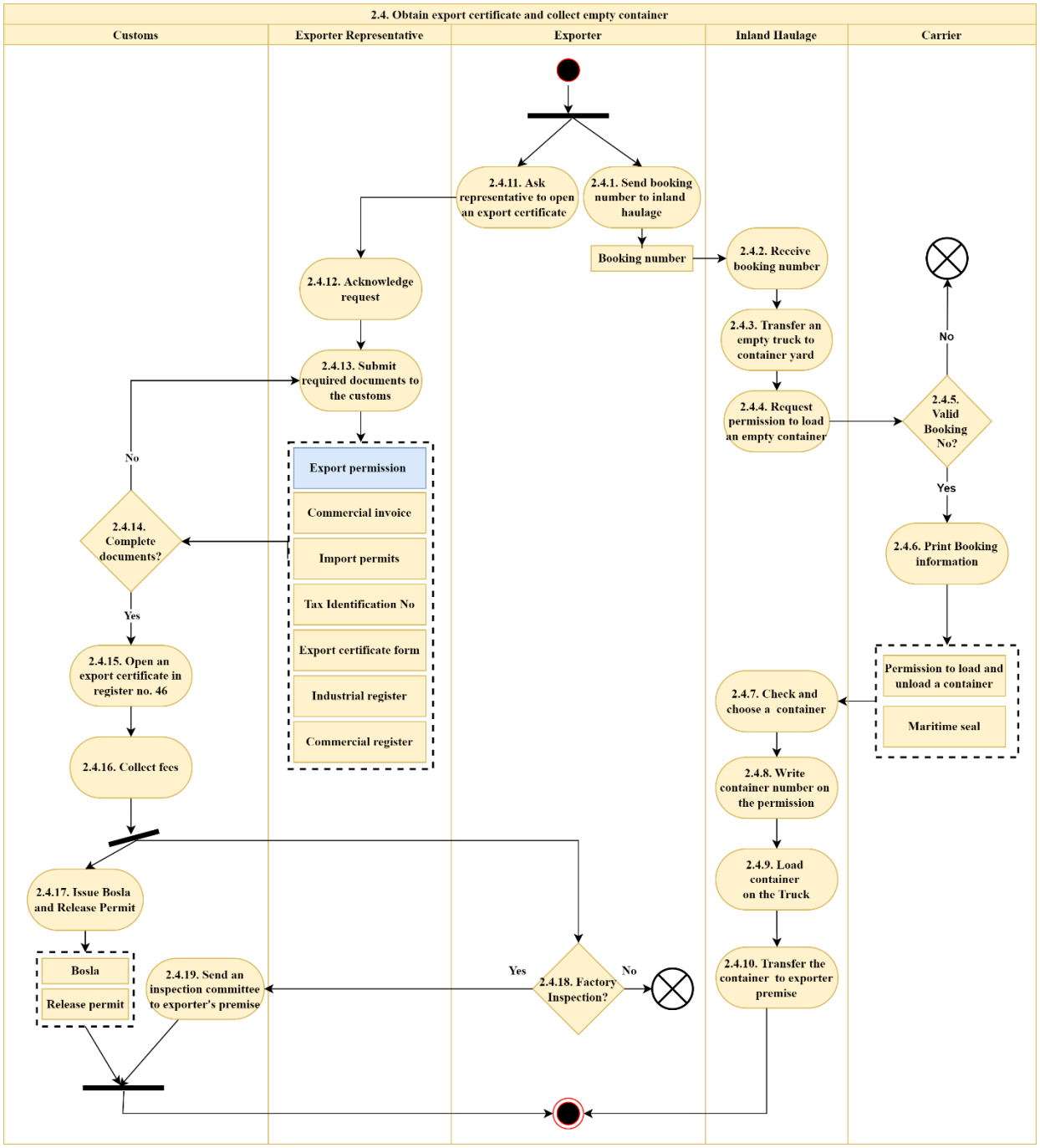

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | *2-4 الحصول على شهادة تصدير وتسلم الحاوية الفارغة* |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة** | • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021<br>• قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل الإقرار الجمركي الموحد SAD<br>• الكتاب الدوري رقم 24 لسنة 2019 بشأن الطرق المستخدمة والمطورة للإقرار الجمركي<br>• قرار وزير التجارة والصناعة رقم 82 لسنة 2021 بشأن استمرار فرض رسم صادر على بعض الخامات التعدينية<br>• القرار رقم 96 لسنة 2020 بشأن استمرار فرض رسم صادر على بعض الخامات التعدينية<br>• قرار وزير التجارة والصناعة رقم 99 لسنة 2019 بشأن استمرار فرض رسم صادر على بعض الخامات التعدينية<br>• القرار الوزاري رقم 50 لسنة 2022 بشأن استمرار فرض رسم صادر وتعديل فئة الرسم على بعض الخامات التعدينية |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | • المصدر<br>• ممثل المصدر<br>• الجمارك<br>• شركة النقل الداخلي<br>• شركة النقل (خط الشحن) |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | • أن يكون المصدر قد أنهى بالفعل عملية التصنيع والتعبئة والتغليف<br>• أن يكون قد تم حجز الحاوية بالفعل |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 2-4-1 يرسل المصدر رقم الحجز لشركة النقل الداخلي<br>2-4-2 تتسلم شركة النقل الداخلي رقم الحجز الذي يتيح لها استلام الحاوية من خط الشحن<br>2-4-3 شركة النقل الداخلي تقوم بنقل سيارات شحن (مقطورات) فارغة إلى ساحة الحاويات لتحميل الحاويات الفارغة<br>2-4-4 شركة النقل الداخلي تطلب تصريح من شركة النقل (خط الشحن) لتفريغ الحاويات ونقل ما بها على سيارات الشحن الداخلي (مقطورات)<br>2-4-5 شركة النقل (خط الشحن) تفحص صحة رقم الحجز ويتم إلغاء العملية إذا كان غير صحيح<br>2-4-6 إذا وجدت شركة النقل (خط الشحن) أن رقم الحجز صحيح تقوم بطبع البيانات الخاصة بالحجز: تصريح تحميل وتفريغ الحاوية، والختم/ السيل الملاحي Maritime Seal<br>2-4-7 شركة النقل الداخلي تفحص المستندات وتختار حاوية<br>- لا توجد شركات نقل آمنة؛ حيث إن معظم سيارات الشحن (المقطورات) قديمة ومتهالكة وتشهد أعطال مستديمة.<br>- لا تتوافر الحاويات باستمرار، فأحيانا يكون هناك حجز للشحن ولكن لا توجد حاويات بدون عيوب<br>- الحاويات دائما ما يكون بها عيوب إما قطع أو ثقوب أو رائحة غير مقبولة، وفي كثير من الحالات تكون كانت محملة بالأسماك أو الأعشاب ويجب تنظيفها جيدا.<br>- هناك إدارة بالميناء تتبع خط الشحن الذي يتولى تنظيف الحاويات، ولكن عملها ورقي ومجرد رسميات بدون أي نتائج حقيقية.<br>- غالبا ما يتأخر عمل شركة النقل الداخلي بسبب عيوب الحاويات والحاجة لاستبدالها (مرة أو مرتين في الأسبوع)، وإذا تسلمت شركة النقل الداخلي حاوية معيبة من الميناء، فعند إعادتها للميناء يفترض خط الشحن أن شركة النقل الداخلي هي المسؤولة عن هذه العيوب ويتم تحصيل غرامة إصلاح قدرها 500 دولار.<br>- تأخر وصول الحاويات الفارغة إلى الميناء يؤدي إلى تأخر شركات النقل الداخلي في استلامها وقد يستغرق توافر الحاويات من 3 إلى 4 ايام. |

| | |
|---|---|
| | - قد ينتظر السائق يوما كاملا لتحميل الحاوية في انتظار تخصيص هيئة الميناء للمعدات التي سيتم استخدامها لرفع الحاوية على الشاحنة، ويسري نفس الشيء على التحميل.<br>2-4-8 شركة النقل الداخلي تضع رقم الحاوية في التصريح<br>2-4-9 شركة النقل الداخلي تقوم بتحميل الحاوية الفارغة على الشاحنة<br>- بسبب ثقل وزن الرخام والجرانيت، يجب أن يكون للحاويات مواصفات معينة (20 قدم)<br>2-4-10شركة النقل الداخلي تنقل الحاوية الفارغة إلى مقر المصدر<br>2-4-11 يطلب المصدر من ممثله أن يحصل على شهادة تصدير من الجمارك<br>- بدأت بعض الموانئ في تفعيل خدمات بوابة "نافذة" للحصول على شهادة التصدير ولكنها لا تعمل في جميع الموانئ حتى الآن، وتعمل جزئيا في بعضها<br>2-4-12يقر ممثل المصدر بتسلمه الطلب<br>2-4-13يقدم ممثل المصدر المستندات المطلوبة للجمارك أو يقوم برفعها على منصة النافذة MTS بما في ذلك:<br>o تصريح التصدير (فقط في حالة تصدير كتل رخام خام)<br>o الفاتورة التجارية<br>o رقم البطاقة الضريبية<br>o نموذج شهادة التصدير (إن لم يتم التقدم بها عبر منصة نافذة MTS)<br>o السجل التجاري<br>o سجل المصدرين<br>o السجل الصناعي/ شهادة تصريح تصدير/ ترخيص مناجم ومحاجر<br>2-4-14 يتأكد مكتب الجمارك من اكتمال المستندات، وفي حالة عدم اكتمالها يقوم ممثل المصدر باستكمالها وإعادة تقديمها مرة أخرى<br>2-4-15 في حالة اكتمال المستندات يقوم موظف النافذة MTS بفتح ملف شهادة تسجيل للمصدر لدى السجل (رقم 46) ويسجل به كافة معلومات الشحنة<br>2-4-16 يحصل مكتب الجمارك الرسوم<br>- في حالة تصدير كتل خام يتم دفع رسم صادر قدره 400 جنيه للطن<br>2-4-17 يصدر مكتب الجمارك المستندات اللازمة:<br>- تصريح الإفراج<br>- بوصلة: مستند يتضمن معلومات تفصيلية عن المصدر والمستورد والشحنة<br>2-4-18يختار المصدر ما إذا كان يرغب في إجراء التفتيش والفحص في المصنع أو الميناء<br>2-4-19إذا قرر المصدر الفحص في المصنع ترسل الجمارك لجنة الفحص إلى مقر المصدر<br>- يتعين على المصدر دفع رسوم إضافية لإجراء الفحص في مقر المصنع<br>- تضم لجنة الفحص موظف من الجمارك (للفحص الجمركي)، ومهندس من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (للفحص الفني) ومهندس من الحجر الزراعي.<br>- مهندس الصادرات من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات يكون مسؤولا عن فحص المواصفات الفنية للمنتج وهو من يقرر ما إذا كان المنتج خام أو مصنع، كما يحدد نوع ومستوى القيمة المضافة للمنتج بالضبط |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | • أن يكون المصدر قد سجل معلومات الشحنة الخاصة به على منصة النافذة (MTS)<br>• أن يكون المصدر قد أعد حاوية فارغة للمرحلة التالية لتحميلها بالسلع |

| | |
|---|---|
| **متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء** | 5 ساعات مباشرة<br>و3 أيام بشكل غير مباشر[7] |

***المرحلة الرئيسية 5-2: قائمة السبع نقاط Check 7 points وتحميل البضائع في الحاوية***

**الشكل 4-16: مخطط قائمة السبع نقاط وتحميل البضائع في الحاوية**

وفقا للشكل 4-16، تستلزم هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- لجنة الفحص الجمركي
- شركة النقل الداخلي

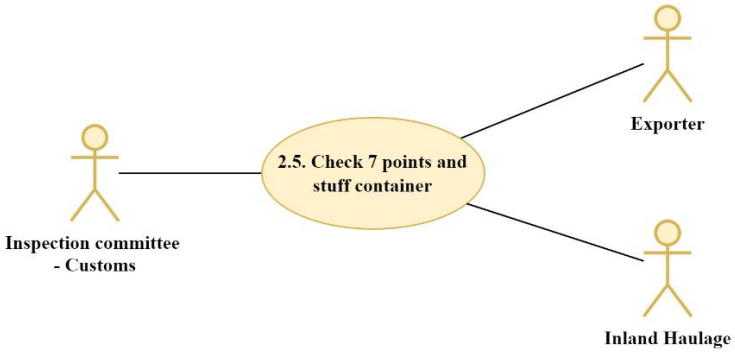


[7]الوقت غير المباشر هو الوقت الذي تستغرقه عملية تحميل ونقل الحاوية من الميناء إلى المصنع ثم العودة بها إلى الميناء مرة أخرى بعد تحميلها.

**الشكل 4-17: مخطط إجراءات قائمة النقاط السبع وتحميل البضاعة في الحاوية**

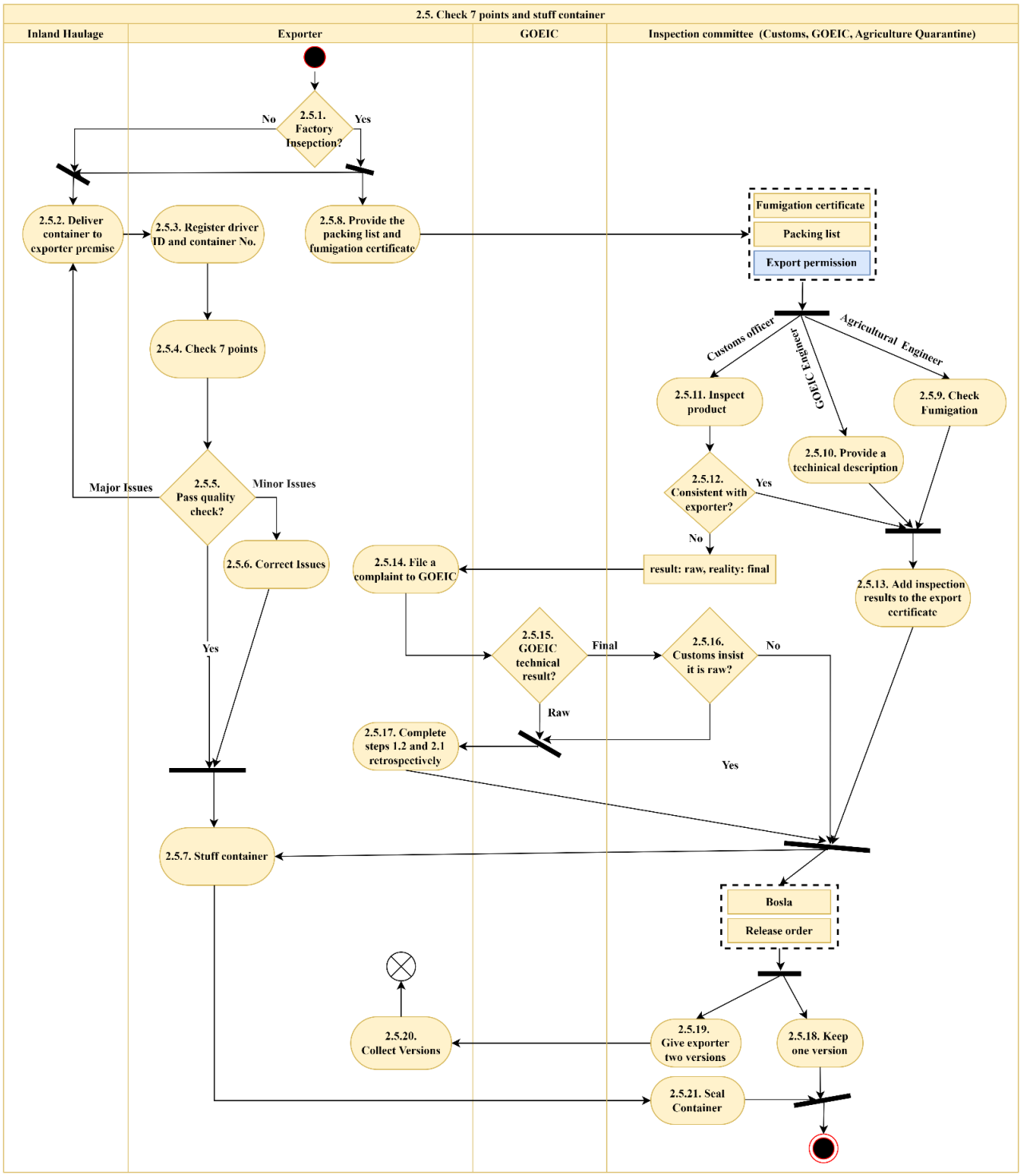

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | ***2-5 قائمة السبع نقاط وتحميل السلع في الحاوية*** |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة** | • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021.<br>• قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل إقرار الجمارك الموحدة SAD<br>• القرار الجمهوري رقم 106 لسنة 2000 بتسهيل إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة<br>• الكتاب الدوري رقم 20 لسنة 2020 بشأن إجراءات الجمارك "بوصلة"<br>• الكتاب الدوري رقم 24 لسنة 2019 بشأن الطرق المستخدمة والمطورة للإقرار الجمركي |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | • شركة النقل الداخلي<br>• المصدر<br>• لجنة الفحص |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | • انتهاء المصدر من عملية التصنيع والتغليف<br>• نقل الحاويات بالفعل للمصنع<br>• فتح شهادة تصدير بالفعل |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 2-5-1 تختلف الإجراءات وفقا لقرار المصدر إجراء الفحص في المصنع أو الميناء<br>2-5-2 في الحالتين، تقوم شركة النقل الداخلي بتسليم حاوية فارغة لمقر المصدر<br>2-5-3 يسجل المصدر هوية السائق ورقم الحاوية الفارغة<br>2-5-4 يراجع المصدر قائمة السبع نقاط ويتأكد أن الحاوية بحالة جيدة وخالية من أي عيوب أو أضرار كالثقوب أو الرائحة الكريهة وأن سقفها وجوانبها سليمة<br>• دائما ما يكون هناك عيوب في الحاويات: قطع أو ثقوب أو رائحة غير مقبولة<br>2-5-5 إذا ظهرت عيوب مهمة خلال الفحص يتم إعادتها لخط الشحن عن طريق النقل الداخلي واختيار حاوية أخرى.<br>• غالبا ما يتأخر عمل شركة النقل الداخلي بسبب وجود عيوب في الحاويات والحاجة لاستبدالها (مرة أو مرتين أسبوعيا) وإذا استلمت شركة النقل الداخلي حاوية معيبة من الميناء، يفترض خط الشحن، عند إعادتها إلى الميناء، أن شركة النقل الداخلي هي المسؤولة عن هذه العيوب، ويتم فرض غرامة إصلاح تصل إلى 500 دولار.<br>2-5-6 إذا تبين من الفحص وجود مشكلات بسيطة، يقوم المصدر بتصحيحها والانتقال إلى الخطوة التالية.<br>2-5-7 في حالة عدم ظهور مشكلات أثناء الفحص، وكانت حالة الحاوية تستوفي شروط قائمة السبع نقاط، يمكن للمصدر تحميل السلع في الحاوية.<br>2-5-8 قد يقرر المصدر إجراء الفحص في مقر المصنع، وفي هذه الحالة يقدم للجنة الفحص **قائمة العبوة الخاصة بالشحنة، وشهادة تبخير صناديق الشحن وتصريح التصدير** (*في حالة تصدير كتل رخام وجرانيت خام فقط*)، *حيث يتم إجراء الفحص على أساس هذه المستندات، ويكون لكل عبوة رقم معين ومواصفات وقياسات خاصة بها.*<br>• تضم لجنة الفحص موظفا من الجمارك (للفحص الجمركي)، ومهندسا من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (للفحص الفني) ومهندسا من الحجر الزراعي |

| | |
|---|---|
| | 2-5-9 تذهب اللجنة إلى المصنع لفحص السلع قبل تحميلها لتجنب تفريغها وفحصها في ميناء الشحن. إلا أنه قد يتم إعادة الفحص مرة أخرى عند بوابة الميناء. أما بالنسبة للمناطق الحرة، فيتم إجراء الفحص الجمركي عند بوابة المنطقة الحرة.<br>2-5-10يقوم مهندس الحجر الزراعي بفحص خشب صناديق الشحن للتأكد من تبخيرها بشكل سليم، وهو المسؤول عن تحديد موعد تصدير الشحنة بالضبط وإلا سيتم إعادة تبخير الصناديق مرة أخرى.<br>2-5-11مهندس الصادرات التابع للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات هو المسؤول عن فحص المواصفات الفنية للمنتج، وهو الذي يحدد نوع ومستوى القيمة المضافة في المنتج بالضبط ويقدم وصف فني مفصل لمواصفات المنتج.<br>2-5-12 يقوم موظف الجمارك بفحص السلع من حيث عددها وكمياتها<br>2-5-13 يقرر موظف الجمارك ما إذا كان الفحص الذي أجراه مطابقا للمواصفات التي قدمها المصدر للمنتج<br>2-5-14 إذا جاءت نتيجة الفحص مطابقة، يقوم كل عضو من أعضاء لجنة الفحص بإدراج نتائج الفحص الخاصة به في شهادة التصدير.<br>2-5-15 أفاد المصدرون بأن موظفي الجمارك عادة ما يخلطون بين الكتل الخام والمنتجات النهائية مما يتسبب في مزيد من تأخير الإجراءات.<br>2-5-16 في هذه الحالة يلجأ المصدر للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتقرر ما إذا كان المنتج نهائي أو خام<br>2-5-17 إذا انتهت الهيئة إلى أن المنتج نهائي ولم يعترض موظف الجمارك يتم الانتقال للخطوة التالية لتحميل السلع في الحاوية<br>2-5-18 في كثير من الحالات تصر الجمارك على أن المنتج خام حتى لو جاء قرار الهيئة بأنه منتج نهائي، وفي هذه الحالة يكون على العميل تحويل إجمالي قيمة الشحنة (الإجراء 1-2) وعلى المصدر الحصول على تصريح تصدير من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية<br>2-5-19 عند الانتهاء مما سبق، تقوم لجنة الفحص بإصدار المستندات التالية والاحتفاظ بنسخة منها:<br>• بوصلة<br>• تصريح الإفراج<br>2-5-20 يقدم المفتش للمصدر نسختين من المستندات.<br>2-5-21 لجنة الفحص تقوم بختم الحاوية |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | الانتهاء من تحميل السلع على الحاوية وختمها وترقيمها مع الحصول على المستندات اللازمة لإتمام الخطوة التالية (بوصلة وأمر الإفراج) |
| **متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء** | 6 ساعات (على افتراض عدم وجود عيوب في الحاوية)<br>المدفوعات غير الرسمية (النقود/ السلع) |

***المرحلة الرئيسية 2-6: نقل الحاوية إلى الميناء***

**الشكل 4-18: مخطط عملية نقل الحاوية إلى الميناء**

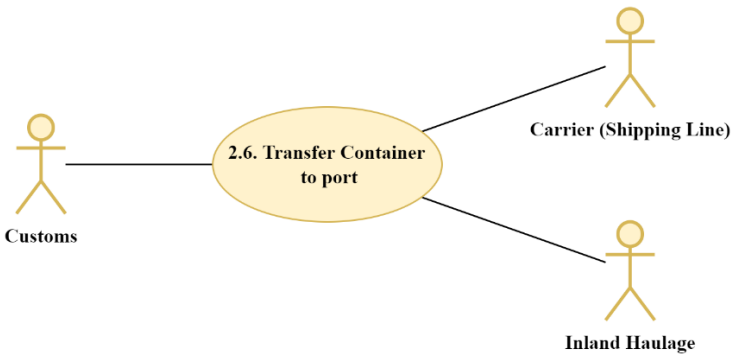


وفقا للشكل 3-18، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- الجمارك
- شركة النقل (خط الشحن)
- شركة النقل الداخلي

**الشكل 4-19: مخطط إجراءات نقل الحاوية إلى الميناء**

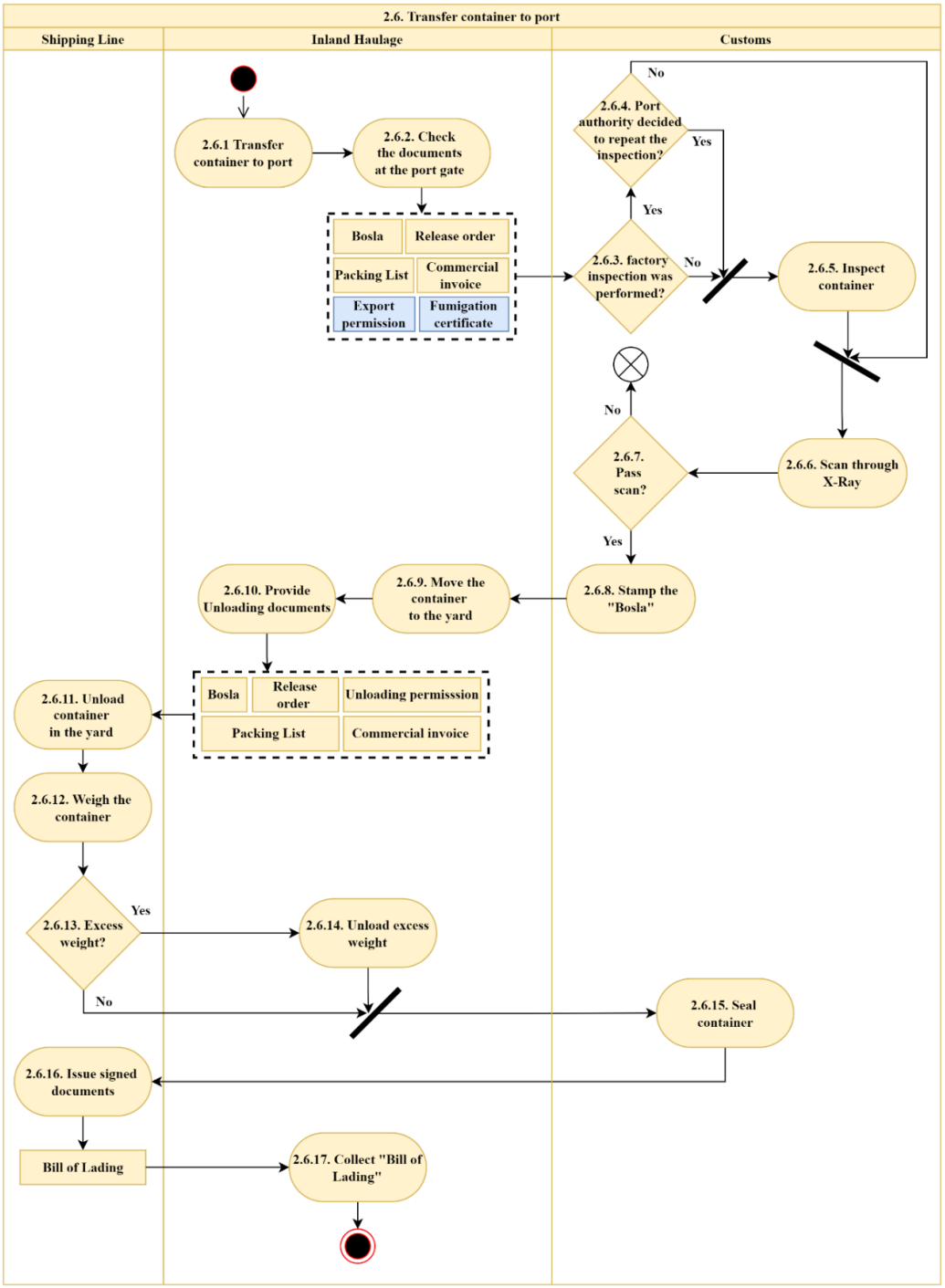

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | *2-6 نقل الشاحنة إلى الميناء* |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة** | • قرار وزير المالية رقم 40 لعام 2017 بشأن البيان الجمركي الموحد SAD<br>• القرار الجمهوري رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ في شأن تيسير اجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة<br>• الكتاب الدوري رقم 20 لسنة 2020 بشأن الجمارك "بوصلة"<br>• منشور الإجراءات رقم 24 لعام 2017 بشأن المسارات المستخدمة والمستحدثة للإفراج الجمركي |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | • خط الشحن<br>• شركة النقل الداخلي<br>• الجمارك |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | • تحميل الحاوية بالبضائع وختمها<br>• ملء البيانات التفصيلية عن الشحنة في نموذج "بوصلة" |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 2-6-1 شركة النقل الداخلي تنقل الحاويات إلى الميناء<br>• ازدحام الشاحنات وطول المدة التي تستغرقها لدخول الميناء أو الخروج منها، حيث لا يتم فتح جميع البوابات أمام الشاحنات، وغالبا ما يتم تشغيل بوابتين فقط من أصل 5 بسبب عدم كفاية موظفي الجمارك<br>• يغلق الميناء أمام الحاويات الساعة 11 ليلا، وفي حالة وجود مباراة كرة قدم أو ظرف شخصي لموظفي البوابة قد يغادرون العمل الساعة 7 أو 9 ليلا.<br>• يشكل موظفو الأمن عند بوابات الميناء وداخلها عقبة شديدة؛ حيث لا يسمح بدخول أو خروج الشاحنة بدون دفع إكرامية، وتتحدد أولوية الوقوف في الصف في انتظار تفريغ الحاويات بحسب حجم الإكرامية المدفوعة. بالإضافة إلى أن العاملين قد يمنحون الأسبقية لمن يدفع إكرامية أكبر خلال عملية التفريغ، وإذا اعترض أي سائق في الصف يتم سحب رخصته ومن ثم يصمت الجميع أو يدفعون.<br>2-6-2 مكتب الجمارك يفحص المستندات المقدمة من شركة النقل الداخلي عند بوابة الميناء قبل دخول رصيف الميناء ويتأكد من مطابقة رقم الختم/ السيل الملاحي مع الوارد في نموذج بوصلة والمستندات الأخرى بما في ذلك ما يلي:<br>• أمر الإفراج<br>• قائمة العبوة<br>• الفاتورة التجارية<br>• تصريح التصدير (في حالة تصدير كتل خام فقط)<br>• شهادة تبخير صناديق الشحن (للمنتجات النهائية)<br>2-6-3 تقوم جمارك الميناء بالتأكد من فحص المنتجات في المصنع من عدمه<br>2-6-4 حتى لو كانت الشحنة قد تم فحصها في المصنع من قبل، يظل لإدارة التفتيش بالميناء الحق في فتح الختم/ السيل وفحص نفس السلع مرة أخرى<br>2-6-5 إذا لم يتم الفحص في المصنع، تقوم اللجنة بفحص الشحنة مقابل المواصفات الواردة في المستندات<br>- تضم لجنة الفحص موظف من الجمارك (للفحص الجمركي)، ومهندس من الهيئة العامة للصادرات والواردات (للفحص الفني)، ومهندس من الحجر الزراعي |

| | |
|---|---|
| | - موظف الجمارك يقوم بفحص السلع من حيث عددها وكمياتها<br>- مهندس الصادرات التابع للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات هو المسؤول عن فحص المواصفات الفنية للمنتج، وهو الذي يحدد نوع ومستوى القيمة المضافة في المنتج بالضبط ويقدم وصف فني مفصل لمواصفات المنتج.<br>- يقوم مهندس الحجر الزراعي بفحص خشب صناديق الشحن للتأكد من تبخيرها بشكل سليم.<br>2-6-6 بعد الفحص سواء كان في مقر المصنع أم الميناء، يتم فحص الشحنة بالأشعة السينية x-ray<br>2-6-7 إذا أظهرت الأشعة السينية أي تزوير يتم إلغاء الإجراءات ويتم محاكمة المصدر<br>2-6-8 إذا جاءت نتيجة الفحص بالأشعة السينية سليمة بدون مخالفات يقوم موظف الجمارك بختم نموذج بوصلة ويسلمه لوكيل النقل (شركة النقل الداخلي).<br>2-6-9 تقوم شركة النقل الداخلي بنقل الحاوية لساحة خط الشحن المحجوز<br>2-6-10 تقدم شركة النقل الداخلي المستندات اللازمة لإثبات أن الحاوية في مكانها وجاهزة للتفريغ، وتشمل:<br>- نموذج بوصلة<br>- أمر الإفراج<br>- تصريح التفريغ<br>- قائمة العبوة<br>- الفاتورة التجارية<br>2-6-11 يقوم خط الشحن بتفريغ الحاوية في الساحة<br>2-6-12 يتم وزن الحاوية<br>- يتعين على خط الشحن وزن الحاويات قبل تحميلها على السفينة لتحديد حجم البضائع بالضبط. وفي معظم الحالات، لا تعمل كافة الموازين لعدم كفاية العاملين بالميناء، ومن ثم تستغرق عملية الوزن أحيانا يوما كاملا.<br>2-6-13 يقرر خط الشحن ما إذا كان هناك وزن زائد من عدمه بناء على طاقة الحاوية<br>2-6-14 في حالة وجود وزن زائد يجب تفريغه وعندها يكون على المصدر تصحيح الوزن في جميع المستندات كالفاتورة التجارية ومستندات الشحن وشهادة التصدير<br>2-6-15 ثم يتم ختم الحاوية بحضور لجنة الفحص وسائق النقل الداخلي وممثل المصدر.<br>2-6-16 يقوم خط الشحن بإصدار بوليصة الشحن<br>2-6-17 شركة النقل الداخلي تتسلم بوليصة الشحن<br>- يتم إرسال بوليصة الشحن إلى المستورد (المشتري الأجنبي) مع باقي المستندات أو تظل في حوزة خط الشحن ويتم إصدار تيليكس لسند الشحن |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | • تفريغ الحاوية على خط الشحن<br>• حصول المصدر على بوليصة الشحن |
| **متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء** | • 6 ساعات بشكل مباشر<br>• يومان بشكل غير مباشر<br>• مدفوعات غير رسمية |

***المرحلة الرئيسية 2-7: مناولة الحاوية وتحميلها على السفينة***

**الشكل 4-20: مخطط مناولة الحاوية وتحميلها على السفينة**

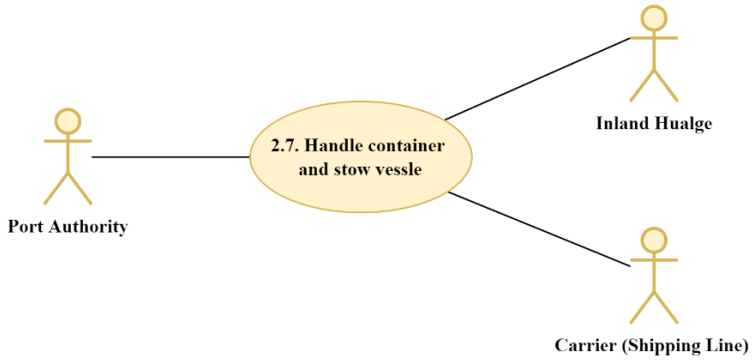


كما يتبين من الشكل 4-20، تتطلب هذه الخطوة مشاركة كل من:

- سلطة الميناء
- خط الشحن
- شركة النقل الداخلي

الشكل 4-21: مخطط إجراءات مناولة الحاوية وتحميلها على السفينة

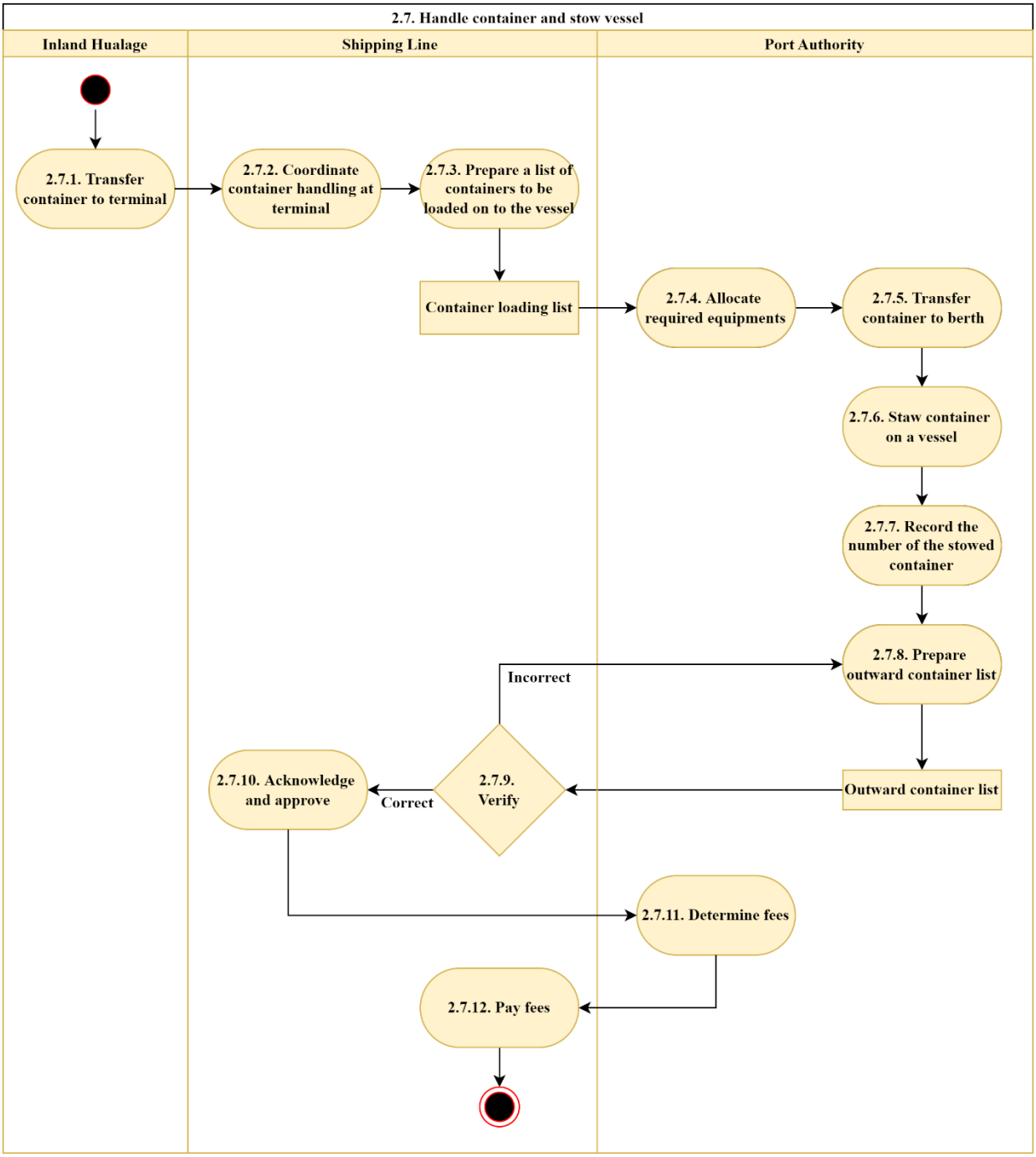

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | ***2-7 مناولة الحاوية وتحميلها على السفينة*** |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة** | • القرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ومقابلات الانتفاع بها.<br>• الكتاب الدوري رقم 1 لسنة 2022 بشأن دورة إجراءات الشحنات الواردة والصادرة<br>• القانون رقم 73 لسنة 2019 بإنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | - خط الشحن<br>- شركة النقل الداخلي<br>- هيئة الميناء |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | • ختم الحاوية بالفعل بالسيل الملاحي وتفريغها في ساحة الشحن |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 2-7-1 تقوم شركة النقل الداخلي بنقل الحاوية إلى الميناء<br>2-7-2 يقوم خط الشحن بتنسيق عملية المناولة في الميناء وإعداد قائمة بالحاويات التي سيتم تحميلها على السفينة<br>2-7-3 يقدم خط الشحن قائمة تحميل الحاويات إلى هيئة الميناء<br>2-7-4 تخصص هيئة الميناء المعدات المطلوبة لتحميل الحاويات<br>2-7-5 تنقل هيئة الميناء الحاوية إلى مكان الإنزال باستخدام المعدات<br>2-7-6 تحمل هيئة الميناء الحاوية في السفينة<br>2-7-7 تسجل هيئة الميناء رقم الحاويات التي تم تحميلها<br>2-7-8 تقوم هيئة الميناء بإعداد قائمة الحاويات الصادرة<br>2-7-9 يتحقق خط الشحن من القائمة الصادرة، وإذا كانت غير صحيحة، يرجع إلى هيئة الميناء لإعداد القائمة مرة أخرى<br>2-7-10 إذا كانت القائمة صحيحة، يقوم خط الشحن باعتمادها والموافقة عليها<br>2-7-11 تحدد هيئة الميناء رسوم الخدمة التي يجب أن يدفعها خط الشحن<br>2-7-12 يدفع خط الشحن رسوم الخدمة، وإلا يكون على هيئة الميناء إعداد القائمة مرة أخرى |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | تحميل الحاوية على السفينة |
| **متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء** | يوما واحدا |

***العملية الرئيسية 2-8: إعداد المستندات التي يطلبها المستورد (المشتري الأجنبي)***

**الشكل 4-22: مخطط إعداد المستندات التي يطلبها المستورد (المشتري الأجنبي)**

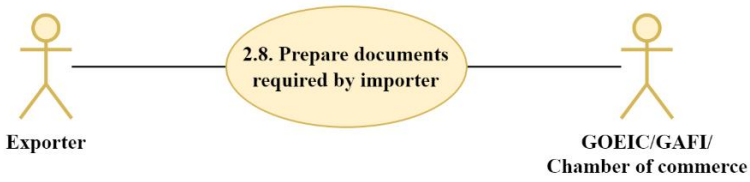


وفقا للشكل 4-22 تتطلب هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات/ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة/ الغرفة التجارية

**الشكل 4-23: مخطط إجراءات إعداد المستندات التي يطلبها المستورد (المشتري الأجنبي)**

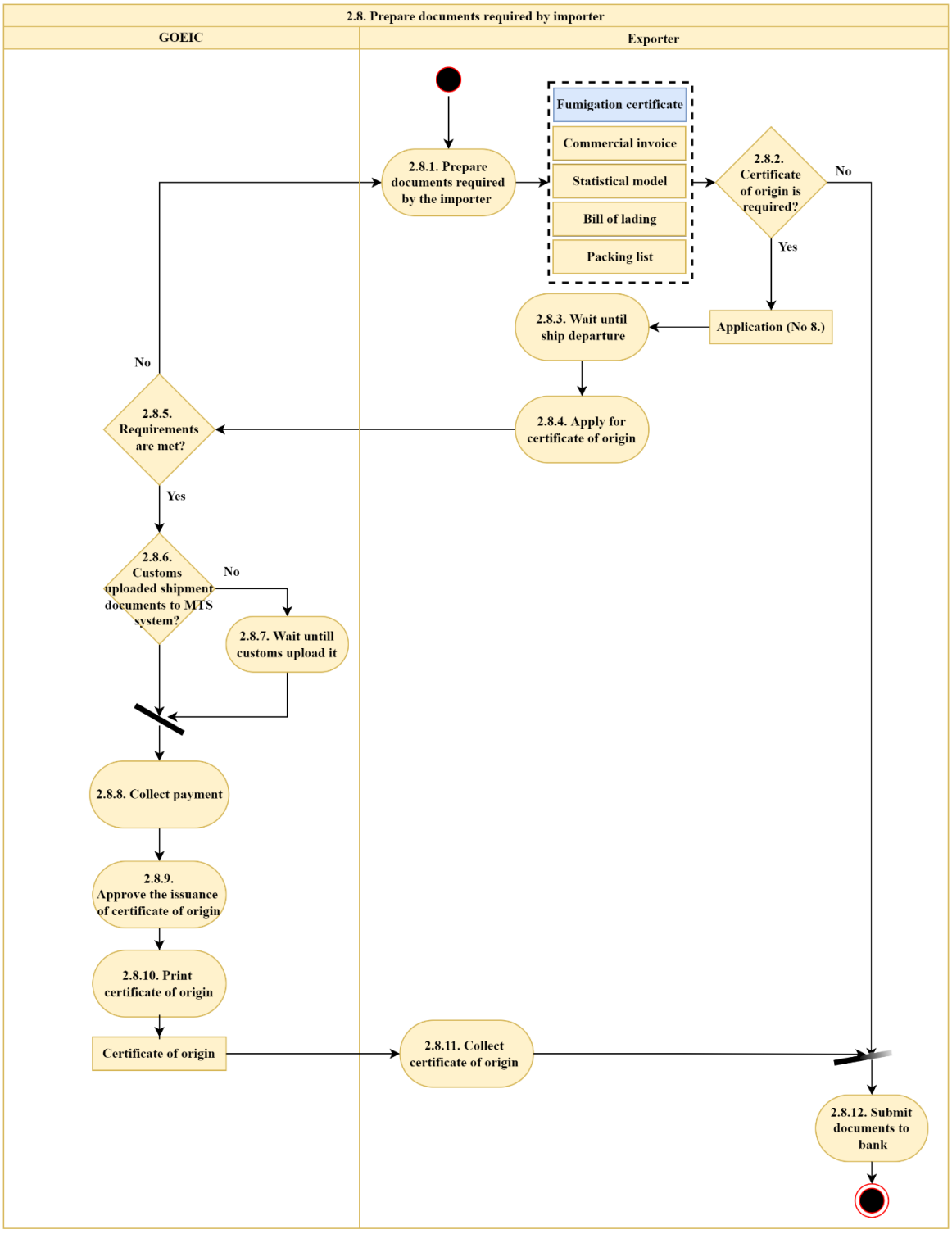

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | ***2-8 إعداد المستندات التي يطلبها المستورد (المشتري الأجنبي)*** |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة** | • القرار الجمهوري رقم 1770 لسنة 1971 بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات الواردات |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | - المصدر<br>- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات/ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة/ الغرفة التجارية |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | أن يكون لدى المصدر حساب مفعل للخدمات الالكترونية على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 2-8-1 يعد المصدر المستندات المطلوبة من قبل المستورد (المشتري الأجنبي) وتشمل:<br>- شهادة تبخير صناديق الشحن<br>- فاتورة تجارية<br>- نموذج إحصائي<br>- بوليصة الشحن<br>- قائمة العبوة<br>2-8-2 إذا لم يطلب المستورد (المشتري الأجنبي) شهادة منشأ، يقوم المصدر بإعداد المستندات المذكورة فقط<br>2-8-3 إذا طلب المستورد (المشتري الأجنبي) شهادة منشأ، يتقدم المصدر بطلب للحصول عليها وينتظر لحين مغادرة السفينة للميناء<br>2-8-4 يتقدم المصدر بطلب للحصول على الشهادة من أحد الجهات التالية:<br>- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (نموذج الطلب رقم 8) وذلك بالنسبة للدول المستوردة الأطراف باتفاق تجارة.<br>• عملية تقديم الطلبات للحصول على شهادة المنشأ من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات غير مميكنة بالكامل، ورغم أن الطلب يتم تقديمه الكترونيا عبر الموقع الالكتروني للهيئة إلا أنه يتعين على المصدر أيضا كتابة الطلب يدويا لدى مقر الهيئة<br>- بالنسبة للشركات العاملة بالمناطق الحرة فتتقدم بالطلب للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة<br>- أما الشركات الأخرى فتتقدم بالطلب للغرف التجارية<br>2-8-5 إذا لم يتم استيفاء شروط إصدار الشهادة يكون على المصدر إعداد المستندات مرة أخرى<br>2-8-6 إذا تم استيفاء شروط الشهادة تقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالتأكد من رفع الجمارك لمستندات الشحنة على منصة النافذة MTS<br>2-8-7 إذا لم يتم رفع المستندات تنتظر الهيئة لحين رفعها وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بعدة زيارات من وإلى الجمارك ومسؤول إدارة منصة النافذة MTS<br>2-8-8 بمجرد رفع المستندات على المنصة تقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتحصيل المدفوعات<br>2-8-9 تقر الهيئة بتسلم الطلب وتوافق على إصدار الشهادة<br>2-8-10 تطبع الهيئة شهادة المنشأ<br>2-8-11 يقوم المصدر بتسلم شهادة المنشأ |

| | |
|---|---|
| | - وفقا للموقع الالكتروني للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، لا يستغرق الحصول على شهادة المنشأ أكثر من 10 دقائق، ولكن وفقا للمصدرين، يستغرق ذلك في الواقع يومي عمل<br>2-8-12 يقدم المصدر شهادة المنشأ مع باقي المستندات للبنك |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | الحصول على 4 صور ضوئية من شهادة التصدير |
| **متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء** | • يوما واحدا<br>• يومان إذا طلب المصدر استخراج شهادة منشأ |

***المرحلة الرئيسية 2-9: تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير***

**الشكل 4-24: مخطط تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير**

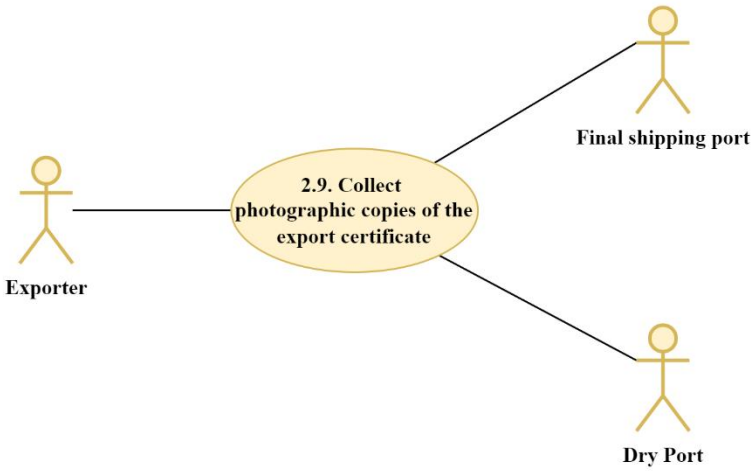


وفقا للشكل 4-24، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- ميناء الشحن النهائي
- الميناء الجاف

**الشكل 4-25: مخطط إجراءات تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير**

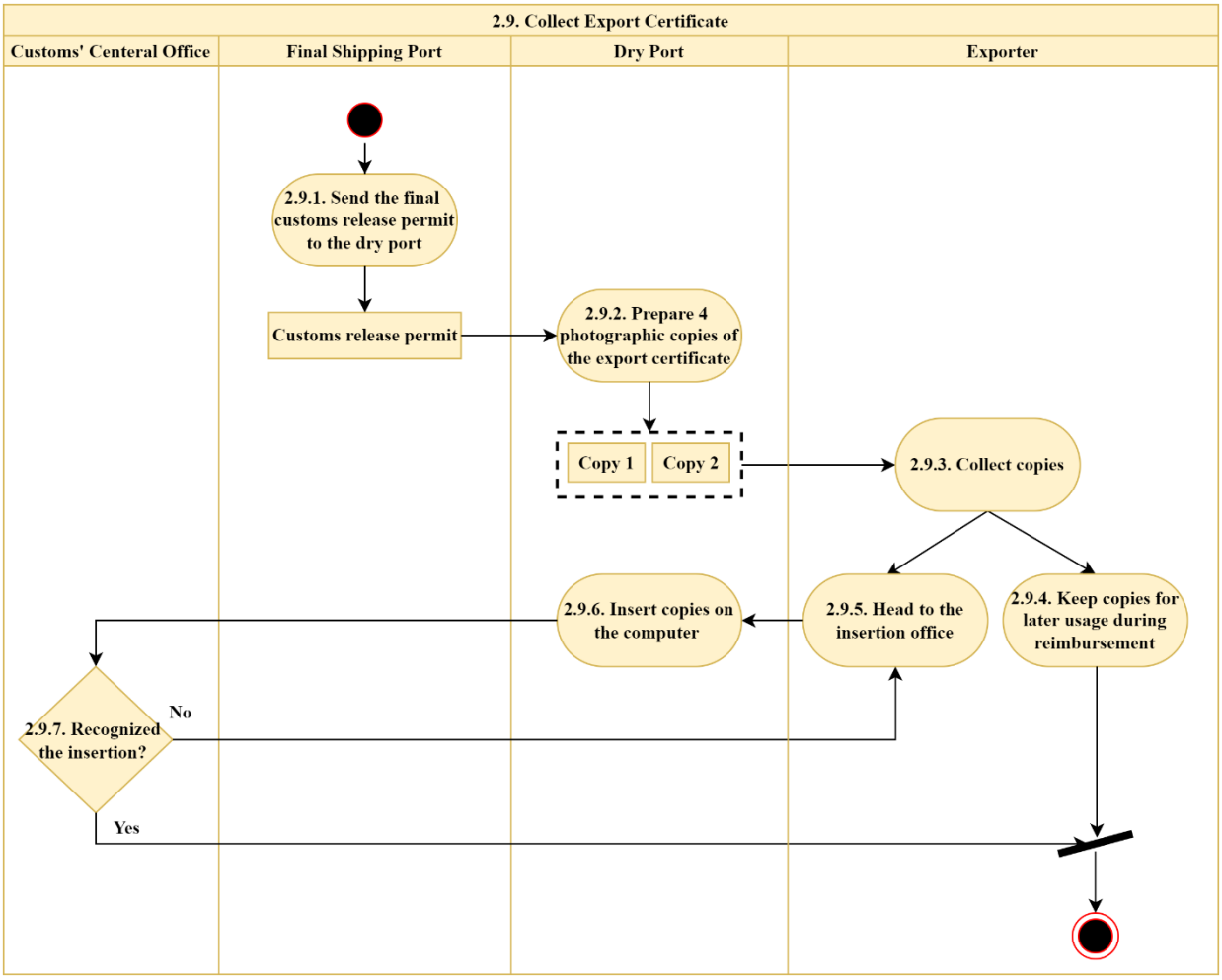

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | ***2-9 تسلم نسخ ضوئية من شهادة التصدير*** |
| القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة | • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. |
| الأطراف المشاركة في هذا الإجراء | - ميناء الشحن النهائي<br>- الميناء الجاف<br>- المصدر |
| الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية | - تحرك الشحنة بالفعل من الميناء<br>- تصريح الإفراج الجمركي النهائي لإرساله من ميناء الشحن للميناء الجاف |
| الإجراءات والمستندات اللازمة | 2-9-1 ميناء الشحن النهائي ترسل تصريح الإفراج الجمركي النهائي (عن الصادرات) للميناء الجاف<br>• تتعامل الشركات مع الموانئ الجافة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر لتسهيل الإجراءات وتقليل الوقت الذي تستغرقه الإجراءات. ويقوم بعض الشركات بالتصدير عن طريق أكثر من ميناء واحد: الإسكندرية، السخنة ودمياط، وبالتالي فإن التعامل مع ميناء جاف واحد بصرف النظر عن الميناء النهائي للشحنة سوف يعمل على تسهيل الإجراءات على المصدر (جميع المعاملات في مكان واحد حتى لو كانت السلع يتم تصديرها من عدة موانئ مختلفة).<br>• لكن المشكلة في تأخير إرسال تمام التصدير (إقرار من الميناء النهائي بأن الحاوية خرجت من الميناء بالفعل) من الميناء النهائي للميناء الجاف لفترة قد تستغرق حتى 3 شهور في بعض الحالات، ومن ثم يتأخر الحصول على نسخ ضوئية من شهادة التصدير من الميناء الجاف.<br>• بدون إرسال تمام التصدير من الميناء النهائي للميناء الجاف، لا يتم إصدار شهادة التصدير<br>• لا يجب أن يستغرق تمام التصدير كل هذا الوقت وغير معلوم سبب كل ذلك التأخير<br>2-9-2 تختلف الإجراءات المتعلقة بالحصول على الإفراج الجمركي النهائي من ميناء لآخر بحسب ما إذا كان يتم تطبيق نظام النافذة MTS في الميناء من عدمه بالإضافة إلى اللوائح التنظيمية المطبقة داخل الميناء ذاته.<br>2-9-3 يقوم الميناء الجاف بإعداد نسختين (2) ضوئيتين من شهادة التصدير، حيث يتم تقديم إحداهما لصندوق تنمية الصادرات، والأخرى لمصلحة الضرائب<br>2-9-4 يتسلم المصدر النسخ<br>2-9-5 يحتفظ المصدر بهذه النسخ لاستخدامها فيما بعد عند رد أعباء الصادرات<br>2-9-6 يتجه المصدر في نفس الوقت إلى مكتب التسجيل في الميناء الجاف لحفظ النسخ الضوئية على جهاز الكومبيوتر<br>2-9-7 يقوم مكتب التسجيل برفع النسخ الضوئية وحفظها على الكومبيوتر<br>- عادة ما يكون المكتب مزدحما<br>- في معظم الحالات يضطر المصدر لدفع إكرامية إجبارية لتسريع الإجراءات<br>- في بعض الحالات عند التقدم لاسترداد المدفوعات أو المحاولة لتسوية خطاب الضمان يكتشف المصدر عدم ظهور ما تم تسجيله على الكومبيوتر في مكتب الجمارك المركزي، وفي هذه الحالة يضطر هو أو من يمثله للعودة إلى الميناء الجاف لإعادة تسجيل النسخ على الكومبيوتر والتأكد من تسجيلها وحفظها عليه بشكل صحيح. |
| معايير الانتهاء من هذا الإجراء | الحصول على نسختين ضوئيتين من شهادة التصدير |
| متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء | 90 يوما في المتوسط |

***المرحلة الرئيسية 2-10: تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات***

**الشكل 4-26: تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات**

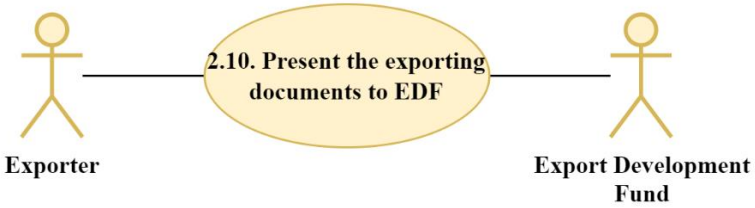


وفقا للشكل 4-26، فإن تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات يتم بمشاركة كل من:

- المصدر
- صندوق تنمية الصادرات

الشكل 3-27: مخطط إجراءات تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات

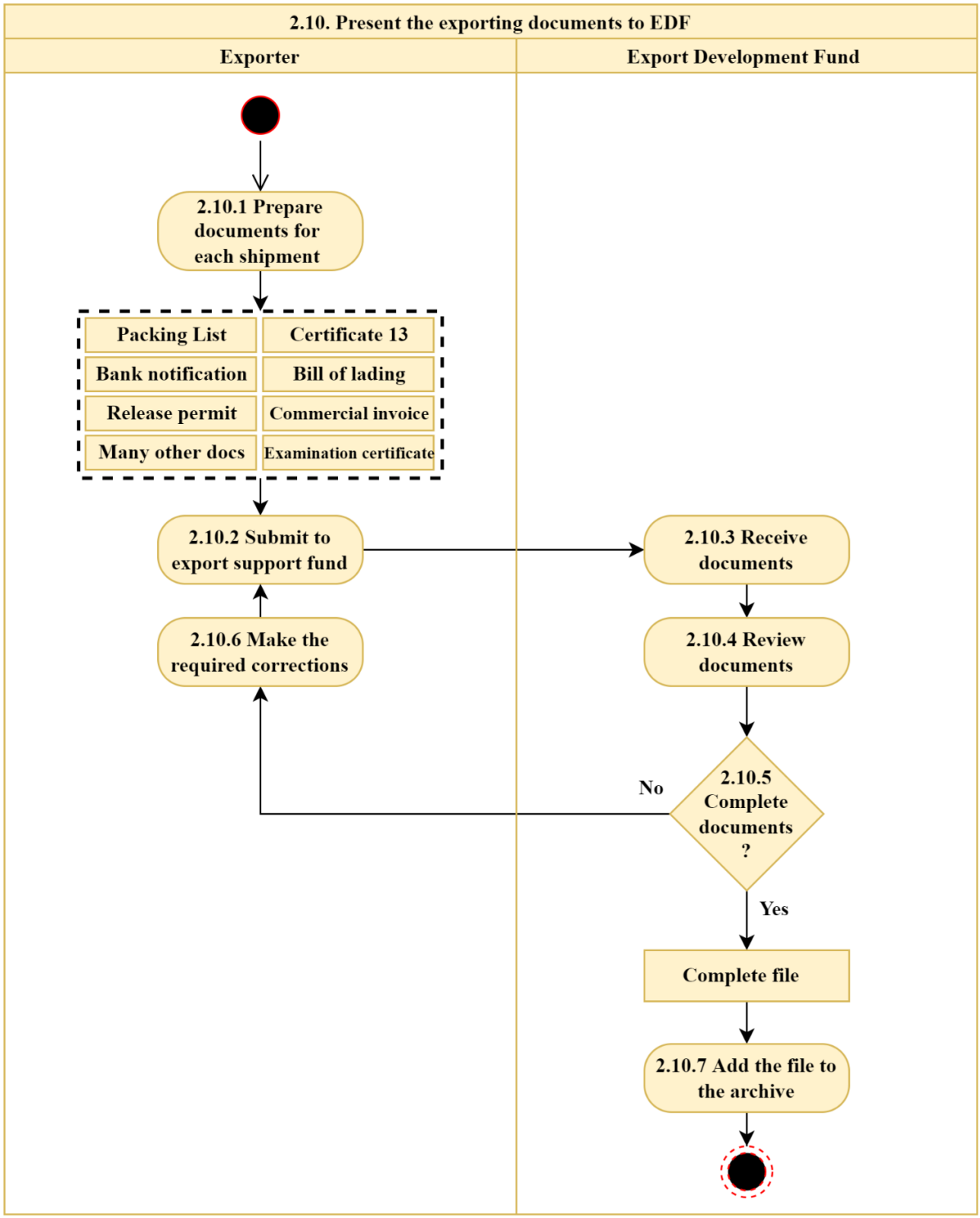

| المرحلة | 2- الشحن |
|---|---|
| الإجراء | ***2-10 تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات*** |
| القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة | برنامج رد أعباء الصادرات المعلن ولائحته التنظيمية |
| الأطراف المشاركة في هذا الإجراء | • المصدر<br>• صندوق تنمية الصادرات |
| الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية | • أن تكون الشركة مسجلة لدى صندوق تنمية الصادرات |
| الإجراءات والمستندات اللازمة | 2-10-1 يقوم المصدر بإعداد مستندات مفصلة لكل شحنة، وتشمل:<br>- شهادة الفحص النوعي: وهي شهادة يتم الحصول عليها من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات موضحا بها نتائج الفحص الذي أجراه من قبل مهندس الصادرات. ويجب أن يتقدم المصدر للحصول على هذه الشهادة ويستغرق إصدارها أسبوعين على الأقل.<br>- نموذج الطلب<br>- الفاتورة التجارية<br>- تصريح الإفراج الجمركي<br>- بوليصة الشحن<br>- قائمة العبوة<br>- إخطار البنك مثبتا به أن الشركة لديها حساب مصرفي مصري بالجنيه ويقبل تحويل المستحقات المالية إليه<br>- شهادة تصدير<br>- فاتورة النقل<br>- الإقرار الجمركي الموحد للصادرات<br>- شهادة الأيزو<br>- صورة من السجل التجاري<br>2-10-2 يقدم المصدر المستندات إلى صندوق تنمية الصادرات<br>2-10-3 يتسلم الصندوق المستندات<br>2-10-4 يقوم بإرسال المستندات إلى اللجنة المختصة لمراجعتها<br>2-10-5 إذا كانت هناك حاجة لتصحيح المستندات يقوم الصندوق بإخطار المصدر بذلك<br>2-10-6 يقوم المصدر بإجراء التصحيحات اللازمة ثم يعيد تقديم المستندات بعد تصحيحها<br>2-10-7 إذا كان الملف مكتملا أو تم إجراء التصحيحات اللازمة يقوم الصندوق بإضافة الملف إلى الأرشيف وهكذا يصبح المصدر مؤهلا لاسترداد المدفوعات الخاصة بهذه الشحنة تحديدا بمجرد إطلاق وزارة المالية مبادرة لرد أعباء الصادرات في المستقبل. |
| معايير الانتهاء من هذا الإجراء | إدراج المصدر في قائمة المصدرين المستحقين لاسترداد نقودهم |
| متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء | 15 يوما |

### *المرحلة الرئيسية الثالثة: الدفع*

**الشكل 4-28: مخطط الإجراءات الرئيسية في مرحلة الدفع**

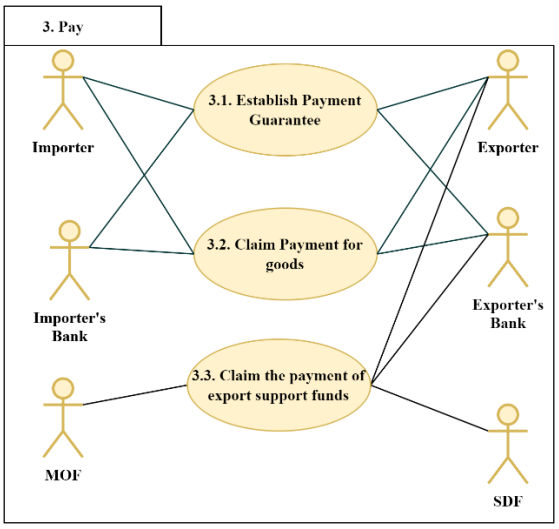


تنقسم مرحلة الدفع في مجال صادرات الرخام والجرانيت إلى مستويين؛ حيث يتم في البداية ضمان الدفع وتحصيل المدفوعات من المشتري على افتراض أن دفع ثمن الصادرات من الرخام والجرانيت يتم باستخدام خطاب ائتمان كما يحدث في باقي أنحاء العالم.

أما المستوى الثاني فيتعلق بالمدفوعات المحلية من خلال برنامج رد أعباء الصادرات.

ويتبين من الشكل 4-28 أن مرحلة الدفع تضم 3 إجراءات رئيسية تتعلق بكيفية التقدم بطلب للحصول على خطاب ائتمان، واستخدامه في تحصيل المدفوعات مقابل السلع، والحصول على مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات.

***المرحلة الرئيسية 3-1: تحديد ضمان الدفع***

**الشكل 4-29: مخطط تحديد ضمان الدفع**

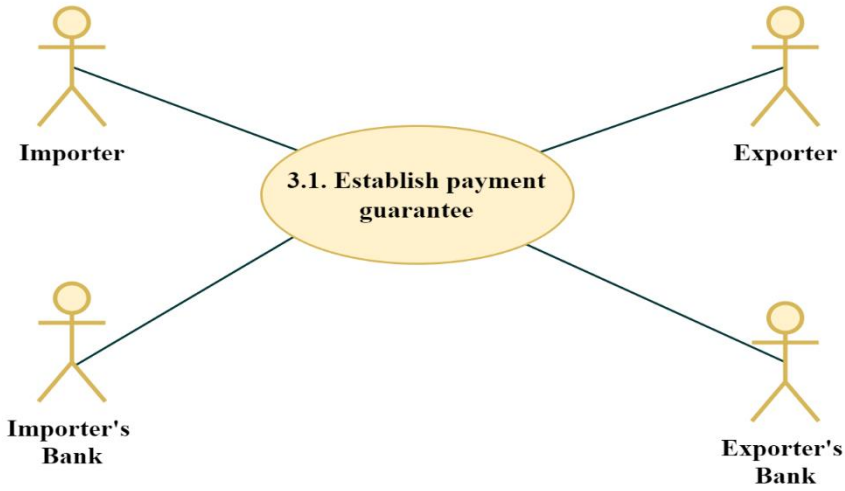


وفقا للشكل 4-29، تتطلب عملية إصدار ضمان الدفع مشاركة كل من:

- المصدر
- المستورد (المشتري الأجنبي)
- بنك المستورد (المشتري الأجنبي)
- بنك المصدر

الشكل 4-30: مخطط إجراءات ضمان الدفع

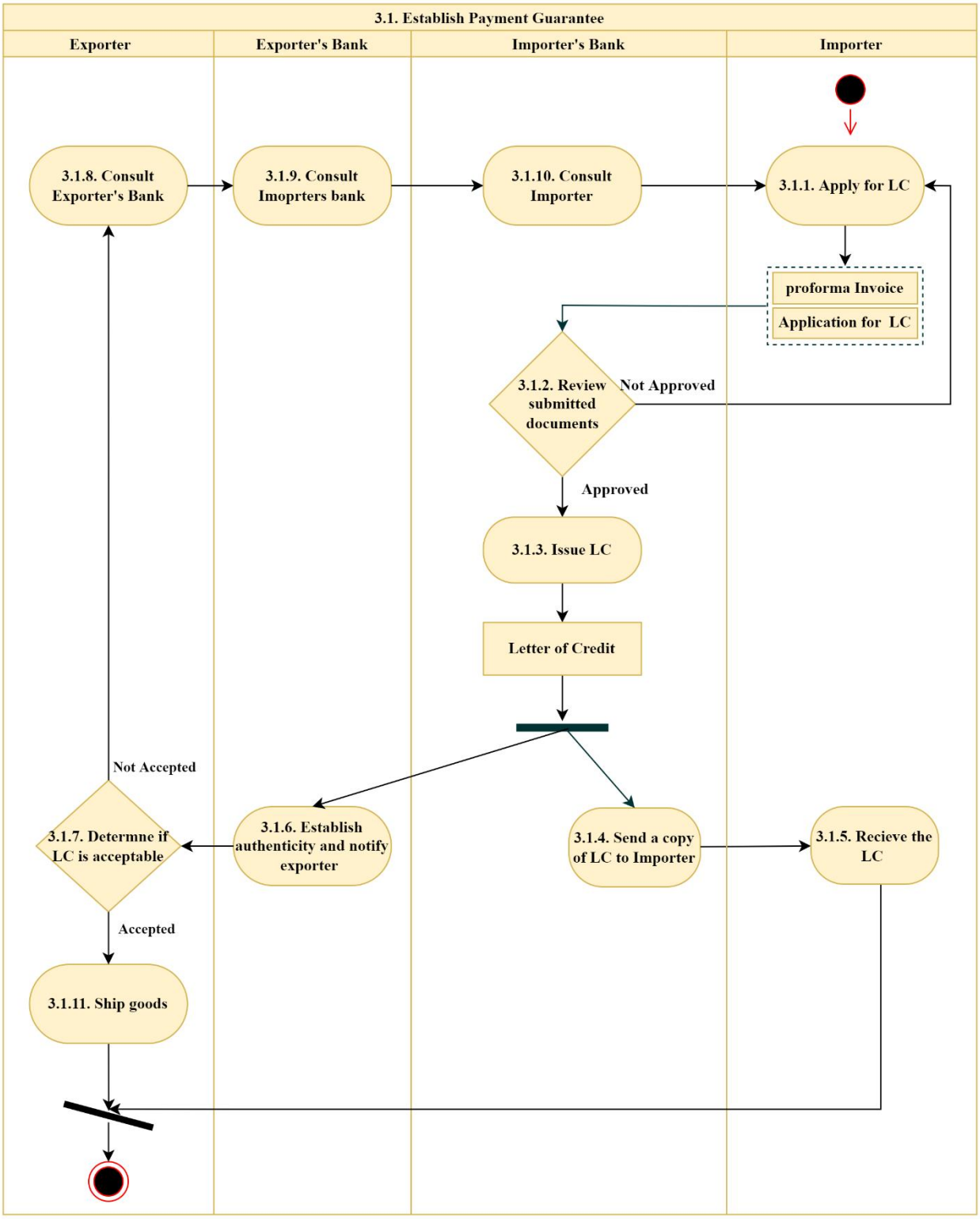

| المرحلة | 3- الدفع |
|---|---|
| الإجراء | ***3-1 ضمان الدفع*** |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة** | ● الكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2022 بشأن استثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من تعليمات البنك المركزي بشأن وقف التعامل بالاعتمادات المستندية |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | - المصدر<br>- بنك المصدر<br>- المستورد (المشتري الأجنبي)<br>- بنك المستورد (المشتري الأجنبي) |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | - اتفاق المصدر والمستورد (المشتري الأجنبي) على طريقة دفع مقابل السلع. |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 3-1-1 يقدم المستورد (المشتري الأجنبي) طلبا إلى البنك الخاص به (بنك المستورد) للحصول على خطاب اعتماد مستندي (LC) غير قابل للإلغاء وفاتورة أولية<br>● يمكن أيضا التعامل بصور الدفع أو السداد الأخرى، على سبيل المثال نقدا مقابل مستندات وحساب مفتوح، وفقا للاتفاق مع العميل ومستوى الثقة بينهما<br>3-1-2 يراجع بنك المستورد المستندات المقدمة ويقيم الوضع الائتماني للمستورد (المشتري الأجنبي)<br>3-1-3 إذا كان الوضع الائتماني للمستورد (المشتري الأجنبي) جيدا، يوافق بنك المستورد على الطلب، ويصدر خطاب الاعتماد، ويرسله إلى بنك المصدر<br>3-1-4 يرسل بنك المستورد (المشترى الأجنبي) نسخة من خطاب الاعتماد إلى المستورد<br>3-1-5 يتسلم المستورد (المشترى الأجنبي) خطاب الاعتماد المستندي من البنك الخاص به<br>3-1-6 يثبت بنك المصدر صحة خطاب الاعتماد ويخطر المصدر بأن خطاب الاعتماد جاهز للتسليم<br>3-1-7 يتسلم المصدر خطاب الاعتماد ويقرر ما إذا كان مطابقا للاتفاق التعاقدي ويمكن الوفاء بشروطه<br>3-1-8 إذا وجد المصدر أن خطاب الاعتماد غير مقبول، يكون عليه الرجوع إلى البنك الخاص به واستشارته<br>3-1-9 يتشاور بنك المصدر مع بنك المستورد (المشترى الأجنبي)<br>3-1-10 يقوم بنك المستورد (المشترى الأجنبي) بعد ذلك بالرجوع إلى المستورد (المشترى الأجنبي) والتشاور معه بشأن تعديل خطاب الاعتماد<br>3-1-11 إذا رأى المصدر أن خطاب الاعتماد الذي كان قد تم إصداره بالفعل مقبولا، يقوم بإجراء الترتيبات اللازمة لتسليم السلع |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | - قبول المصدر لخطاب الاعتماد<br>- بدء المصدر في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسليم منتجات الرخام والجرانيت |
| **متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء** | يوما واحدا |

***المرحلة الرئيسية 3-2: المطالبة بدفع مقابل السلع***

**الشكل 4-31: مخطط المطالبة بدفع مقابل السلع**

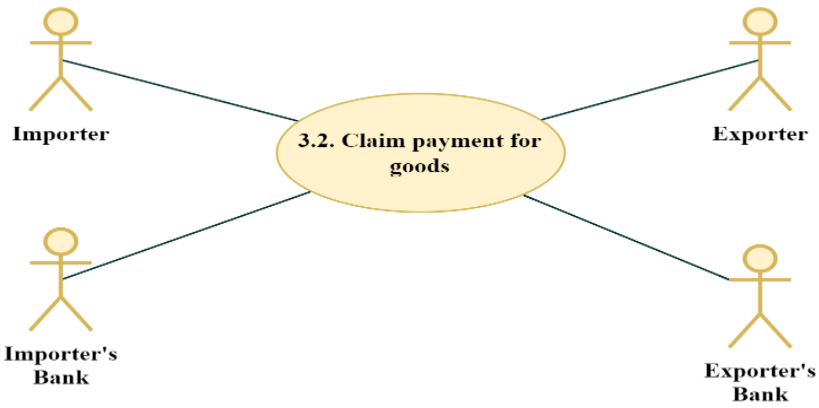


وفقا للشكل 4-31، تتضمن هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- بنك المصدر
- المستورد (المشترى الأجنبي)
- بنك المستورد (المشترى الأجنبي)

**الشكل 4-32: مخطط إجراءات المطالبة بدفع مقابل السلع**

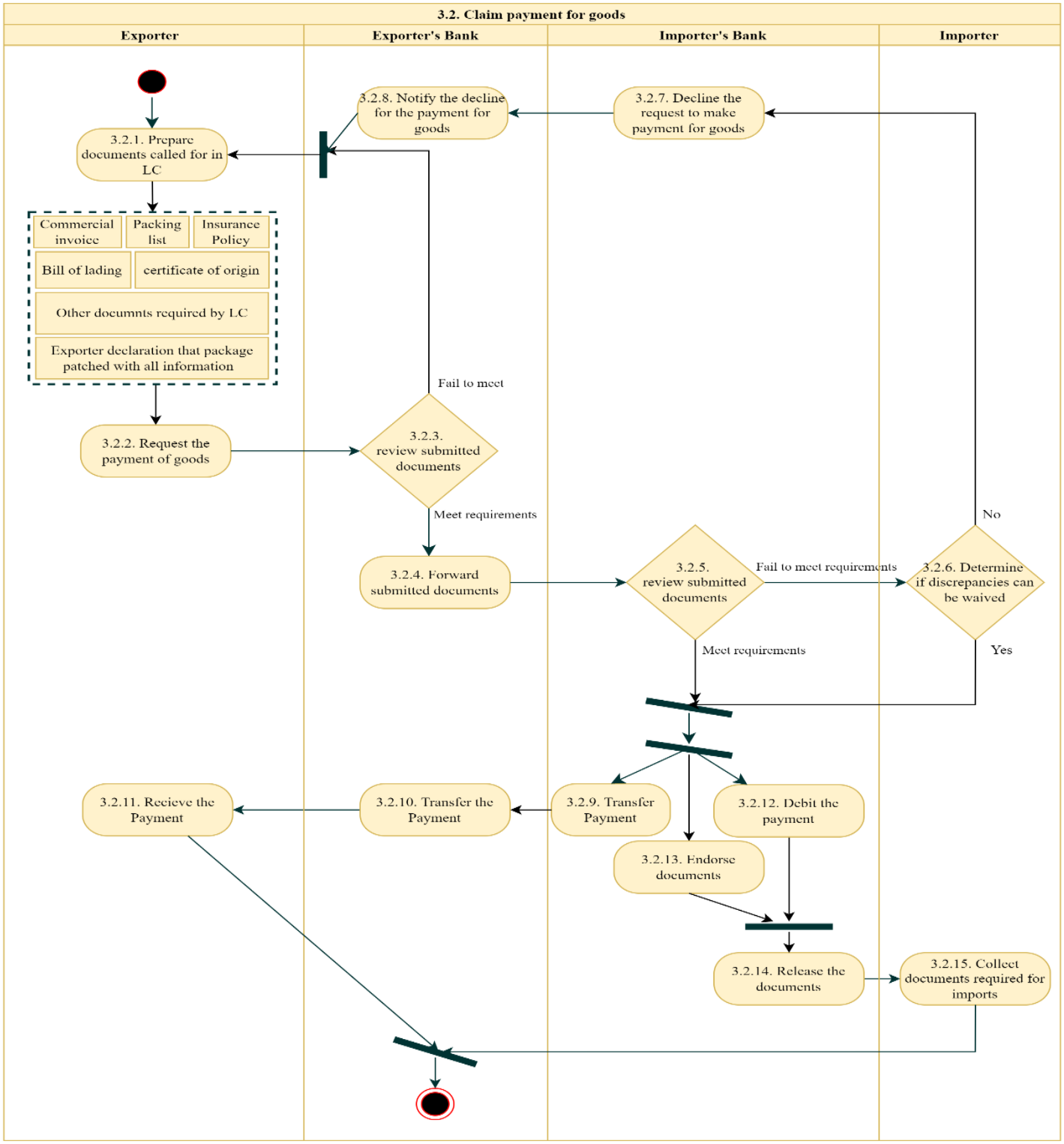

| المرحلة | 3- الدفع |
|---|---|
| الإجراء | ***3-2 المطالبة بسداد مقابل السلع*** |
| **القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة** | الكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2022 بشأن استثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من تعليمات البنك المركزي بشأن وقف التعامل بالاعتمادات المستندية |
| **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء** | - المصدر<br>- بنك المصدر<br>- المستورد (المشترى الأجنبي)<br>- بنك المستورد (المشترى الأجنبي) |
| **الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية** | وفاء المصدر بالفعل بالاتفاق التعاقدي |
| **الإجراءات والمستندات اللازمة** | 3-2-1 يقوم المصدر بإعداد المستندات التي نص عليها خطاب الاعتماد وتشمل:<br>● الفاتورة التجارية<br>● قائمة العبوة<br>● وثيقة التأمين<br>● فاتورة الشحن<br>● شهادة المنشأ و<br>● إقرار المصدر بأن الشحنة المرسلة تتضمن جميع البيانات التفصيلية الخاصة بها<br>● بالإضافة إلى أي مستندات أخرى يطلبها خطاب الاعتماد<br>3-2-2 بالإضافة إلى المستندات التي ينص عليها خطاب الاعتماد، يطلب المصدر من البنك الخاص به أن يخطر بنك المستورد (المشتري الأجنبي) لسداد مقابل السلع<br>3-2-3 يراجع بنك المصدر المستندات المقدمة ويحدد ما إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام في خطاب الاعتماد، وفي حالة عدم مطابقتها يقوم بنك المصدر بإخطار المصدر بذلك، وفي هذه الحالة، يكون على المصدر تصحيح المستندات كما يقتضي الأمر.<br>3-2-4 إذا كانت المستندات المقدمة مطابقة للشروط والأحكام الموضحة في خطاب الاعتماد، يقوم بنك المصدر بإرسالها إلى بنك المستورد (المشتري الأجنبي).<br>3-2-5 يقوم بنك المستورد (المشتري الأجنبي) بمراجعة المستندات المقدمة ويقرر ما إذا كانت مطابقة لشروط وأحكام خطاب الاعتماد، فإذا كانت غير مطابقة، يقوم بإخطار المستورد بذلك<br>3-2-6 يقرر المستورد (المشتري الأجنبي) ما إذا كان يمكن التغاضي عن عدم المطابقة من عدمه<br>3-2-7 إذا لم يقرر المستورد (المشتري الأجنبي) التغاضي عن عدم المطابقة يرفض البنك الخاص به سداد مقابل السلع<br>3-2-8 يقوم بنك المصدر بإخطاره بذلك حتى يقوم بالتصحيحات اللازمة<br>3-2-9 إذا وجد بنك المستورد (المشتري الأجنبي) أن المستندات المقدمة مستوفية لشروط وأحكام خطاب الاعتماد من البداية، يقوم بتحويل المدفوعات إلى بنك المصدر<br>3-2-10 يقوم بنك المصدر بتحويل المبلغ للمصدر<br>3-2-11 يتسلم المصدر المدفوعات مقابل السلع التي صدرها |

| | |
|---|---|
| | • أفاد المصدرون بأنه إذا كان البنك المركزي يعاني من نقص في النقد الأجنبي، قد يحصلون على المدفوعات الخاصة بهم بالجنيه حسب سعر الصرف السائد، وفي بعض الحالات قد يطلب البنك المركزي منهم الاحتفاظ بهذه المدفوعات في حسابهم المصرفي وصرفها بعد عام لو كانوا يرغبون في صرفها بالعملة الصعبة.<br>3-2-12 يخصم بنك المستورد (المشتري الأجنبي) مدفوعات السلع من حسابه<br>3-2-13 يقوم المستورد (المشتري الأجنبي) باعتماد المستندات<br>3-2-14 يقوم بنك المستورد (المشتري الأجنبي) بإصدار المستندات التي تسلمها من المصدر<br>3-2-15 يتسلم المستورد (المشتري الأجنبي) المستندات اللازمة للاستيراد |
| **معايير الانتهاء من هذا الإجراء** | - تسلم المصدر مدفوعات السلع<br>- تسلم المستورد (المشتري الأجنبي) المستندات اللازمة للانتهاء من إجراءات الاستيراد |
| **متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء** | يوما واحدا |

***المرحلة الرئيسية 3-3: المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات***

**الشكل 4-33: مخطط المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات**

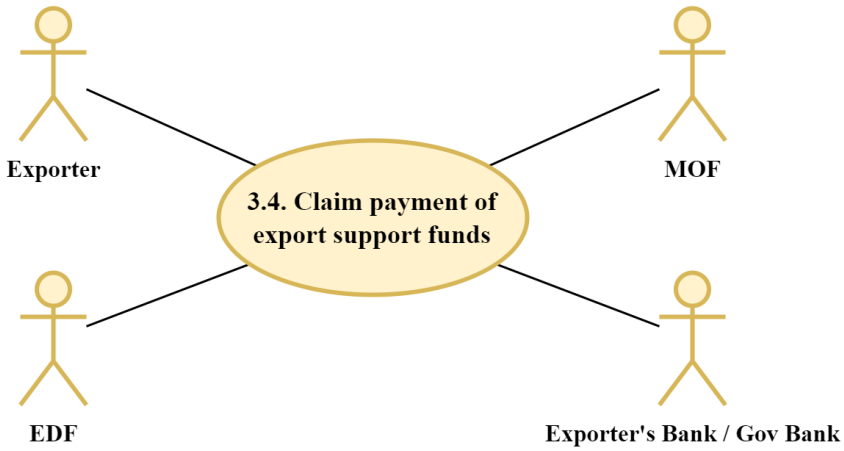


وفقا للشكل 4-33، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- البنك الخاص بالمصدر/ أحد البنوك العامة
- وزارة المالية
- صندوق تنمية الصادرات

**الشكل 4-34: مخطط إجراءات المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات**

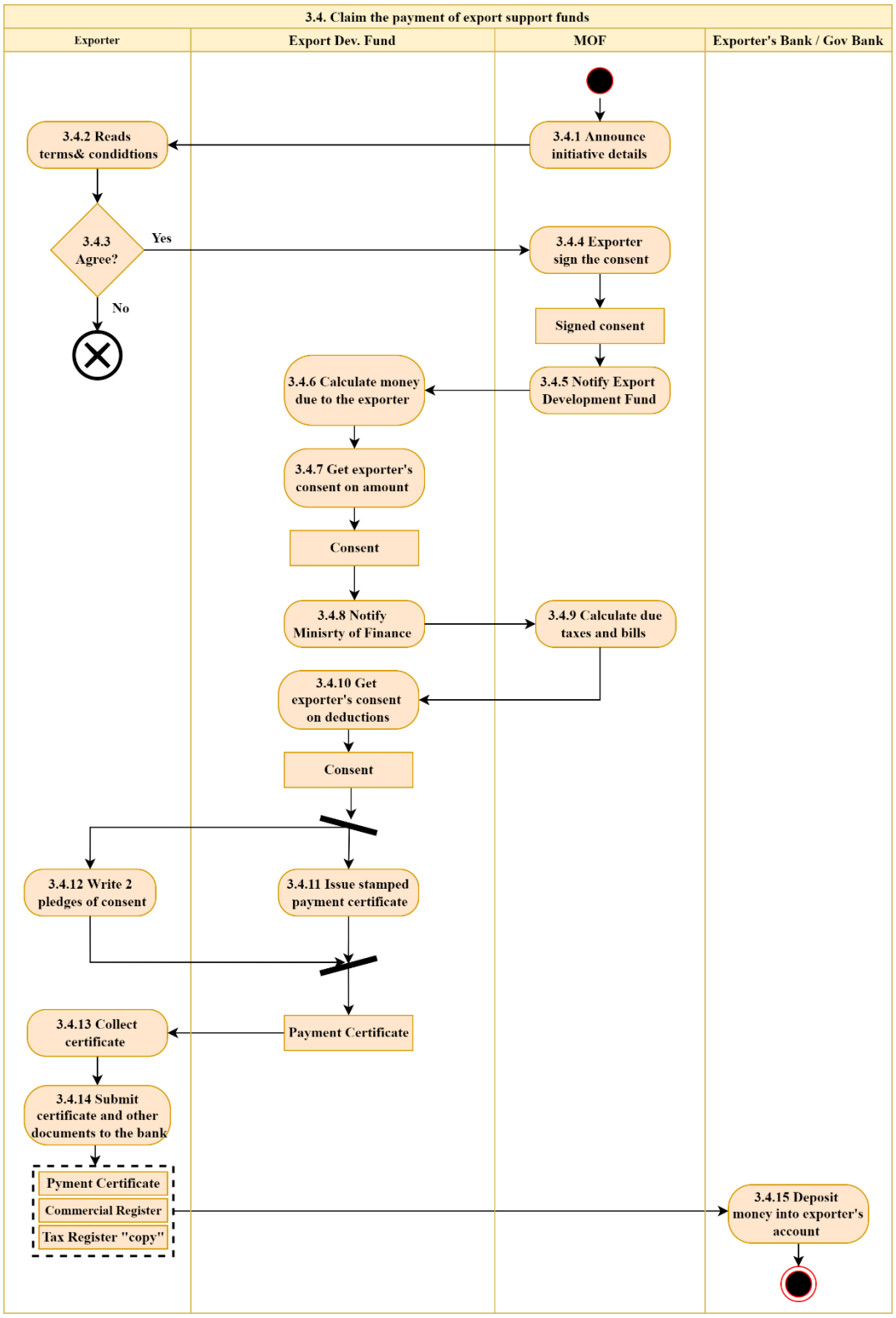

| المرحلة | 3- الدفع |
|---|---|
| الإجراء | *3-3 مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات* |
| القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة | |
| الأطراف المشاركة في هذا الإجراء | - المصدر<br>- صندوق تنمية الصادرات<br>- وزارة المالية<br>- بنك المصدر/ أحد البنوك العامة |
| الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية | التسجيل لدى صندوق تنمية الصادرات |
| الإجراءات والمستندات اللازمة | 3-3-1 تعلن وزارة المالية عن مبادرة لرد أعباء الصادرات وفقا لشروط معينة<br>3-3-2 يقرأ المصدر شروط وأحكام المبادرة<br>3-3-3 يقرر المصدر المشاركة في المبادرة من عدمه<br>3-3-4 في حالة المشاركة، يجب أن يتجه المصدر لوزارة المالية للتوقيع على موافقة كتابية تفيد بموافقته على تسلم مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات وفقا للشروط والأحكام المعلن عنها<br>3-3-5 وزارة المالية تخطر صندوق تنمية الصادرات بحساب المبالغ المستحقة للمصدر<br>3-3-6 يقوم الصندوق بحساب المبالغ المطلوبة ويعد قائمة بأسماء المصدرين المستحقين لها<br>- لا يقوم صندوق تنمية الصادرات بإخطار المصدر، ويتعين عليه المتابعة مع الصندوق بصفة دورية<br>3-3-7 يحصل الصندوق على موافقة المصدر على المبالغ التي تم حسابها<br>3-3-8 يقوم الصندوق بإخطار وزارة المالية بالمبالغ المستحقة للمصدر<br>3-3-9 تقوم الوزارة بحساب الضرائب والفواتير التي على المصدر لخصمها من المبالغ المستحقة له<br>3-3-10 يعود المصدر إلى صندوق تنمية الصادرات مرة أخرى للتوقيع على مستند يفيد بموافقته على القيمة النهائية للمبلغ المستحق له بعد استقطاع جميع الخصومات منه<br>- يتم خصم أي مبالغ مستحقة على المصدرين لصالح مصلحة الضرائب<br>3-3-11 يقوم صندوق تنمية الصادرات بإصدار شهادة مدفوعات موقعة/ مختومة توضح صافي مستحقات المصدر<br>3-3-12 بعد الانتهاء من إعداد الشهادة لا يتسلمها المصدر إلا بعد كتابة وتقديم إقرارين منه بموافقته وتسلمه مستحقاته بالكامل<br>3-3-13 بمجرد تقديم المصدر لهذين الإقرارين يحصل على شهادة مختومة من الصندوق توضح المبلغ المستحق له<br>3-3-14 يذهب المصدر في نفس اليوم لأحد البنوك الحكومية لتسليم الشهادة<br>- يعتمد الوقت الذي يستغرقه المصدر في البنك على إذا ما كان عميلا لديه أم لا<br>3-3-15 يتم تحويل المبلغ إلى المصدر بعد شهر من تسليمه الشهادة للبنك |
| معايير الانتهاء من هذا الإجراء | تحويل مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات إلى المصدر |
| متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء | شهران على الأقل |

### 5- المدة الزمنية التي تستغرقها صادرات الرخام والجرانيت في الخروج من مصر

يستعرض الشكل 5-1 التسلسل الزمني لإجراءات المراحل الرئيسية لتصدير الرخام والجرانيت من مصر إلى الخارج؛ حيث تستغرق الشركات المصدرة نحو 22 يوما في المتوسط لاستيفاء الشروط التجارية والتنظيمية اللازمة لإتمام 12 إجراء. ويبين الشكل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية تصدير الرخام والجرانيت من مصر بمفهومها المحدود (عملية التصدير فقط دون عملية استيراد مكونات).

**الشكل 5-1: الخريطة الزمنية للانتهاء من إجراءات عملية تصدير الرخام والجرانيت بمفهومها المحدود**

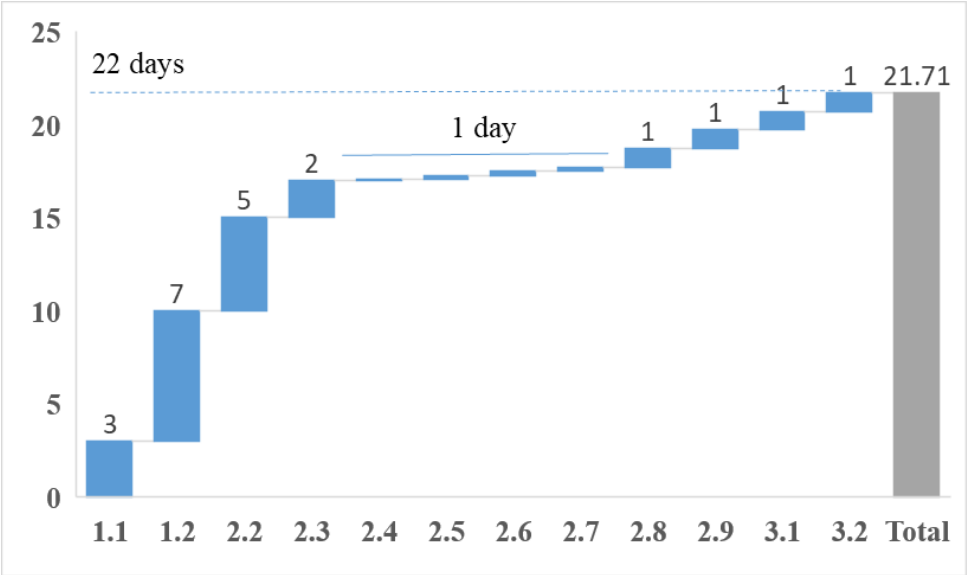


أما الشكل 5-2 التالي فيستعرض المدة الزمنية التي تستغرقها إجراءات تصدير الرخام والجرانيت بمفهومها الواسع (أي مع الأخذ في الحسبان المدة الزمنية الفعلية للانتهاء من إجراءات التصدير والحصول على المدفوعات المحلية، وتتضمن تلك التعقيدات، الحصول على النسخ الضوئية من خطابات شهادة التصدير (2-9) و (2-10) تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات، (3-3) المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات. حيث تستغرق الشركات المصدرة 90 يوما و15يوما، و60 يوما في المتوسط على التوالي للانتهاء منها وهو ما يزيد عن أربع أضعاف المدة الزمنية التي تستغرقها عملية التصدير المعتادة بمفهومها المحدود (الشراء، الشحن، الدفع).

**الشكل 5-2: الخريطة الزمنية لعملية تصدير الرخام والجرانيت بمفهومها الواسع**

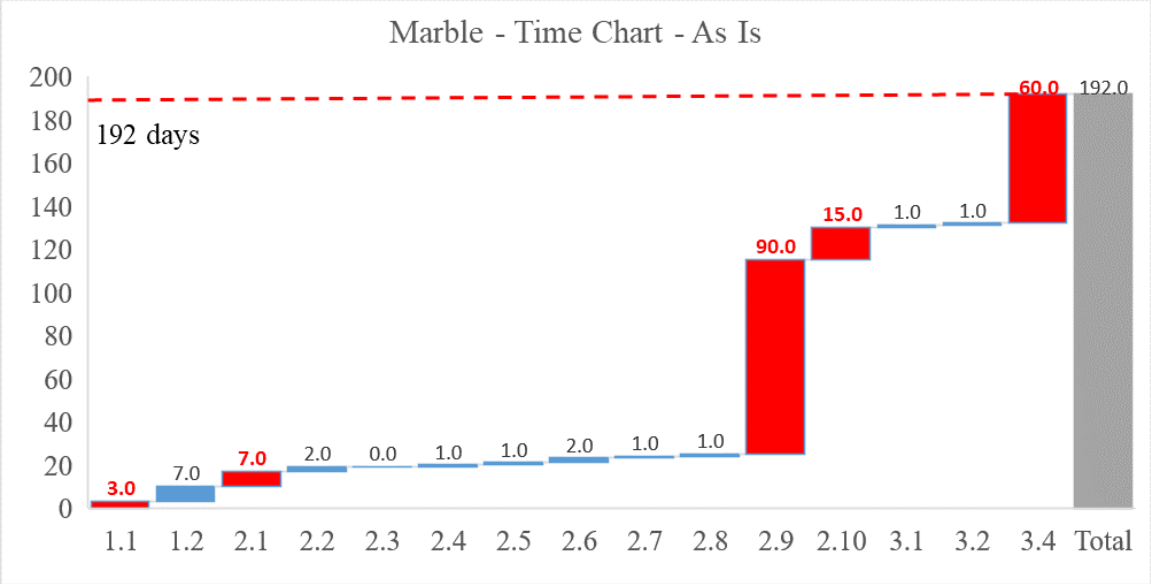

# الجزء الثاني: السيناريو المقترح (الوضع كما يجب أن يكون)

## 1. منهجية السيناريوهات المقترحة "الوضع كما يجب أن يكون"

تبدأ السيناريوهات بتحديد أهم المشكلات التي تواجه القطاع مع اقتراح حلول لحلها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وتجدر هنا الإشارة إلى خمسة ملاحظات مهمة هي:

1- لا يمكن زيادة الصادرات بدون القضاء على المشكلات التي تواجه عمليات الاستيراد وتلك المتعلقة بالإنتاج.

2- يرتبط جزء كبير من جميع المشكلات الخاصة بإجراءات التجارة في الأساس بوزارة المالية ومختلف الإدارات التابعة لها في حين تأتى مسؤولية وزارة التجارة والصناعة في المرتبة الثانية. ويكمن أساس هذه المشكلات في حقيقة أن وزارة المالية تعتبر تحصيل الأموال هدفها الأساسي، بالإضافة إلى ضعف التنسيق فيما بينها وبين وزارة التجارة والصناعة مما يعمل على تعميق سوء الفهم لهدف التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.

3- يرتبط معظم ارتفاع تكلفة إجراءات التجارة وتأخرها باستيراد المكونات اللازمة لإنتاج السلع التصديرية والبرامج المتعلقة بها (نظام الدروباك ونظام السماح المؤقت لاسترداد المستحقات المالية للخاصة بالمصدرين بعد حساب المكونات المستوردة)، وبالتالي يأتي تحسين عملية استيراد جميع المنتجات في صدارة الأولويات كونها تؤثر على إجراءات الاستيراد والتصدير.

4- التجارب الدولية تعكس بوجه عام الثقة في القطاع الخاص بالإضافة إلى سرعة الإجراءات، وذلك لأن دفع الصادرات يأتي في مقدمة أولويات هذه الدول.

5- إجراء تعديلات جذرية في النظام على النحو المطبق في تجارب كوريا الجنوبية، وتركيا سيترتب عليه إلغاء خطوات غير ضرورية، وكذلك إلغاء الدور الذي تلعبه بعض المؤسسات في إجراءات التصدير (على سبيل المثال صندوق تنمية الصادرات والشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات)، وإعادة تحديد دور بعض المؤسسات مثل بنك تنمية الصادرات بحيث تؤدي مهاما مشابهة للمهام المنوطة ببنك إكزيم التركي Turkish Exim bank.

**وفيما يلي المنهجية بالتفصيل:**

كشف تحليل إجراءات تصدير منتجات الرخام والجرانيت عن وجود عدد من الاختناقات الناتجة إما عن مشكلة في تصميم النظام نفسه أو في تنفيذه، بالإضافة إلى غياب السياسات المناسبة (على النحو المبين في الجدول 1 التالي).

**الجدول 1: تعريف الأنواع المختلفة للمشكلات**

| طبيعة المشكلة | التعريف |
|---|---|
| عيب في تصميم النظام | فشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب عدم ملائمة التخطيط وافتقاره إلى بعض العناصر، وتبني حلول جزئية أو عدم توافق النظام المطبق مع النظم المتبعة دوليا. |
| عيب في تطبيق النظام | عندما يفشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب مشكلات تتعلق بسوء الإدارة، ومقاومة العاملين، ونقص القدرات البشرية اللازمة لتطبيق النظام الجديد. |
| غياب السياسات المناسبة | لم يتم التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مناسبة رغم توفر تصميم النظام وتنفيذه. |

يقترح الجدول التالي قائمة بالإجراءات التصحيحية لكل واحدة من هذه الاختناقات والأثر المتوقع لها؛ ويتم تصنيف هذه الإجراءات وفقا للإطار الزمني لتنفيذها، حيث يشار للإجراءات الفورية بالحرف (I) ويُشار للإجراءات قصيرة المدى (2-5 أشهر) بالحرف (S) والإجراءات متوسطة المدى بالحرف (M) (6 أشهر - سنة). وقد تم وضع إطار زمني قصير عن عمد لأن المشكلات شديدة الإلحاح، وقد استهدفت العديد من التدابير الفورية تقليل حجم المشكلة لحين تبني إجراءات تصحيحية جذرية.

وتنقسم الإجراءات المقترحة الإجراءات المقترحة إلى فئتين:

الفئة (أ): وهي أفضل الحلول، وتقوم على تغيير النظام بشكل جذري بالاستفادة من التجارب الدولية

الفئة (ب): وهي ثاني أفضل الحلول، وتقوم على تحسين النظام الحالي وتطويره

ويشمل التحليل كلا الفئتين لضمان واقعية السيناريو المقترح وقابليته للتنفيذ

وقد تم دراسة عدد من التجارب الدولية فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بتصميم النظام وتنفيذه؛ حيث يتم الإشارة إلى كل تجربة في الجدول رقم 2 مع عرضها بالتفصيل في الملحق (ب). ويوضح الجدول التالي الإجراءات المعدلة، بينما تم إرفاق الأشكال الخاصة بها في ملف آخر نظرا لاختلاف حجم الورق.

## 2. جدول تفصيلي لإجراءات التجارة المعدلة (الوضع كما يجب أن يكون)

**الجدول 2: الإجراءات التصحيحية المقترحة في إجراءات تصدير الرخام والجرانيت (رمز النظام المنسق 6802)**

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | إجراءات عملية التصدير | أخرى (زيادة الصادرات تراجع المدفوعات غير الرسمية .....) |
| **الشروط المسبقة** | | | | | | |
| | الشروط الإجرائية التي يتعين على مصدري منتجات الرخام والجرانيت اتباعها لبدء التصدير بصورة قانونية تتسم بالتعقيد، وهناك العديد من الجهات التي يتعين التعامل معها المصدر والتي تفتقر إلى التنسيق الكافي فيما بينها (الوضع الحالي كما هو – القسم الرابع) | ▪ عيب في تصميم النظام | التجربة التركية (الملحق ب) | ▪ رقمنه جميع خدمات الأعمال[8] بما في ذلك الربط بين الجهات المختلفة ذات العلاقة (M).<br>▪ يجب إتاحة كافة المعلومات المحدثة عبر الإنترنت وفي التوقيت المناسب وفرض ذلك على جميع الجهات (I). | سرعة بدء عملية التصدير وإلغاء تقديم المستندات بشكل مكرر. | تحسين بيئة الأعمال ككل مما سيؤدي حتما لزيادة الصادرات الفعلية |
| | تلعب والشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات عدة أدوار متداخلة ومتضاربة (الدور التنظيمي، والمنتج، والمصدر) | ▪ عيب في تصميم النظام | جميع الدول | إلغاء دور الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات كجهة تنظيمية، وقصر هذا الدور على الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية (العودة للنظام القديم (I)) | القضاء على تعارض المصالح الذي يؤدي إلى تراجع كفاءة النظام وتقزيم أداء القطاع | |
| **1- الشراء** | | | | | | |

[8] من المهم التأكيد على أن الرقمنة لا تقتصر على ميكنة الإجراءات الحالية وحسب، بل تعني أيضا إجراء إصلاحات حقيقية لإضفاء الكفاءة على الإجراءات قبل وضعها عبر الإنترنت.

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *1-1 الموافقة على العينات* | لا تسمح الجمارك ولجان الفحص بتضمين العينات في الشحنات المرسلة ويتعين على المصدر التعامل مع العينات كجزء من الشحنة التصديرية لاستكمال المستندات. | ▪ عيب في تطبيق النظام | ---------- | اعتراف الجمارك بإرسال العينات ضمن الشحنات المرسلة ومن ثم يتم حسابها في قائمة العبوة كعينات وتضمينها في شهادات الفحص الجمركي (I) | تبسيط مسار إرسال العينات مما سيؤدي بدوره إلى خفض الوقت المستغرق في إرسالها | زيادة الصفقات التصديرية |
| | يتم معاملة تصدير العينات على أنه عملية تصديرية عادية (يتم تطبيق جميع الإجراءات الخاصة بالشحن بالكامل). | ▪ عيب في تصميم النظام | التجربة التركية (الملحق (ب)) | إلغاء جميع اللوائح الجمركية المتعلقة بتصدير العينات (I) | | |
| **الإجراءات المتعلقة بالإنتاج** | | | | | | |
| | لا تستفيد صناعة الرخام والجرانيت من نظام الدروباك | ▪ عيب في تصميم النظام | الهند والصين[9] | إدراج صناعة الرخام والجرانيت في قائمة الصناعات التحويلية المستفيدة من نظام الدروباك (I) | ▪ يتم إخضاع تصدير منتجات الرخام والجرانيت النهائية، التي تعتمد على كتل الرخام المستورد، للوائح وقواعد نظام الدروباك (يجب الحصول حاليا على خطاب من مصلحة الرقابة الصناعية).<br>▪ في حالة إجراء تعديلات جذرية في النظام يقوم المصدرون بحساب الفاقد بأنفسهم على غرار التجربة التركية وكوريا الجنوبية | ▪ زيادة صادرات منتجات الرخام والجرانيت النهائية مرتفعة القيمة المضافة والتي تعتمد على كتل الرخام المستورد<br>▪ خلق فرص عمل |
| **2- الشحن** | | | | | | |

[9] بناء على معلومات مختلفة المصادر.

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | رغم أن هذه الخطوة مطلوبة فقط في حالة تصدير كتل رخامية خام، إلا أن الجمارك تصر مرارا وتكرارا على فحصها دون العودة إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (الجهة المسؤولة عن تصنيف منتجات الرخام والجرانيت). وفي كثير من الحالات تخلط الجمارك بين الخام والمنتج مما يطيل الإجراءات بدون حاجة إلى ذلك. | ▪ عيب في تطبيق النظام | ---------- | إنفاذ القانون والذي ينص على أن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات هي الجهة المسؤولة عن تحديد وتصنيف المنتج وما إذا كان خام (كتل) أم منتج نهائي ولا يجوز للجمارك اتخاذ أي قرار في هذا الشأن (I) | تسهيل تصدير المنتجات الصناعية خاصة مرتفعة القيمة المضافة دون تدخل من جانب مصلحة الجمارك | زيادة صادرات المنتجات النهائية المطابقة للمواصفات والاتجاهات الجديدة في الأسواق |
| *2-1 الحصول على تصريح تصدير من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية* | الحصول على تصريح التصدير يستلزم بالإضافة إلى أمور أخرى إجراء مقاصة مالية (الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات) لجميع الالتزامات على المصدر حتى لو كانت تتعلق بمحاجر أو صادرات أخرى مما يثقل المصدرين بأعباء مالية | ▪ عيب في تطبيق النظام<br>▪ عيب في تصميم النظام | ---------- | ▪ إلغاء دور والشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات كجهة تنظيمية، وقصر هذا الدور على الهيئة العامة للثروة المعدنية(I)<br>▪ العودة للنظام القديم حيث كان يتم الحصول على خطاب من المحافظة التي يقع فيها المحجر موضحا به الطاقة الإنتاجية للمحجر سنويا أو لمدة 6 أشهر، ويتم تقديم الخطاب إلى الهيئة العامة للثروة المعدنية التي تقوم بإصدار تصريح التصدير بموجبه ويتم إصدار الخطاب مرة أو مرتين في العام (I) | خفض الوقت اللازم للحصول على تصريح تصدير الرخام والجرانيت (الكتل) إلى 48 ساعة بحد أقصى (في حالة تعديل النظام الحالي)، وساعة واحدة فقط في حالة رقمنة الإجراءات (S) بالكامل | القضاء على تعارض المصالح الذي يؤدي إلى تراجع كفاءة النظام وتقزيم أداء القطاع |

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ▪ رقمنة إجراءات الحصول على تصريح التصدير من الهيئة العامة للثروة المعدنية.<br>▪ السماح بالاستمرار في إجراءات التصدير حتى في حالة انتهاء صلاحية الترخيص ومنح مهلة لتجديده يدفع المصدر بعدها غرامة محددة مسبقا (I) | | |
| *4-2 تسلم الحاوية الفارغة وفتح شهادة تصدير* | تزاحم الشاحنات على البوابات وعيوب في الحاويات | ▪ عيب في تطبيق النظام | جميع الدول | ▪ فتح جميع بوابات الميناء (I)<br>▪ زيادة كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للتقييم والمراقبة لكفاءة الموانئ بإطار زمني واضح وتطبيق غرامات في حالة المخالفات الأمر الذي سيعزز كفاءة إدارة نظام الميناء (S) | خفض الوقت اللازم لتسلم الحاوية الفارغة | ▪ زيادة كفاءة عمليات الميناء<br>▪ خفض أعباء التكلفة الفعلية التي يتحملها المصدرون بسبب القضاء على المدفوعات غير الرسمية. |
| | • يتم فتح شهادة التصدير من خلال موظفي الجمارك وليس المصدرين<br>• التأخر في فتح شهادة التصدير من خلال النافذة<br>• صعوبة رفع المستندات على المنصة<br>• - يتم تطبيق نظام واحد فقط للفحص على الجميع بغض النظر عن المخاطر سواء تتعلق بالسلع المصدرة أو بموثوقية المصدر. | ▪ عيب في تصميم النظام<br>▪ عيب في تطبيق النظام | التجربة التركية (الملحق ب) | ▪ زيادة كفاءة نظام نافذة المطبق حاليا من خلال:<br>- السماح للمصدر برفع المستندات على منصة نافذة بدلا من موظف الجمارك (I)<br>- تحديث البنية التحتية التكنولوجية على النحو الآتي: | | |

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | - زيادة طاقة وسرعة رفع المستندات لتسهيل الإجراءات على منصة نافذة (I)<br>- يجب إتاحة النماذج الكترونيا ومجانا، وإمكان تنزيلها وفي ملفات ببرنامج PDF مع إتاحة التوقيع عليها الكترونيا، وإتاحة حقول يتم ملئها تلقائيا (كتاريخ وساعة التقديم)، وبها جداول بيانات وضوابط (للتحقق من صحة البيانات) لضمان صحة تقديم المستندات وخلو الحسابات من الأخطاء. ويجب تطبيق أختام الوقت والبيانات تلقائيا (I).<br>**القيام بتغييرات جذرية:**<br>▪ مراجعة نظام نافذة على غرار النظام التركي؛ بحيث تقوم المنصة بإجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنه جميع إجراءات | خفض الوقت اللازم لتسلم الحاوية الفارغة وفتح شهادة تصدير إلى 5 ساعات فقط (الوقت المباشر اللازم في حالة تعديل النظام الحالي ) | |

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة (S) | | |
| | غالبية الشاحنات (المقطورات) التابعة لشركات الشحن قديمة ومتهالكة وتعاني من أعطال دائمة وليس للمصدر أي تأثير عليها | ▪ غياب السياسات المناسبة | جميع الدول | تحديث أسطول النقل تدريجيا:<br>- تصنيف تكلفة الدخول إلى الميناء وزيادة التكلفة في حال كانت السيارة قديمة (I).<br>- إطلاق مبادرة لتحديث أسطول النقل بالكامل مع البدء بالشاحنات المستخدمة من قبل شركات النقل الداخلي المستخدمة في نقل الصادرات (S) | | جميع التكاليف المتعلقة بالنقل يتحملها المصدر (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر)، وبالتالي فإن تحديث أسطول النقل سوف يؤدي إلى خفض تكاليف ووقت المعاملات. |
| *2-5 قائمة السبع نقاط وتحميل الحاوية*[10] | ▪ هناك مشكلات ملحوظة في الحاويات التي توفرها الميناء حيث لا تفي بمعايير الفحص لدى المصدر بسبب عدم كفاءة الإدارة المعنية بالميناء.<br>▪ إذا تسلمت شركة النقل الداخلي حاوية معيبة من الميناء فعند إعادتها يفترض خط الشحن أن الشركة هي المتسببة في هذه العيوب ويتم تغريمها 500 دولار. | ▪ عيب في تطبيق النظام | جميع الدول | ▪ زيادة كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للمراقبة والتقييم على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الموانئ (S).<br>▪ إذا كانت الحاوية معيبة من البداية لا يجب فرض غرامة على شركة النقل عند إعادتها ما لم يتم اثبات مسؤوليتها عن هذا العيب (I) | خفض الوقت غير المباشر الذي يستغرقه المصدر في تنظيف الحاوية وإعدادها لتحميل البضائع فيها. | زيادة كفاءة عمليات الميناء |

[10] يقوم المصدر بمراجعة قائمة من 7 نقاط لضمان أن الحاوية بحالة جيدة وخالية من أي عيوب أو تلفيات كالثقوب أو سوء الرائحة، وسلامة سقفها وجوانبها.

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ▪ الفحص الجمركي المادي إلزامي بغض النظر عن استفادة المصدر من أي مزايا (رد أعباء الصادرات) وأيضا بغض النظر عن مستوى المخاطرة سواء كانت تتعلق بالسلع المصدرة أو بموثوقية المصدر.<br>▪ زيادة مستوى التفاعل المباشر خلال الفحص الجمركي، فضلا عن استهلاك الوقت والتكلفة من حيث جهود العاملين والمدفوعات غير الرسمية.<br>▪ عدم وجود معايير فحص واضحة من أي جهة. وتحديدا، الجمارك لا تضع حدا أقصى للانتهاء من الفحص أو أي معلومات حول نسبة الفحص المادي. | ▪ عيب في تصميم النظام<br>▪ عيب في تطبيق النظام | التجربة التركية (الملحق ب) | ▪ تبني الممارسات الدولية حيث تقدر نسبة الفحص المادي بـ 5% فقط من الشحنة (I)<br>**القيام بتغييرات جذرية:**<br>▪ مراجعة نظام نافذة على غرار النظام التركي؛ بحيث تقوم نافذة بإجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنة جميع إجراءات التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة (**يجب فحص منتجات الرخام والجرانيت لأن تصدير الكتل الخام يخضع لرسم صادر، كما أن المنتجات النهائية يكون لها العديد من التشطيبات مما يؤثر على المبالغ المستحقة لصالح المصدر من برنامج رد أعباء الصادرات.)**<br>▪ وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفحص الجمركي يرتبط بالسياسات المطبقة، لذا في حالة إلغاء هذه السياسات أو كان المصدر غير | خفض وقت الفحص | ▪ خفض التكاليف المرتبطة بالمدفوعات غير الرسمية.<br>▪ زيادة كفاءة استخدام الموارد الحكومية |

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | مستفيد منها يكون الفحص المادي غير ضروري (S) | | |
| *2-5 قائمة السبع نقاط وتحميل الحاوية*[11] | ▪ لا يوجد بمجمع شق الثعبان أي منطقة لوجيستية–جمركية لتسهيل الفحص الجمركي ومن ثم يجب الانتهاء من غالبية الفحص الجمركي للرخام والجرانيت في الميناء. | ▪ غياب السياسات المناسبة | --------- | ▪ إنشاء منطقة لوجستيات في مجمع شق الثعبان | خفض وقت التخليص الجمركي في الميناء | زيادة الصفقات التصديرية |
| *2-6 نقل الحاويات إلى الميناء* | عدم كفاءة إدارة الميناء مما يؤدى إلى تزاحم الشاحنات | ▪ عيب في تطبيق النظام | جميع الدول | ▪ السماح بالدخول من عدة بوابات (I)<br>▪ ضمان وجود عدد كافي من موظفي الجمارك والعاملين الآخرين في الميناء يوميا طوال الأسبوع (24 ساعة يوميا) (I)<br>▪ رفع كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للتقييم والمراقبة على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الميناء (S) | ▪ خفض الوقت الذي تستغرقه عملية الدخول إلى الميناء إلى 6 ساعات بحد أقصى (الوقت المباشر فقط) (في حالة تعديل النظام الحالي) ويتم خفض الوقت بصورة أكبر في حالة مراجعة نظام نافذة بأكمله ليكون قائما على أساس المخاطر | زيادة كفاءة إجراءات الموانئ |
| | ▪ في حالة إجراء الفحص في المصنع، لا يزال للجمارك الحق في فحص الحاوية وفتح الختم | ▪ عيب في تصميم النظام<br>▪ عيب في تطبيق النظام | التجربة التركية (الملحق ب) | ▪ تبني الممارسات الدولية حيث تقدر نسبة الفحص المادي بـ5% فقط من الشحنة (I)<br>**القيام بتغييرات جذرية:** | | - القضاء على المدفوعات غير الرسمية<br>- زيادة كفاءة استخدام الموارد الحكومية |

[11] يقوم المصدر بمراجعة قائمة من 7 نقاط لضمان أن الحاوية بحالة جيدة وخالية من أي عيوب أو تلفيات كالثقوب أو سوء الرائحة، وسلامة سقفها وجوانبها.

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ▪ الفحص المادي الجمركي إلزامي بغض النظر عما إذا كان المنتج يخضع لرسم صادر أم لا أو لأي ميزة (رد أعباء الصادرات)، وكذلك بغض النظر عن مستوى المخاطر سواء كانت متعلقة بالسلع المصدرة أم بموثوقية المصدر.<br>▪ أثناء الفحص في الميناء، إذا لم يتم دفع إكراميات يفتعل موظفو الجمارك أي ذريعة لتفريغ الحاوية وإجراء فحص كامل لها | | | ▪ مراجعة نظام نافذة على غرار النظام التركي؛ بحيث تقوم نافذة بإجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنة جميع إجراءات التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة (**يجب فحص منتجات الرخام والجرانيت لأن تصدير الكتل الخام يخضع لضريبة صادر، كما أن المنتجات النهائية يكون لها عدة صور مختلفة مما يؤثر على المبالغ المستحقة لصالح المصدر من برنامج رد أعباء الصادرات).**<br>▪ تجدر الإشارة هنا إلى أن الفحص الجمركي يرتبط بالسياسات المطبقة، لذا في حالة إلغاء هذه السياسات أو كان المصدر غير مستفيد منها يكون الفحص المادي غير ضروري (S) | | |
| *6-2 نقل الحاويات إلى الميناء* | يجب الانتهاء من إجراءات فحص الرخام والجرانيت أثناء ساعات العمل الرسمية (نهارا) فقط، حيث إن مكتب النافذة MTS | ▪ عيب في تطبيق النظام | جميع الدول | ▪ تحديث<br>▪ إتاحة الفحص الجمركي طول أيام الأسبوع (24 ساعة في اليوم) | خفض وقت التخليص الجمركي | ▪ زيادة الصفقات التصديرية |

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | لا يعمل ليلا فضلا عن عدم تواجد العاملين بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والحجر الزراعي بعد السادسة مساء، كما أن هناك تمييز في الرسوم التي تحصلها الهيئة مقابل الفحص وفقا لوقت الفحص؛ حيث يتم دفع 150 جنيه إذا كان الفحص قبل الثانية ظهرا، و300 جنيه إذا كان بين الساعة الثانية والسادسة مساء. | | | والعمل بنظام النوبات لتنسيق وقت العمل بين مختلف الجهات (I)<br>▪ يجب عدم التمييز بين الرسوم المفروضة وفقا لوقت إجراء الفحص (I) | | ▪ خفض التكلفة المتعلقة بتمييز الرسوم |
| *2-7 مناولة الحاوية وتحميل السفينة* | ▪ بعض الموازين فقط هي التي تعمل وأحيانا تستغرق عملية الوزن يوما كاملا<br>▪ أجهزة الأشعة السينية لا تعمل | ▪ عيب في تطبيق النظام | جميع الدول | ▪ ضمان وجود عدد كافي من موظفي الجمارك والعاملين الآخرين في الميناء طوال الأسبوع (24 ساعة يوميا) (I)<br>▪ التأكد من عمل جميع الموازين وأجهزة الأشعة السينية وجميع أجهزة ومعدات الميناء (I).<br>▪ تصميم نظام للتقييم والمراقبة على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الميناء (S) | خفض الوقت المستغرق في مناولة الحاوية وتحميل السفينة إلى بضع ساعات قليلة | زيادة كفاءة إجراءات الموانئ |
| *2-8 إعداد المستندات التي يطلبها المستورد الأجنبي* | ▪ تأخر إصدار شهادة المنشأ بسبب تأخر رفع مستندات الشحنة على نظام نافذة MTS | ▪ عيب في تطبيق النظام | ---------- | ▪ تحديث البنية التكنولوجية من خلال:<br>- زيادة طاقة وسرعة رفع المستندات لضمان عمل منصة نافذة بسهولة (I) | ▪ خفض الوقت الذي يستغرقه الحصول على شهادة المنشأ لعدد قليل من الساعات | زيادة الصفقات التصديرية |

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | **القيام بتغييرات جذرية:**<br>▪ رقمنة جميع إجراءات التصدير وقصر التدخل البشري عند الحد الأدنى (M) | | |
| *2-9 تسلم الصور الضوئية من شهادة التصدير* | ▪ تأخر إرسال تمام التصدير إلى الميناء الجاف لفترة تصل إلى 3 أشهر في بعض الحالات وبالتالي يتأخر الحصول على شهادة التصدير من الميناء الجاف.<br>▪ مكتب الادراج في الميناء الجاف عادة ما يكون مزدحما<br>▪ في معظم الحالات يضطر المصدر لدفع إكرامية إجبارية لتسريع الإجراءات | ▪ عيب في تصميم النظام<br>▪ عيب في تطبيق النظام | التجربة التركية (الملحق ب) | ▪ يجب نقل شهادة التصدير إلكترونيا فقط (I)<br>▪ يجب وضع حد أقصى للوقت اللازم لإصدار شهادة التصدير ومراقبة الالتزام به (I)<br>**القيام بتغييرات جذرية:**<br>▪ إلغاء هذه الخطوة بأكملها ورقمنه الإجراءات بالكامل وإرسال مستندات الشحنة تلقائيا للجهات المختصة التي تستخدم هذه الصور الضوئية (M) | ▪ خفض الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة من نحو 3 أشهر إلى يوم-يومين (في حالة تعديل النظام الحالي)<br>▪ يقل الوقت المستغرق إلى صفر إذا ما تمت رقمنة الإجراءات بالكامل | خفض التكاليف بفعل القضاء على المدفوعات غير الرسمية |
| *2-10 تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات* | طول الوقت المستغرق في إعداد المستندات | ▪ عيب في تصميم النظام | التجربة التركية (الملحق ب) | ▪ رقمنة جميع الإجراءات في صندوق تنمية الصادرات بحيث يتم رفع جميع المستندات وإرسالها الكترونيا وحساب مستحقات المصدر الكترونيا (S)<br>**القيام بتغييرات جذرية:**<br>▪ إلغاء دور صندوق تنمية الصادرات والربط مباشرة بين الجمارك وبنك تنمية الصادرات | خفض الوقت إلى ساعة واحدة بحد أقصى (نظرا لتعديل الخطوة 2-9) | |

| الإجراء | المشكلة | طبيعة المشكلة | التجربة الدولية ذات العلاقة | الإجراء التصحيحي المقترح | التأثير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | بحيث يتم إخطار البنك بانتهاء معاملة التصدير ومن ثم يتم حساب مستحقات المصدر تلقائيا وإيداعها في حساب المصدر على هذا الأساس (M) | | |
| 3- الدفع | | | | | | |
| *3-3 مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات* | ▪ طول وتعقد عملية صرف مستحقات المصدرين لدى برنامج رد أعباء الصادرات | ▪ عيب في تصميم النظام | التجربة التركية (المحلق ب) | ▪ إلغاء تدخل وزارة المالية المباشر والبنوك التجارية العامة في برنامج رد أعباء الصادرات (I)<br>**القيام بتغييرات جذرية:**<br>▪ إلغاء دور صندوق تنمية الصادرات وربط الجمارك وبنك تنمية الصادرات بحيث يتم اخطار البنك بانتهاء معاملة التصدير وحساب مستحقات المصدر تلقائيا وإيداعها في حسابه (M) | خفض الوقت إلى بضع أيام قليلة | زيادة الصفقات التصديرية |

يجب التأكيد في النهاية على ضرورة الحوار مع المصدرين بانتظام من خلال اجتماع أسبوعي مع المجالس التصديرية بالإضافة إلى استشارة المصدرين قبل تطبيق أي سياسات جديدة وتعريفهم بآلية التنفيذ. كما من المهم مراعاة قدرات الأجهزة الحكومية قبل تنفيذ أي سياسات، وهو ما سوف يستعيد الثقة بين الحكومة والمصدرين ويوفر الجهد والوقت المهدرين وله مردود إيجابي مؤكد على بيئة الأعمال في مصر.

وختاما، من المتوقع أن ينخفض الوقت الذي تستغرقه إجراءات تصدير منتجات الطماطم من 192 يوم حاليا (بما في ذلك الوقت غير المباشر) إلى 19 يوما فقط في ثاني أفضل الحلول، وإلى 11 يوما فقط في أفضل الحلول، على النحو المبين في الأشكال 1، و2، و3 والجدول 3 أدناه.

**الشكل 1: الرخام والجرانيت – الوضع الحالي**

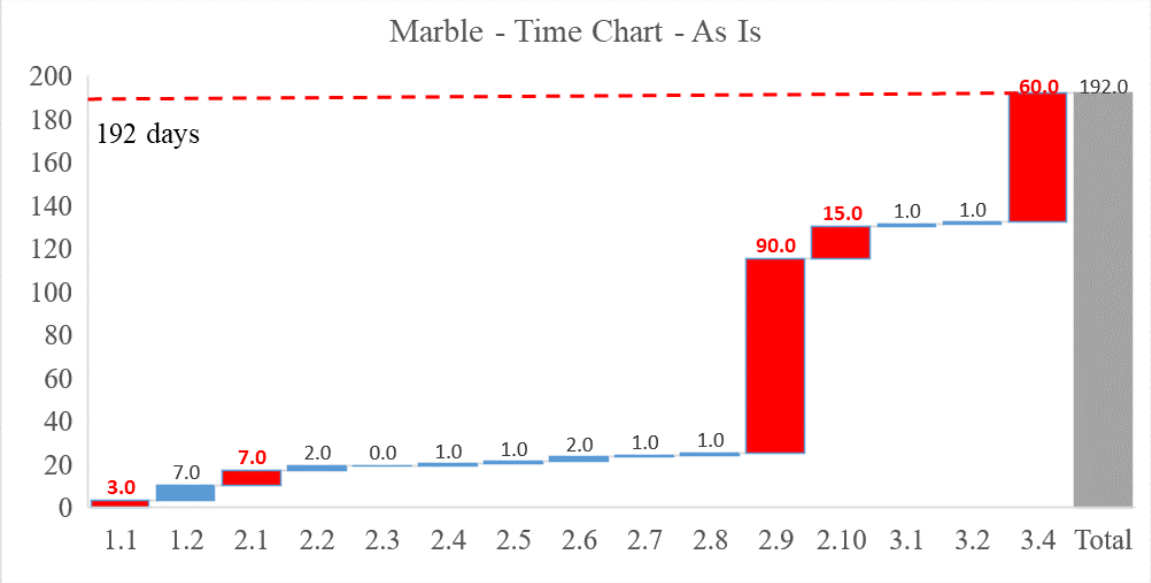


**الشكل 2: الرخام والجرانيت – الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)**

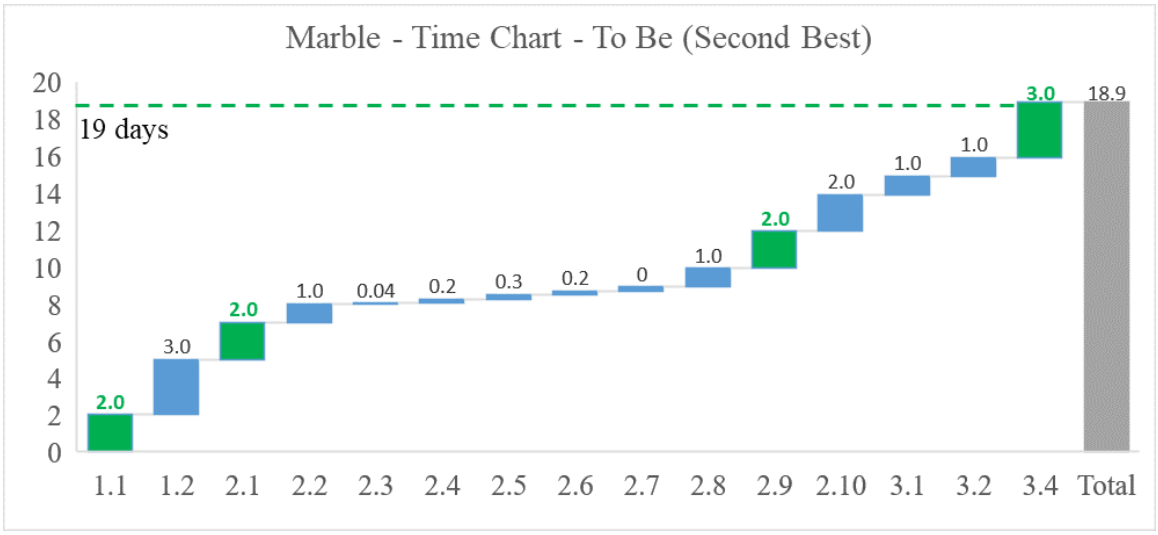

**الشكل 3: الرخام والجرانيت – الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)**

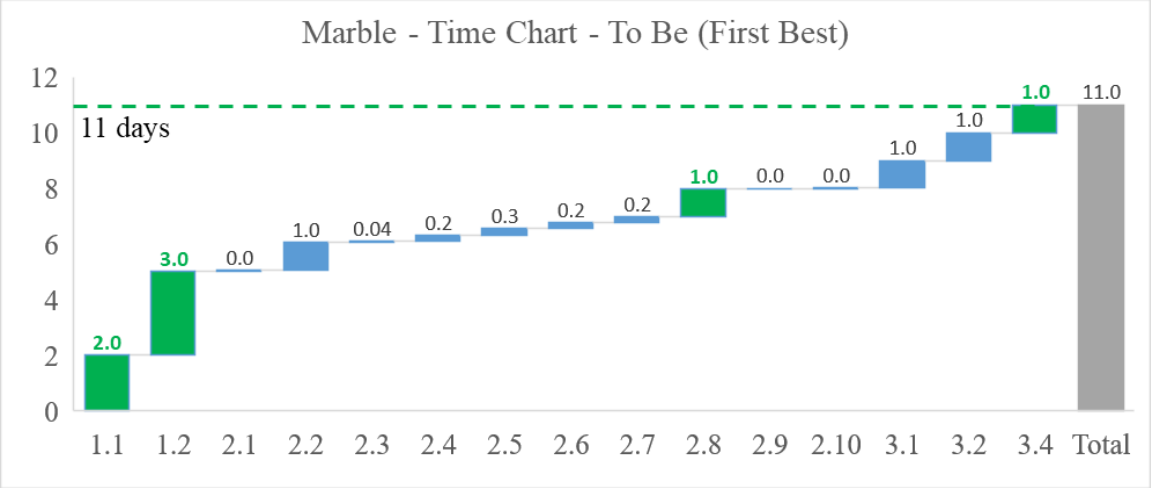

**الجدول 3: الرخام والجرانيت – الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)**

| الإجراء | الوضع الحالي | الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول) | الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول) |
|---|---|---|---|
| 1-1 الموافقة على العينات | 3 | 2 | 2 |
| 2-1 إبرام عقد البيع وشروط التجارة | 7 | 3 | 3 |
| 1-2 الحصول على تصريح تصدير من الهيئة العامة للثروة المعدنية | 7 | 2 | 0.04 |
| 2-2 الحصول على شهادة الحجر الزراعي | 2 | 1 | 1 |
| 3-2 حجز حاوية | 0.04 | 0.04 | 0.04 |
| 4-2 تسلم الحاوية وفتح شهادة تصدير | 1 | 0.21 | 0.21 |
| 5-2 قائمة السبع نقاط وتحميل الحاوية | 1 | 0.25 | 0.25 |
| 6-2 نقل الحاوية إلى ميناء المغادرة | 2 | 0.21 | 0.21 |
| 7-2 تحميل الحاوية على السفينة | 1 | 0.21 | 0.21 |
| 8-2 إعداد المستندات التي يطلبها المستورد | 1 | 1 | 1 |
| 9-2 الحصول على نسخ ضوئية من شهادة التصدير | 90 | 2 | 0.0 |
| 10-2 تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات | 15 | 2 | 0.04 |
| 1-3 إنشاء ضمان السداد | 1 | 1 | 1 |
| 2-3 المطالبة بسداد مقابل السلع | 1 | 1 | 1 |
| 3- 3 المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات | 60 | 3 | 1 |
| الإجمالي | 192 | 18.9 | 11 |

# الملاحق

## *الملحق (أ): ملاحظات أفقية*

**الملاحظة رقم 1:**

تستورد الشركات بعض الآلات والمعدات التي تستخدمها في الإنتاج، ومن ثم تضطر للالتزام بالقرار رقم 43 ونظام النافذة الواحدة، حيث يشكل كلاهما جزءا من إجراءات الاستيراد المعروفة باستغراقها وقتا طويلا، بل إن نظام النافذة الواحدة أدى إلى إطالة إجراءات التخليص الجمركي من 3 إلى 8 أيام، إن لم يكن أكثر. وفضلا عن التأخيرات الناتجة عنهما، خاصة القرار 43، تعاني الشركات من العديد من المشكلات المتعلقة بضعف الرقمنة؛ ويرى الموردون الأجانب أن الإجراءات بأكملها مزعجة مما يدفع الكثيرين منهم لوقف التوريد إلى مصر، ثم يأتي الفساد في النهاية؛ حيث تتضمن إحدى المراحل الحصول على موافقة وزير الصناعة أو الإدارات الأخرى بالوزارة ما يعني أن العاملين بالوزارة يتحكمون في مدى سرعة الانتهاء من الإجراءات.

والأسوأ هو أنه يتعين على الشركات الالتزام أيضا بقرار البنك المركزي الصادر في مارس 2022 بوقف التعامل بنظام مستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية، والذي كان يتم العمل به منذ عشرين عاما أو أكثر، والعمل بالاعتمادات المستندية فقط لكامل قيمة الشحنة بغض النظر عن التسهيلات الخاصة بالمورد، (أعلن البنك المركزي مؤخرا وقف العمل بهذا القرار في ديسمبر 2022).

**الملاحظة قم 2:**

يتأثر الالتزام بمواعيد التسليم حاليا بسبب نقص خطوط الشحن والحاويات، وهذه المشكلة لا تؤثر فقط على تكلفة الشحن ولكنها تطيل أيضا مدة الشحن والتسليم. ومن ثم تؤدي إلى تآكل الميزة التنافسية التي تتمتع بها مصر مقارنة بالدول المنافسة لها، ألا وهي قربها للدول المستوردة وبالتالي قصر الوقت المستغرق للاستيراد منها.

**الملاحظة رقم 3:**

يشكل الرخام والجرانيت أحد المنتجات المؤهلة لتلقي مدفوعات من برنامج رد أعباء الصادرات، والذي يخضع في إدارته نظريا لوزارة التجارة والصناعة. إلا أن ذلك تغير مع الزمن في ظل تدخل وزارة المالية والتي تقرر متى وقيمة المدفوعات التي يستردها المصدرون، الأمر الذي لا يعمل فقط على تعقيد الإجراءات ولكن يؤثر كذلك على قدرة المصدرين على الاستمرار في نشاطهم والعمليات التصديرية.

**الملاحظة رقم 4:**

تتسم عملية صرف المدفوعات من برنامج رد أعباء الصادرات بالبطء الشديد مما يحد من السيولة المالية لدى المصدرين. وبالإضافة للتعقيدات الناتجة عن تدخل أطراف متعددة في البرنامج، حيث قد يستغرق صرف المستحقات فعليا عدة شهور بحسب توفر التمويل اللازم من وزارة المالية. كما أن تحويل الأموال من البنوك إلى حساب المصدر يستغرق نحو شهر من تاريخ تقديم شهادة المدفوعات إلى البنك.

**الملاحظة رقم 5:**

يكمن الفرق بين المنشآت الكبيرة والصغيرة في قدرة الأولى على وجود فريق عمل إداري يتعامل بكفاءة مع إجراءات التصدير والاستيراد في حين أن المنشآت الصغيرة ليس بمقدورها ذلك ومن ثم تضطر إلى الاستعانة بخدمات "المخلصين الجمركيين" الذين يعملون لحساب أنفسهم ويتعاملون مع أكثر من شركة واحدة في نفس الوقت. وربما تستغرق الإجراءات ضعف أو 3 أضعاف الوقت بحسب كفاءة المخلص الجمركي وحجم المجهود الذي يخصصه للشركة. كما تلجأ الشركات الأصغر في الغالب للتصدير عبر شركة مصدرة أو التصنيع لها وهكذا تصبح الصفقة طلبية محلية ولا يكون عليها التعرض للمشكلات المتعلقة بالتصدير.

**الملاحظة رقم 6:**

في بعض الحالات، يتم معاملة تصدير العينات على أنها معاملة تصدير عادية.

**الملاحظة رقم 7:**

هناك عدة مشكلات مؤسسية تتعلق بما يلي:

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية في مصلحة الجمارك؛ حيث تستغرق العديد من الخطوات وقتا أطول من المتوقع بسبب توقف نظام تكنولوجيا المعلومات أو منظومة النافذة الواحدة عن العمل.
- ضعف دور وزارة التجارة والصناعة في مقابل سيطرة وزارة المالية التي لها سلطة كاملة على المصدرين كونها مسؤولة عن الجمارك فضلا عن مسؤوليتها عن قرارات دفع مستحقات المصدرين من برنامج رد أعباء الصادرات.
- عدم التواصل مع غرف اتحاد الصناعات والمجالس التصديرية عند اتخاذ القرارات.
- عدم كفاءة خدمات التمثيل التجاري في دعم المصدرين بفرص تجارية جديدة.
- التغيير المفاجئ في القواعد واللوائح التنظيمية المتعلقة بإجراءات التصدير وعدم وضوح التنفيذ.
- عدم التواصل مع الشركات المصدرة حول أي تغيير من جانب الشركات المستوردة في المواصفات الفنية للمنتجات المصدرة.

## *الملحق (ب): التجارب الدولية*

| إجراءات التصدير ودعم الصادرات في تركيا |
|---|
| - يشترط للتصدير أن يكون المنتج عضوا بجمعية التصدير ذات الصلة وأن يكون مسجلا في برنامج BILEG، كما يجب على المصدر أن يستخرج جميع التصاريح/ التراخيص أو خطابات المطابقة وفقا للقانون الوطني. ويتم منح غالبية هذه التراخيص والتصاريح إلكترونيا عن طريق نظام النافذة الواحدة، لذا ليس ضروريا إرفاقها في الإقرار الجمركي.<br>- جميع الإجراءات المتعلقة بالتصدير رقمية، ويقوم المصدر بملء بيانات الإقرار الجمركي في غرفة بإدارة الجمارك أو في مكتب المصدر باستخدام برنامج EDI الالكتروني.<br>- وتتبع تركيا نظام قائم على المخاطر في الفحص الجمركي حيث يتم تصنيف السلع من مرتفعة المخاطر لمنخفضة المخاطر ويتم بناء على ذلك تحديد الرسائل التي يتم استيرادها أو تصديرها التي يتم فحصها. ويتم تحديد طريقة الفحص وموظف الجمارك المسؤول عن إجراءه من خلال النظام تلقائيا. وتشمل طرق الفحص ما يلي:<br>▪ فئة اللون الأحمر: فحص مادي للسلع ورقابة مستنديه على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات<br>▪ فئة اللون الأصفر: رقابة مستنديه على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات ولا يوجد فحص مادي للسلع<br>▪ فئة اللون الأزرق: رقابة لاحقة على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات ولا يوجد فحص مادي للسلع أو رقابة على المستندات وقت التصدير<br>▪ فئة اللون الأخضر: لا توجد رقابة على المستندات ولا فحص مادي<br>- ينتمي الرخام والجرانيت إلى فئة اللون الأخضر باستثناء وجود حالات للفساد. ويتم اكتشاف هذه الحلالات من خلال الفحص العشوائي، وفي حالة وجودها يتم إدراج المصدر في الفئة الحمراء ويتم إجراء فحص مادي<br>- في نظام الدروباك التركي يقوم المصدر بحساب المسموحات/ نسب الفاقد بنفسه<br>- يتم إعفاء العينات من أي لوائح جمركية<br>- على الجانب المؤسسي، تقع جميع الجمعيات التصديرية تحت مظلة مؤسسة حكومية اسمها TIM، ويجب أن تكون الشركة المصدرة عضوا بالجمعية القطاعية أو الإقليمية ذات العلاقة. وتشمل مهام TIM ما يلي:<br>▪ تمثيل المصدرين خارج تركيا<br>▪ تحقيق التنسيق والتضامن بين جمعيات المصدرين المختلفة<br>▪ المشاركة في تحديد السياسات والمستهدفات التصديرية؛ وتنفيذ الأعمال اللازمة لتحقيق هذه المستهدفات، والمساهمة في الأعمال التي تقوم بها الأجهزة والمؤسسات الأخرى.<br>▪ أداء الأعمال بالتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية بشأن الموضوعات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتجارة الخارجية والمساهمة في الأعمال التي يتم تنفيذها.<br>▪ بالإضافة إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال وتقديم التدريب للطلاب والموظفين.<br>وهناك مجلس إدارة تابع للقطاع الخاص يقوم بإدارة TIM وتقوم بتمويل أنشطتها من خلال تحصيل 0.5% من كل شحنة تصديرية.<br>كما يلعب بنك اكزيم التركي Exim bank دورا مهما أيضا في دعم الصادرات. وهو مملوك بالكامل للدولة ويعتبر بمثابة المحرك التحفيزي الحكومي الرئيسي للصادرات في استراتيجية الصادرات المستدامة التركية. بوصفه جهاز ائتمان الصادرات الرسمي في تركيا، يهدف البنك إلى تعزيز التجارة الخارجية والمقاولين والمستثمرين الأتراك العاملين خارج البلاد. ويقوم البنك حاليا بدعم المصدرين والمقاولين |

والمستثمرين الأتراك من خلال عدة برامج ائتمانية وتأمينية متنوعة مشابهة لما تقدمة أجهزة ائتمان الصادرات في الدول المتقدمة. ولدى البنك أنشطة إقراض مباشر ويقوم بتنفيذ خطط تأمينية وضمانات، ويتيح عدة خطط ائتمانية لتمويل الاحتياجات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمصدرين والمنتجين. ويقدم البنك القروض بفائدة تعادل ثلث سعر الفائدة في البنوك التجارية مقابل وجود أهداف تصديرية واقعية يتم مراقبة تحقيقها من خلال تاريخ المعاملات التصديرية الرقمية للمصدر. ويتم تقديم القروض بأسعار فائدة تعادل 3/1 أسعار الفائدة في البنوك التجارية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوافز أخرى مقدمة للمصدرين تشمل التمتع بحوافز المناطق الحرة بالنسبة لأكبر 100 شركة مصدرة بغض النظر عن موقعها، هذا بالإضافة إلى تخفيضات ضريبية للمناطق التي لا تزال تعاني من انخفاض مستويات التصنيع بها.